حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

فصلية علمية محكمة - مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

البنية العاملية ومنازل الكلام في العربية:
قراءة في كتاب القطع والائتناف لأبي جعفر النحاس

Functional Structure and Speech Levels in Arabic: A Reading in Abu Jaafar Annahas

د. محمد عبد الفتاح الخطيب

كلية اللغة العربية بالقاهرة - جامعة الأزهر الشريف

جمهورية مصر العربية

جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

مجلس
النشر العلمي

ISSN: 1560 - 5248

إصدار خاص - لغة عربية (3)

1445 هـ / 2023 م

• ثمن العدد

الكويت: 500 فلس، البحرين: دينار واحد، قطر: 10 ريالات، الإمارات 10 دراهم، السعودية: 10 ريالات، عمان : ريال واحد.
ثمن النسخة في دول الوطن العربي ما يعادل دولاراً واحداً.
ثمن النسخة في الدول الأجنبية ما يعادل ثلاثة دولارات.

• الاشتراك السنوي (أفراد):

سنة واحدة: الكويت 4 دينار كويتي، الدول العربية: 6 دينار كويتي، الدول الأجنبية 22 دولار.
سنتان: الكويت 7 دينار كويتي، الدول العربية: 10 دينار كويتي، الدول الأجنبية 37 دولار.
ثلاث سنوات: الكويت: 10 دينار كويتي، الدول العربية: 14 دينار كويتي، الدول الأجنبية 52 دولار.
أربع سنوات: الكويت: 13 دينار كويتي، الدول العربية: 18 دينار كويتي، الدول الأجنبية 67 دولار.

• الاشتراك السنوي (مؤسسات):

سنة واحدة: الكويت 22 دينار كويتي، الدول العربية: 22 دينار كويتي، الدول الأجنبية 90 دولار.
سنتان: الكويت 37 دينار كويتي، الدول العربية: 37 دينار كويتي، الدول الأجنبية 150 دولار.
ثلاث سنوات: الكويت: 53 دينار كويتي، الدول العربية: 53 دينار كويتي، الدول الأجنبية 210 دولار.
أربع سنوات: الكويت: 67 دينار كويتي، الدول العربية: 67 دينار كويتي، الدول الأجنبية 270 دولار.

جميع المراسلات الخاصة بشروط النشر أو أية استفسارات أخرى
توجه إلى رئيس تحرير حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية
ص.ب: 17370 الخالدية - الكويت: 72454 - تلفون: 24830256 - فاكس 24830256

ISSN 1560 - 5248 Key title: Hawliyyat Kulliyyat al-Adab
E-mail: aass@Ku.edu.Kw
http://apc.kuniv.edu.kw/AASS/

تتوفر نصوص البحوث كاملة لدى:
EBSCO Publishing Products
دار المنظومة: www.mandumah.com

إصدارات مجلس النشر العلمي

مجلة العلوم الاجتماعية 1973، مجلة الكويت للعلوم والهندسة 1973، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية 1975، لجنة التأليف والتعريب والنشر 1976، مجلة الحقوق، 1977، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية 1980، المجلة العربية للعلوم الإنسانية 1981، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية 1983، المجلة التربوية 1983،المجلة العربية للعلوم الإدارية 1991.

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

مجلس النشر العلمي ـ جامعة الكويت

فصلية علمية محكمة تتضمن مجموعة من الرسائل
تعنى بنشر الموضوعات التي تدخل في تخصصات
العلوم الإنسانية والاجتماعية والآداب

إصدار خاص (لغة عربية ، 3)
1445 هـ / 2023م

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية - جامعة الكويت

هيئـة التحريـر

- أ.د. **تغريد محمد القدسي**
رئيسة هيئة التحرير
قسم دراسات المعلومات – جامعة الكويت

- أ.د. **باقر سليمان النجار**
جامعة البحرين – البحرين
أستاذ زائر بقسم الاجتماع – جامعة الكويت

- أ.د. **نعمان محمود أحمد جبران**
جامعة إربد – الأردن
أستاذ زائر بقسم التاريخ – جامعة الكويت

- أ.د. **عدنان يوسف العتوم**
قسم علم النفس – جامعة اليرموك – الأردن

- أ.د. **مشاعل الحملي**
قسم اللغة الإنجليزية وآدابها – جامعة الكويت

- د. **عبد اللّه محمد الجسمي**
قسم الفلسفة – جامعة الكويت

- د. **إبراهيم ناجي الهدبان**
قسم العلوم السياسية – جامعة الكويت

- د. **أحمد مبارك الحصم**
قسم الجغرافيا – جامعة الكويت

- د. **أسعد هاشم الصالح**
قسم اللغة العربية – جامعة انديانا
الولايات المتحدة الأمريكية

- **مـها إبراهيـم المسعـد**
مديرة التحرير

الهيئـة الاستشارية

- **أ.د. باسـل حاتـم**
الجامعة الأمريكية - الشارقة
الإمارات العربية المتحدة

- **أ.د. إبراهيـم السعافين**
قسم اللغة العربية - الجامعة الأردنية

- **أ.د. حمدي حسن أبو العينين**
كلية الإعلام - جامعة مصر الدولية

- **أ.د. سـاري حنفـي**
رئيس الجمعية الدولية لعلم الاجتمـاع
الجامعة الأمريكية - بـيروت

- **أ.د. منـى بيكـر**
جامعة مانشستر - المملكة المتحدة

- **أ.د. عبدالقادر الفاسي الفهري**
قسم اللغة العربية - جامعة محمد الخامس

- **أ.د. عبد الله الوليعي**
قسم الجغرافيا - جامعة الملك سعود

- **أ.د. مـأمـون فنـدي**
مدير معهد لندن للدراسات الإستراتيجية
المملكة المتحدة

قواعد النشر في حَوْليّات الآداب والعلوم الاجتماعيَّة

- حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية هي فصلية تنشرُ البحوثَ والدّراسات الأصيلةَ باللّغتَيْن العربيَّةِ والإنجليزيَّة في مجال العلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة، ويتوافر فيها ما يأتي:
- أنْ تُمثّلَ الدراسةُ إضافةً جديدةً في حقل التّخصّص.
- لم يسبق نشر الدراسة بأي صورة كانت، ولم يسبق أيضا تقديمها للنشر الي جهة أخري أثناء ورودها إلى الحوليات. ويلتزم الباحث بكتابة إقرار وتعهد بأن البحث المقدم لم يسبق نشره في أي وعاء نشر، أو أرسل إلى جهة أخرى.
- ألا يقل عدد كلمات الدراسة عن (15000) كلمة، شاملة المراجع والهوامش والجداول (بحدود 50 صفحة) وألا يزيد عدد الكلمات على (60000) كلمة في حدود 200 صفحة.
- يطبع البحث بوساطة معالج النصوص Microsoft Word وعلى مسافة ونصف، وبنط 14 Simplified Arabic للبحوث باللغة العربية، وعلى مسافتين، وبنط 12 Times New Roman في حالة البحوث باللغة الإنجليزية.
- يرفق الباحث ملخصا للبحث، مطبوعا باللغتين العربية والانجليزية، في حدود (200) كلمةً. على أن يحوي ملخص البحث: هدف الدراسة وأسئلتها، منهج الدراسة المستخدم، أبرز النتائج المستخلصة وأهم الاستنتاجات، إضافة إلى الكلمات الدالة (المفتاحية).
- يرفق الباحث مع البحث سيرة علمية مختصرة، مطبوعة باللغتين العربية والإنجليزية تشمل أهم مؤلفاته وأبحاثه.
- تقدم الخرائط والأشكال والرسوم (إن وجدت) بأصولها الصالحة للطباعة بصيغة JPG، وبمستوي دقة 600 × 800.
- في حالة رغب الباحث بنشر الصور أو الخرائط أو الأشكال البيانية الملونة؛ يلتزم بدفع تكاليفها.
- يراعي الباحث عند كتابة البحث الالتزام بالنسخة الأخيرة (السابعة) من نظام علم النفس الأمريكية American Psychological Association APA من حيث كتابة المراجع والهوامش في متن البحث ، إضافة إلى قائمة المراجع. على الوجه الموضح أدناه.
- كتابة المرجع في المتن: اسم العائلة للمؤلف متبوعا بفاصلة، ثم سنة النشر. (يرجي الرجوع إلى دليل التوثيق وفقا لنظام APA لمزيد من التفاصيل.

مثال **(Courtois, 2001)**

- قائمة المراجع: يرجى الرجوع الى دليل التوثيق ،وفقا لنظام APA للتفاصيل.

Jones, J. (2005). Writing with style.Style Writing Journal, 12 (6), 1433

ويمكن زيارة موقع APA لمعرفة القواعد الخاصة بنظام APA على :

http://www.apastyle.org

- يجب أن تشتمل جميع البحوث على قائمة المراجع كاملة في نهاية البحث، على أن يكون بنط الكتابة بالنص الروماني (Times Roman Script)
- لمعرفة قواعد النشر وأخلاقياته الرجاء مراجعة موقع الحوليات الإلكتروني:

http://apc.kuniv.edu.ku/

شروط قبول البحوث في الحوليات:

- يجب أن يقدم البحث عن طريق نظام الـ OJS وليس البريد الإلكتروني؛ ليتسنى للحوليات البدء بالتقييم. ـ تقبل الحوليات البحوث التي تقدم إلكترونيا فقط من خلال الموقع: http:// journals.KU.edu.KW/aass
- لا تقبل مجلة الحوليات البحوث التي سبق نشرها بأي شكل أو وسيط.
- لا تقبل مجلة الحوليات نشر أبحاث الماجستير أو الدكتوراه أو أي مستلات منها.
- لا ترد ولا تسترجع أصول البحوث المقدمة للنشر، سواء نشرت أم لم تنشر.
- لايجوز نشر البحوث مع جهات أخرى إلا بعد موافقة الحوليات على ذلك، وإذا ثبت نشرها فستتخذ إدارة الحوليات الإجراءات القانونية المتبعة بهذا الشأن.
- يمكن للباحث نشر بحثه مع جهات أخري، بعد الحصول على إذن كتابي سابق من رئيس التحرير، وبعد انقضاء ثلاث سنوات على نشره في الحوليات.
- يعرض البحث الذي تتوافر فيه القواعد المذكورة سابقا، وبعد موافقة هيئة التحرير، علي محكمين اثنين لتقرير مدى صلاحية البحث للنشر في المجلة، ويكون التحكيم ثنائي الحجب (Double Blind Review)
- تمنح المجلة للباحث ثلاثين نسخة مجانية مطبوعة من بحثه المنشور .
- ترسل جميع المراسلات الخاصة بالحوليات ما عدا البحوث، إلي رئيس التحرير عن طريق البريد الإلكتروني للمجلة.

رئيس تحرير حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

ص.ب : 17370 الخالدية

رمز بريدي : 72454 ـ الكويت

ISSN 1560 Key title: Hawliyyt Kulliyyat al-Adab

http://apc.kuniv.edu.kw/AASS

E-mail:aass@ku.edu.kw

افتتاحية الإصدار الخاص (لغة عربية)

لا يسعني في البداية إلا أن أشكر أعضاء مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت جميعًا. كذلك الشكر العميق موصول لأعضاء هيئة التحرير؛ على كل جهد يبذلونه في الحوليات. الشكر البالغ أيضًا للأستاذ الدكتور يعقوب الكندري؛ على المجهود الهائل الذي بذله للقيام بإجراءات تقييم هذه البحوث القيمة. ورغم حقيقة تكدسها لفترة ليست بقليلة لتنشر؛ فإن هذا العدد الخاص يتزامن مع الاحتفاء باليوم العالمي للغة العربية، ويعد إصدارًا خاصًّا بها. وكما ستخبرنا الملخصات والدراسات؛ فإن التنوع هو خاصيتها.

يأتي هذا العدد الخاص في شقين: واحد للغة، وآخر للأدب؛ وذلك نتيجة الكم الكبير من الرسائل التي وردت إلى الحوليات. وبما أن لغة الضاد من الأهمية بمكان؛ فلقد قمنا بنشرهما في حزمتين: واحدة للغة، وأخرى للأدب. حوت كل حزمة مجموعة من الرسائل:

الحزمة الآتية في اللغة، والرسالة الأولى للدكتور منصور مصلح حسون، أستاذ علم اللغة في كلية البترجي الطبية، وهي في قياس الخطأ والصواب، وعنوانها: «معايير التخطئة والتصويب في تحليل الزبيدي لأخطاء العوام»، ويستنبط لنا معايير التخطئة والتصويب كما وضعها الزبيدي، وكيف طبقها.

الرسالة الثانية للدكتور إبراهيم حسين علي صنبع، من قسم اللغة العربية بالكلية الجامعية في القنفذة جامعة أم القرى السعودية، بعنوان: «الفكر النحوي العربي بين الأصالة والتأثير المنطقي: دراسة في (التصورات والتصديقات) إلى القرن الرابع الهجري». وتعمد إلى تبيان الاتفاق والاختلاف في النحو بين فكرين: الأول فكر الهنود السريان اليونان والفرس من جهة، ومن الجهة الأخرى الفكر العربي. هذا رغم تركيز البحث على الفكر اليوناني أكثر لحقيقة أنه نال مساحة كبيرة في حركة الترجمة في القرنين الثالث والرابع الهجريين. هكذا يحاول الباحث تقصي كل فكر على حدة، وأثره في نشأة النحو العربي، وتأثره بها.

الرسالة الثالثة للدكتور محمد عبد الفتاح الخطيب، أستاذ اللغويات المساعد بكلية اللغة العربية في القاهرة - جامعة الأزهر الشريف بجمهورية مصر العربية، وهي بعنوان: «البنية العاملية ومنازل الكلام في العربية: قراءة في كتاب القطع والائتناف لأبي جعفر النحاس (ت 388 هـ)». كما يستدل من العنوان، تعمد الدراسة من خلال المنهج التحليلي الوصفي إلى بيان سعة الخطاب القرآني وتنوعه. والمحاور الخمسة التي تعتمدها الدراسة تؤكد هذا التنوع القرآني؛ وهي: نحو النص، أهمية كتاب القطع والائتناف، البنية العاملية، منازل الكلام بين حركة اللفظ ومنطق المعنى، وأخيرًا مفهوم التمام ومنازل القرآن الكريم في الوقوف.

الرسالة الرابعة للأستاذ الدكتور سيف الدين الفقراء من قسم اللغة العربية في جامعة مؤتة بالأردن، وعنوانها: «الإخلال باللفظ والمعنى في العربية». يعمد البحث إلى موضوع الإخلال اللفظي والمعنى في التفكير اللغوي العربي من خلال البنيتين: البنية الصرفية، والبنية التركيبية؛ وكيف يؤثر ذلك في المعنى، وأبعاد ذلك في الفكر النحوي العربي.

الرسالة الخامسة للدكتور المعتز بالله السعيد من كلية دار العلوم في جامعة القاهرة، بعنوان: «المعجم التأثيلي للغة العربية: المنهج والنموذج». تتطرق هذه الرسالة إلى افتقار اللغة العربية لمعجم تأثيلي للمفردات العربية، يبحث في معانيها، ويحقق في أصولها؛ كما يتطرق البحث إلى إشكالات بناء هكذا معجم، ويحاول طرح الحلول لبنائه. كما يطرح البحث إطارًا مرجعيًّا لضبط بناء هذا المعجم من خلال خمسة موارد هي: مدونة لغوية، معاجم النقوش العربية، مصادر الألفاظ المفترضة، معاجم اللغات الحامية السامية، ومصادر اللهجات العربية القديمة.

الرسالة السادسة للدكتورة خولة عبد الرحمن حمد الموسى، أستاذة اللغويات المساعدة في قسم اللغة العربية بكلية الآداب في جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، بعنوان: «المولد في (لسان العرب) لابن منظور (ت 711 هـ): دراسة ومعجم». تحاول الدراسة حصر الألفاظ المولدة في معجم (لسان العرب)، وتصنيفها بحسب توليدها، والوصول إلى منهج ابن منظور في هذا الشأن. كما يوازن البحث بين الألفاظ المولدة في لسان العرب ومعاجم أخرى، ويخلص إلى استنتاج نتائج عدة خاصة بالألفاظ المولدة.

الرسالة السابعة للدكتورة عائشة إبراهيم حسن الملاح، المتفرغة للبحث العلمي في القرآن الكريم، «فروق الاستعمال بين (إن شاء الله) و(بإذن الله) في القرآن الكريم: دراسة في التركيب والدلالة»؛ فجاءت لتبحث فيما إذا كان التعبيران مترادفين أم لا، باعتماد المنهج الوصفي. يخلص البحث إلى عدم تشابه دلالاتهما، إذ يعد استخدامهما رديفين خطأ يجب تصويبه.

أما الرسالة الثامنة والأخيرة للدكتور عامر الزناتي الجابري، أستاذ اللغة العبرية والترجمة المشارك في جامعة عين شمس، بعنوان: «ترجمة جماليات السرد القرآني إلى اللغة العبرية بين الفراغ الدلالي وفاقد الترجمة: قصة نوح - عليه السلام - أنموذجًا». ميزة هذا العمل أنه فريد من نوعه؛ فالدراسات المشابهة قليلة، وهو يتناول مشاكل الترجمة ليتمكن من تحديد كيف يتعامل المترجمون مع المادة القصصية. ويستعين الباحث بقصة نوح عليه السلام وترجماتها الست المختلفة إلى العبرية كنموذج. خلص البحث إلى إشكالية الترجمة، وتضييع المعنى الحقيقي في خضمها.

أ.د. تغريد محمد القدسي
رئيسة التحرير

Doi 10.34120/0757-043-951-003
الرسالة (3)

البنية العاملية ومنازل الكلام في العربية:
قراءة في كتاب القطع والائتناف لأبي جعفر النحاس

Functional Structure and Speech Levels in Arabic: A Reading in Abu Jaafar Annahas

د. محمد عبد الفتاح الخطيب
كلية اللغة العربية بالقاهرة ــ جامعة الأزهر الشريف
جمهورية مصر العربية

إصدار خاص ـ (لغة عربية، 3) 1445هـ/2023م

المؤلف :

د. محمد عبد الفتاح الخطيب

- حاصل على درجة العالمية (الدكتوراه) في اللغويات، كلية اللغة العربية بالقاهرة، جامعة الأزهر الشريف، بمرتبة الشرف الأولى، عام 2006م،
- أستاذ اللغويات المساعد، بكلية اللغة العربية بالقاهرة، جامعة الأزهر الشريف.

الإنتاج العلمي:

أولًا – الكتب:

1- ضوابط الفكر النحوي، دراسة تحليلية للأسس الكلية التي بنى عليها النحاة آراءهم. دار البصائر، بالقاهرة، 2007م

2- بين الصناعة النحوية والمعنى عند السمين الحلبي في كتابه الدر المصون في علوم الكتاب المكنون. دار البصائر، بالقاهرة، 2009م.

3- القيم الحضارية في الإسلام، نحو حداثة إنسانية جديدة، كتاب الأمة، قطر، العدد 139، سنة 1431هـ .

4- معهود العرب في كلامها، دراسة لسانية للأصول التي تحكم فقه البلاغ اللغوي في التراث العربي (تحت الطبع).

ثانيًا – البحوث:

1- معهود العرب في الخطاب وإشكالية قراء النص الشرعي، كلية الشريعة، الجامعة الأردنية، 2009م.

2- المعنى وتشكله في الدرس النحوي، نشر في عدد خاص من مجلة كلية دار العلوم، بالقاهرة، 2010م.

3- أصول الخطاب النحوي، قراءة في كتاب المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للإمام الشاطبي، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، الرسالة 327، مارس 2011م.

4- إشكالية التحيُّز والمنهج في قراءة التراث النحوي «نحو النص» نموذجًا، مجلة علوم اللغة، القاهرة، دار غريب، مج 32، ع2، سنة 2013.

5- مقولة: «كلام عمل بعضه في بعض» في كتاب سيبويه، مشروع قراءة في المقولات النحوية في الكتاب، مجلة بحوث كلية الآداب، جامعة المنوفية، 2013.

6- أصول التحليل النحوي لآيات القرآن الكريم، الاحتياط من تفكيك نظم القرآن الكريم نموذجًا، مجلة جامعة طيبة، للآداب والعلوم الإنسانية، السنة السادسة، العدد 12، 1438هـ .

فهرس المحتوى

الملخص 13

التمهيد 15

مقولات نحو النص في تراثنا «الوقف والابتداء» نموذجًا 17

لماذا كتاب «القطع والائتناف»؟ 19

البنية العاملية ومنازل الكلام: بناء المفهوم ومحاولة التأصيل: 22

أولًا – تحديد مفهوم الكلام 24

ثانيًا – تحديد مفهوم النص/الخطاب 25

ثالثًا – تحديد منازل الكلام 26

منازل الكلام بين حركة اللفظ ومنطق المعنى: 31

أولًا – تقطيع النص/الخطاب 32

ثانيًا – بيان منازل القرآن الكريم في الوقوف 39

التمام: 40

أولًا – اكتمال البنية العاملية وانغلاقها 40

ثانيًا – التباس الكلام بالكلام 51

ثالثًا – عَقد الإخبار وانقطاع المعنى 58

(أ) استحالة الكلام 59

(ب) انقضاء ما بعضه متعلق ببعض 62

القطع قد يكون تمامًا على وجه وغير تمام على وجه آخر 65

مفهوم «التمام» يقابله عند النحاس مفهوم «الناقص» 70

بين «التمام» و«الناقص» مراتب أخرى، أدار النحاس عليها منازل القرآن الكريم في الوقوف: 71

الكافي 71

الصالح 73
الحسن 76
المفهوم 78
البيان 79
الخاتمة 83
الهوامش 87
المراجع 117

الملخّص

تهدف هذه القراءة في كتاب «القطع والائتناف» لأبي جعفر النحاس (ت: 338هـ) أن تثبت، باتخاذها المنهج التحليلي الوصفي، أنه قد توافر في نظرية النحو العربي «جهاز إجرائي» لـ «تشكُّل الكلام»، وضبط «معاقده»، و«تحليل النص/ الخطاب» أصلًا وعدولًا، و«تنظيم العلاقات بين جمله» وصلًا وقطعًا، يَعَزُّ إيجاد نظير له، أو بديل عنه، بل ويدعو، بشدة، إلى «التحيُّز» إليه، وذلك في مدونة واسعة وخطاب حي، هو القرآن الكريم، على نحو نزعم معه أنه لم يتح لأغلب محللي النص/ الخطاب المعاصرين الذين اقتصروا في الغالب على تحليل مجموعة من الأمثلة المصنوعة، أو أزواج من الجمل في خطاب لا يتسع سعة الخطاب القرآني وتنوعاته. لقد اتخذ النحاس في كتابه «القطع والائتناف» من مفهوم «البنية العاملية» بدلالاته المحورية، مقياسًا صارمًا في بيان منازل القرآن الكريم في الوقف والابتداء، بل تجاوز مفهوم (البنية العاملية) إلى بيان (العلاقات المعنوية) التي يتنزل فيها الكلام، فيلتبس بعضه ببعض، أو ينقطع بعضه عن بعض، فكانت عنايته ببيان (التمام) الذي يقوم على (التباس الكلام بالكلام وتفرع المعنى على المعنى) تضاهي عنايته بـ(التمام) الذي يقوم على (اكتمال البنية العاملية وانغلاقها) وما بين «التمام» و«القطع والائتناف» منازل ذكرها النحاس، وهي منازل تختلف باختلاف منازل الكلام وصلًا وفصلًا. جاءت الدراسة في خمسة محاور؛ وضح الأول منها مقولات «نحو النص» في تراثنا، ويبين الثاني أهمية كتاب «القطع والائتناف». وقام الثالث على بيان مفهوم «البنية العاملية» وما يتحرك في إطاره من دلالات محورية. ويقدم الرابع «منازل الكلام بين حركة اللفظ ومنطق المعنى». والخامس وقفة مطولة مع مفهوم (التمام) ومنازل القرآن الكريم في الوقوف.

الكلمات الدالة (المفتاحية): النص، الخطاب، البنية العاملية، التمام، القطع والائتناف.

«لقد اهتم النحاة بالبنية العاملية الإعرابية أيما اهتمام، واستنبطوا منها القواعد والأصول المتحكمة في الجملة بناء واستعمالًا، ودفعوا التأمل فيما تفضي إليه نظرية العمل والإعراب إلى أقصى ما يمكن أن يكون التأمل وأدقه وألطفه، فكشفوا عما تتحكم فيه البنية العاملية، ويقع تحت طائلتها، واكتشفوا في الآن نفسه ما يفلت من قبضتها ولا يقع تحت سلطانها، وأقاموا الحد بين هذين المجالين، وخاضوا في المباحث التي تتجاوز البنية العاملية المتحكمة في الجمل.. فكانت النتائج التي حققوها بنظرية العامل فيما يتجاوز حيز العمل، ولا يقع تحت طائلته، أي: في مستوى العلاقات بين الجمل المكونة لنص الخطاب، لا تقل أهمية عن تلك التي تجري في نطاق البنية العاملية الواحدة، فوفروا بذلك أسًا نظريًا ثالثًا لبنية النص... ومن هنا تدرك تأكد حاجة الذين ورثوا عن الأنحاء الغربية والنظريات اللسانية الحديثة، إلى البحث عن نحو النص، وغني من يصدر عن النظرية النحوية العربية عن الأخذ والاقتباس» (محمد الشاوش، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية، ص 1269).

بركةٌ مِنَ الله وأَمر

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبيه محمد وآله أجمعين. وَبَعْدُ،

(1)

مقولات نحو النص في تراثنا «الوقف والابتداء» نموذجًا:

«العلوم كلها متعلق بعضها ببعض، محتاج بعضها إلى بعض»

ابن حزم، رسائل ابن حزم، 4/90

فلا أبعد إذا قلت: إن أوائل الأبحاث في النص/ الخطاب يجب طلبها فيما أفاض فيه النحويون في تحليل البنية العاملية، وبيان منازل الكلام في العربية، وتجريد قواعد استعمال اللغة في حركيَّتِهَا، واكتشاف محددات المعنى، ترى ذلك في كتب التفسير، وعلوم القرآن، والقراءات، والوقف والابتداء، والبلاغة، وأصول الفقه، واستدلالات الفقهاء، وشروح الشعر؛ إذ تجد النحو هناك أوضح ما يكون، و هناك ترى في نحونا العربي مقولاتٍ إجرائيةً في تحليل النص/ الخطاب من نحو: «**القطع والائتناف**» و «**الارتباط والانقطاع العاملي**»، و«**العلاقة بين كلام تام وكلام آخر يليه اتصالًا وانقطاعًا**»، و«**نقض المراتب وانتهاكها**»، و«**اتساق الضمائر وتفكيكها**»، و«**أخذ المعاني بأعنة الكلام**»، و«**الاحتياط من تفكيك نظم الكلام وتشتيته**»... إلخ، وهي «**مقولات**» أساسها المعنى والأثر الإعرابي معًا، ومجالها الاستعمال، ومقتضياته عندما تخرج اللغة من سكون النظام إلى حركة القول، فتصبح حدثًا يرتبط بسياق، وتُعلَّق به مقاصد، ويعبر به المتكلم عن غايات.

وجميع هذه «**المقولات**» وما شابهها متجذرة في الجهاز النظري الذي استنبطه النحاة، ومنتثرة في الممارسة التراثية في علوم الإسلام التي تُعنى

بتحليل النص/ الخطاب وَفق عادات اللسان العربي في الاستعمال وخصوصياته في توزيع المعاني على الألفاظ.

والوقوف على هذا كله يتبين معه أن النحو العربي يملك جهازًا إجرائيًّا في «**نحو النص**»[1] يجمع بين الصرامة والشمول، ويغني عن إقامة «**نحو نص**» موازٍ له، أو «**التحيز**» لنحو النص في تراث قوم آخرين يستلبه استلابًا!

فليس من المبالغة القول: **إن التحليل النحوي هو المدخل الأهم لفهم التراث العربي الإسلامي**؛ ومن ثم اهتم كثير من القدماء بفاعلية المعنى النحوي في شرح النصوص وتفسيرها[2]، بل وجدنا النحاة أنفسهم هم أكثر الناس اتجاهًا إلى تحليل النص/ الخطاب، سواء أكان منثورًا أم منظومًا، حتى أصبح النحو من أكثر أبواب العلم، في تراث المسلمين، انتشارًا فقد داخل كل فروع المعرفة، وفى أي باب نظرنا وجدنا النحو يلقانا بوجه طلق، فلا تجد «**علمًا منَ العُلوم الإسلاميَّة فقْهَها وكلامها وعِلْمَي تفسيرها وأخبارها إلاَّ وافتقَارُه إلى العربيَّة بيِّنٌ لا يُدفع، ومَكْشُوفٌ لَا يتَقنَّعُ، ويَروْنَ الكلامَ في مُعظم أبَوابِ أصول الفقْه ومسائلها مبنيًّا عَلَى علْمِ الإعرابِ، والتفاسيرَ مشحونةً بالرِّواياتِ عن سيبَويْه والأخفَشِ والكسائيِّ والفرَّاء وغيرهم من النحويين البصريينَ والكوفيِّين، والاستظهارَ في مآخذ النصوص بأقاويلهم، والتشبثَ بأهْداب فَسْرهم وتأويلهم.. فَهُم مُلْتبسونَ بالعربيَّة أيَّةَ سَلكوا، غَيْرَ مُنفكينَ منها أَيْنَما وجَّهوا، كَلٌّ عَليْها حيثُ سيَّروا**»[3] ولا يعرف هذا إلا من قرأ تحليلَ النحويين لنصوص الوحي، وبيانَهم لمنازل القرآن في الوقف والابتداء، ثم أطال النظر في تحليلهم كلام العرب: نثره وشعره، وصبر نفسه على قراءة الكتب والسير في دروبها، وحملِ تكاليف العلم وأعبائه.

وأي فصل أو عزل مرذول بين النحو وتلك العلوم إنما هو هدم لبنائه، وبُعدٌ عن مقاصده وسر جلاله وامتلائه، حتى لم يعد أهون على البعض من أن يُشَنِّعَ

على التراث النحوي وأهله[4]؛ ومن ثم يُعَدُّ إعادة تقويم «خطاب التجزئة» في تعامله مع تراثنا الإسلامي العربي، عملًا مشروعًا، من الناحية «المنهجية»، ومن الناحية «المعرفية» معًا[5].

(2)

لماذا كتاب «**القطع والائتناف**»[6]؟

ومن هنا تأتي هذ القراءة في كتاب «**القطع والائتناف**» لأبي جعفر أحمد ابن محمد، المعروف بالنحاس أو ابن النحاس (ت: 338هـ)[7] الذي يعد عمدة في هذا الباب، في علم هو من من أشد العلوم تداخلًا مع النحو العربي، وأقربها إلى مجاله التداولي، وهو علم «**الوقف والابتداء**» لا لتثبت أن النحو العربي يملك في أنساقه المعرفية جملة من المفاهيم الإجرائية المتحكمة في «**النص/ الخطاب**» بناء واستعمالًا فحسب، بل تأتي، أيضًا، لتثبت أنه قد توافر في نظرية النحو العربي «**جهاز إجرائي**» لـ «**تشكُّل الكلام**»، وضبط «**معاقده**»، و«**تحليل النص/ الخطاب**» أصلًا وعدولًا، و«**تنظيم العلاقات بين جمله**» وصلًا وقطعًا، يَعَزُّ إيجاد نظير له، أو بديل عنه، بل ويدعو، بشدة، إلى «**التحيُّز**» إليه.

فكتاب «**القطع والائتناف**» واحد من تلك الكتب التي ترى فيها عقل صاحبها، وهو يستنبط المعرفة، ويضع الضوابط لهذا الاستنباط، ويستخرج غير المعلوم من المعلوم، ويدور بك حول الكلام حتى يدلك على بابه الذي إذا نقرت عليه توافت إليك خباياه ومخبآته[8]، وهو، فضلًا عن ذلك، يُعدُّ كتابًا مؤسسًا، ومن أوائل ما كُتب في هذا الباب، فقد صرح النحاس بذلك في مفتتح كتابه، فيقول: «**ولست أعلم أحدًا من القراء والأئمة الذين أخذت عنهم القراءة، له كتاب مفرد في التمام إلا نافعًا** (ت: 169هـ) ويعقوب (ت: 205هـ)»[9].

لقد أدار أبو جعفر النحاس كتابه على بيان «منازل» القرآن الكريم[10] في القطع والائتناف، يتتبع آيات القرآن الكريم آية آية، موضحًا منازلها، شارحًا

ومعللًا ومبينًا أصولها النحوية[11] جامعًا آراء من سبقه من العلماء، ومناقشًا لها، وهي «**منازل**» تختلف باختلاف منازل الكلام وصلًا وفصلًا، وقد قرر في مفتتح كتابه أنه لا يُحسن الوقوف على هذه المنازل «**إلا نحوي عالم بالقراءات، عالم بالتفسير، عالم بالقصص وتخليص بعضها من بعض**»[12]، كما أن هذه المواضع «**من لطائف النحو، ولا أعلم أحدًا ذكرها في كتاب تمام، ولكنها مستخرجة على أصول النحويين**»[13].

وضع يدك على قوله: «**عالم بالقصص وتخليص بعضها من بعض**» وقوله «**ولكنها مستخرجة على أصول النحويين**» فهي مفتاح الباب، وعليها مَعْقِد هذا العلم؛ إذ تعني العلم اليقظ بمواقع الكلمات في المباني، والعلائق بين الجمل في النص/ الخطاب، ووصل بعضها ببعض تتميمًا واتصالًا، أو قطع بعضها من بعض تخليصًا وائتنافًا؛ وذلك وَفق ثلاثية:

- **المعاني والأغراض**.
- والنظر **في روابط الجمل وأنواع ترتيبها وتلاقيها**.
- وما يقتضيه **السياق والعلاقات التي يتنزل فيها الكلام، اتصالًا أو انقطاعًا**.

وهي علاقات تتعلق بالبنية الإعرابية العاملية، وما يجاورها من بنًى من جهة، وتتنزل في مجال المعنى من جهة ثانية، وهذه أمور لا تلتصق بـ«نحو الجملة» قدر لصوقها بالنص/ الخطاب، بناء واستعمالًا؛ حتى ذهب الباحث أحمد نصيف الجنابي إلى أن عمل النحاس هذا يعد توطئة لنظرية «النظم» التي شققها وفرع أصولها الإمام عبد القاهر الجرجاني(ت:471هـ)، فالنحاس «**في كتابه (القطع والائتناف) قد أعطى صورة واضحة لنظرية مبكرة في النظم أساسها علم النحو، وغايتها المفاضلة بين الأساليب والمعاني النحوية؛ لتصل في النهاية**

إلى حالة واحدة هي أفضل الحالات التي يصح معها النظم الكلي الذي يأتلف أجزاؤه، وترتبط معانيه، ارتباطًا تامًّا فترفض معه الاحتمالات؛ لأنها لا تحقق هذا الارتباط الكلي الذي سماه «القطع التام» .. وفق القوانين النحوية»[14].

وهذا كلام دقيق، في كثير من جوانبه، وإن لم يلتفت إليه جلّ من تحدثوا عن نظرية «**النظم**» ومصادرها عند الإمام عبدالقاهر الجرجاني، مع أنه ظاهر كالفلق؛ إذ إن معاقد نظرية «**النظم**» والبحث في «**مطاويها**» قائم على فهم البنية العاملية وما كان من ذيولها، وما ينقطع عنها، وانعقادِ التركيب، ونهايةِ الجمل، والعلاقةِ بين الجملة والجملة وصلًا وفصلًا، وهي الأمور التي أدار عليها النحاس كتابه «**القطع والائتناف**» فبين «**منازل**» القرآن الكريم في الوقوف، وبين للقارئ: أين يقطع؟ وبم يأتنف؟ فلا يقطع إلا حيث تتصل أجزاء الكلام ويتم المعنى، ولا يأتنف إلا بما يحسن البدء به، وهو في كل هذا يبسط مسائل النحو، ويحلل تراكيب الكلام، يقول النحاس مبينًا أصل الأصول التي أقام عليها كتابه: «**فقد صار في معرفة الوقف والائتناف التفرقةُ بين المعاني، فينبغي لقارئ القرآن إذا قرأ أن يتفقد ما يقرؤه. ويتفقد القطع والائتناف.. وأن يكون وقفه عند كلام مستغن أو شبيه، وأن يكون ابتداؤه حسنًا، ولا يقف على مثل ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ ٱلَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَٱلْمَوْتَىٰ﴾**[15]؛ **لأن الواقف ههنا قد أشرك بين المستمعين وبين الموتى؛ والموتى لا يسمعون ولا يستجيبون، وإنما أخبر عنهم أنهم يبعثون.. قال أبو جعفر: وسأبين -إن شاء الله- ما يُقطع عنده، ويحسن الائتناف بما بعده في هذا الكتاب، وهو كتاب «القطع والائتناف» في القرآن العظيم**»[16]، ومثل ذلك قول النحاس: «**ولا يقطع عند قوله عز وجل: ﴿وَأَحَٰطَتْ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٨١﴾ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾**[17]، **فلا يجوز الوقف على مثل هذا على أي حال من الأحوال**»[18].

(3)

البنية العاملية ومنازل الكلام: بناء المفهوم ومحاولة التأصيل:

المراد بـ «**البنية العاملية**» في الفكر النحوي: ذلك الحيز الذي تتعالق فيه الكلمات، ويقتضي بعضها بعضًا اقتضاء ينشأ عنه المعاني الوظيفية المتنوعة داخل بنية تركيبية واحدة «وللتعليق فيما بينها طرق معلومة، وهو لا يعدو ثلاثة أقسام: **تعلّق اسم باسم، وتعلّق اسم بفعل، وتعلّق حرف بهما، فالاسم يتعلّق بالاسم** بأن يكون خبرًا عنه، أو حالًا منه، أو تابعًا له صفة أو تأكيدًا، أو عطف بيان، أو بدلًا، أو عطفًا بحرف، أو بأن يكون الأوّل مضافًا إلى الثّاني، أو بأن يكون الأوّل يعمل في الثّاني عمل الفعل، ويكون الثاني في حكم الفاعل له أو المفعول.. **وأمّا تعلّق الاسم بالفعل**، فبأن يكون فاعلًا له، أو مفعولًا، فيكون مصدرًا قد انتصب به.. ويقال له المفعول المطلق، أو مفعولًا به.. أو ظرفًا مفعولًا فيه، زمانًا أو مكانًا.. أو مفعولًا معه.. ومفعولًا له.. أو بأن يكون منزّلًا من الفعل منزلة المفعول، وذلك في خبر كان وأخواتها، والحال والتمييز المنتصب عن تمام الكلام، ومثله الاسم المنتصب على الاستثناء؛ لأنه من قبيل ما ينتصب عن تمام الكلام. **وأما تعلّق الحرف بهما**، فعلى ثلاثة أضرب: أحدها: أن يتوسّط بين الفعل والاسم.. والضّرب الثاني من تعلّق الحرف بما يتعلّق به: (العطف)، وهو أن يُدخل الثاني في عمل العامل في الأول، والضّرب الثالث: تعلّق بمجموع الجملة كتعلّق حرف النّفي والاستفهام والشّرط والجزاء بما يدخل عليه... **فهذه هي الطرق والوجوه في تعلّق الكلم بعضها ببعض، وهي، كما تراها، معاني النحو وأحكامه**»[19].

وهذا «**التعليق**» على تعدد وجوهه يكون ضمن بنية تتكون من «**عامل**» و«**معمول**» بينهما من التلازم ما يمنع وجود أحدهما دون الآخر إنجازًا أو تقديرًا، فإذا كان العنصر طالبًا لغيره معنًى، كان عاملاً فيه طالبًا لحيِّزه، وإذا

كان مطلوبًا من غيره معنًى كان معمولًا له خاضعًا لحيِّزه، ويشير إلى تلك العلاقة تغير شكلي في أواخر العنصر المعمول لفظًا أو تقديرًا[20].

فإذا استوفت العوامل معمولاتها فقد اكتملت البنية وانغلقت فيها «**دائرة الإعراب**»، فلا تقبل تأثيرًا ولا تأثرًا، فلا يتسلط على أي جزء من أجزائها أيُّ عامل من بنية أخرى[21]؛ إذ الأصل ألا يتسلط العامل إلا على «**ما هو من جملته وذيوله**»[22]، وألا «**يتوغل المعمول في الحيز الأجنبي عن عامله**»[23]، كما «**لا يجوز أن تُدخل بين الشيء وما يعمل فيه شيئًا مما لا يعمل فيه.. والمسائل كثيرة، والأصل ما وفقتك عليه، فقس تصب إن شاء الله**»[24].

فـ «**البنية العاملية**» بهذا لا تطلق إلا على الشكل اللغوي الذي نشأت بداخله علاقات (**استغناء**) و(**انبناء على**) و(**اقتضاء من الأول للثاني**) و(**تعلقٌ من الثاني بالأول**) فهي بنية مغلقة بعضها يعمل في بعض، ويشد بعضها بعضًا، ويبنى بعضها على بعض، **عقدًا واقتضاء وتسلطًا واستغناء**[25].

ومفهوم «**البنية العاملية**» بهذا يعد مفهومًا «**منظومة**»[26] يحرك في إطاره ثلاثة مفاهيم محورية، هي:

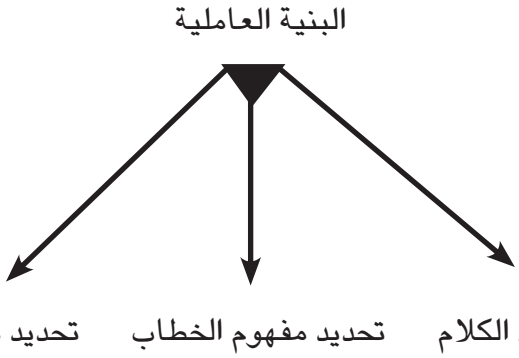

أولًا – تحديد مفهوم الكلام[27]:

فالكلام: كل بنية عاملية مجردة تنشأ داخلها علاقات «**عقد**» و«**تعليق**»[28] فيما بين الكلم، وهذه البنية تجمع في داخلها بين تمام «**العمل**» وتمام «**الفائدة**» أو كما يقول سيبويه في بيان مفهوم الكلام، أنه ما: «**قد عَمِلَ بعضُه في بعض واستَغنى**»[29]، ويوضح ذلك ابن جني بقوله: «**الكلام إنما هو في لغة العرب عبارة عن: الألفاظ القائمة برؤوسها، المستغنية عن غيرها. وهي التي يسميها أهل هذه الصناعة الجمل على اختلاف تركيبها**»[30]، ويقول في موضع آخر «**فكل لفظ استقل بنفسه، وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام**»[31]، ويقول الزجاجي: «**اعلم أن الجمل لا تغيرها العوامل، وهي: كل كلام عمل بعضه في بعض**»[32]، وهو بهذا مرادف لمعنى الجملة عند كثير من النحويين[33].

وتمام الكلام رهين بوحدة هاته العلاقات بين أجزائه وانغلاقها مهما توسع التركيب وتكثفت عناصره، ففي قولنا: «**ضربَ زيدٌ عمرًا يومَ الجمعة ضَرْبًا شديدًا تأديبًا له**» تجد كلامًا مغلقًا وبنية عاملية واحدة؛ إذ إنك «تَحصُل من مجموع هذه الكَلِم كلِّها على مفهوم، هو معنًى واحدٌ لا عدَّةُ معانٍ، كما يتوهَّمُه الناسُ؛ وذلك لأنك لم تَأْتِ بهذه الكَلِم لتُفيدَهُ أنْفُسَ معانيها، وإنما جئتَ بها لتُفيدَه وجوهَ التعلُّق التي بينَ الفعلِ الذي هو «ضرَب»، وبينَ ما عُمِلَ فيه، والأحكام التي هي محصولُ التعلُق... لأن (عمرًا) مفعولٌ لضرب وقعَ من (زيد) عليه، و (يومَ الجمعة) زمانٌ لضرْبٍ وقَع من زيد، و(ضربًا شديدًا) بيانٌ لذلك الضرْبِ كيف هُو وما صفته، و (التأديب) علة له وبيانُ أنه كان الغرَضَ منه. **وإذا كان ذلك كذلك، بانَ منه وثَبَتَ، أنَّ المفهومَ من مجموع الكَلِم معنىً واحدٌ لا عِدَّةُ معانٍ، وهو إثباتُك زيدًا فاعلاً ضَرْبًا لعمرٍو في وقت كذا، وعلَى صِفَةِ كذا، ولغرضٍ كذا؛ ولهذا المعنى نقول: إنه كلام واحد**»[34].

وعلى هذا النحو يمكن رصد «معاقد» الكلام، إذ تكون الكلمة بداية الكلام/ الجملة إذا لم تكن معمولة لما قبلها ولا عاملة فيها، كما تكون الكلمة نهاية الكلام / الجملة إذا لم تكن عاملة فيما بعدها ولا ما بعدها عاملًا فيها، وبهذا يمكن وضع حد عاملي لأجزاء الكلام/ الجملة بأنها: **معمولات العامل الذي ليس معمولًا لعامل آخر ولا من جملة ذيوله.**

***

ثانيًا – تحديد مفهوم النص/الخطاب :

إذ هو في الفكر النحوي العربي: **مجموعة من البنى العاملية المتوالية التي تتشابك فيما بينها للدلالة على مراد المتكلم ومقاصده، ووحدته الدنيا «البنية العاملية».**

وكل بنية في النص/ الخطاب لها خصائصها الشكلية والمعنوية، ويجمع بين تلك البنى، وصلًا، أو قطعًا، أصول دلالية تتجاوز البنية العاملية الواحدة؛ فقد تقتضي البنيةُ البنيةَ من حيث المعنى في النص/ الخطاب الواحد، فيكون العطف والوصل، وقد تتعاند البنيتان معنًى فيكون الائتناف والقطع، يقول المبرد: «**وَلَا يَقع الْعَطف على اسْتِوَاء، إِلَّا أَن تجْعَل الْكَلَام الثاني على غير معنى الكَلَام الأول، فَذَلِك جَائِز مَتى أردته، وكل جملَة بعْدهَا جملَة فعطفها عَلَيْهَا جَائِز وَإِن لم تكن مِنْهَا**»[35] ويقول الإمام عبد القاهر: «**وممَا هو أصلٌ في هذا الباب أنَّك قد ترى الجملةَ وحالُها معَ التي قبلها حالُ ما يُعْطَفُ ويُقْرَنُ إلى ما قبلَه، ثم تَرَاها قَدْ وجبَ فيها تركُ العطفِ، لأمرٍ عرضَ فيها صارت به أجنبية مما قبلها**»[36].

***

ثالثًا – تحديد منازل الكلام:

فللكلام في النص/ الخطاب وضعان:

- **وضع المحتاج لما قبله.**
- **ووضع غير المحتاج لما قبله.**

إذ قد يرتبط الكلام بالكلام فيوضع موضعًا يكون به في «**جملة الأول وذيوله**»؛ وقد ينقطع الكلام **عن الكلام، فيوضع موضعًا يكون به خارجًا عن** «**جملة الأول وذيوله**»؛ بل يؤتى به مأتى ما ليس قبله كلام، على حد عبارة الجرجاني[37]، دليلًا على أن الثاني معنى قائمٌ بذاته؛ فليس من الأول، ولا من سببه، **بل هو مرتبط ببنية عاملية أخرى، توجه بدورها المعنى وجهة مختلفة عن التي تكون مع** «**الارتباط**».

وبيان هذه المنازل هو في أصله بيان لعلاقة المعنى بالمعنى، في النص/ الخطاب، وصلًا وقطعًا، وهذا من أهم ما غنمه النحو العربي من «**البنية العاملية**» فكل بيان لمنازل الكلام في النص/ الخطاب هو توجيه بدوره للمعنى؛ فالوصل يقتضي معنى، وإخراج الكلام من بنية عاملية وإدخاله في بنية أخرى مستقلة عنها يقتضي معنى غير المعنى الذي كان من قبل.

ومن ثم كان الاحتياط في بيان هذه المنازل، والتفقد لمقاطع الكلام؛ منعًا للتدافع بين المعاني وأغراض الكلام.

فحينما يقف النحوي على حدود البنية العاملية، ويبين العلائق بين البنى في النص/ الخطاب، المتصل منها والمنقطع، وما له محل منها وما لا محل له، فهو يقف على المعنى الذي يحتم أن الروابط الإعرابية التي تجري هنا لايمكن أن تجري هناك، وأن العروة التي تصل الجملة، التي لها محل من الإعراب،

بجارتها، وتجعلها تتشابك معها في خيط واحد من المعنى؛ بكونها وصفًا لها، أو خبرًا عنها، أو كاشفة لحالها، أو مزيلة لضرب من الإبهام غشى نسبتها أو مفردًا من مفرداتها، هذه العروة غير موجودة في نظيرتها، من الجمل التي لا محل لها من الإعراب، فليس بينها تلك المشابك[38].

وهذا مثل يدل على ذلك، فالنحوي حينما يبحث عن العوامل وما يتعلق بها من معمولات، في قوله تعالى: ﴿ يَحْسَبُهُمُ ٱلْجَاهِلُ أَغْنِيَآءَ مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ ﴾[39] يدرك أن الجار والمجرور ﴿ مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ ﴾ لا يمكن أن يتعلق بـ ﴿ أَغْنِيَآءَ ﴾ على الرغم من مجاورته له «**ويفسده أنهم متى ظنهم ظان قد استغنوا من التعفف، علم أنهم فقراء من المال، فلا يكون جاهلًا بحالهم، وإنما هي متعلقة بـ (يحسب) وهي، أي: مِنَ، للتعليل**»[40].

ونظيره: قول كعب بن زهير في قصيدته (بانت سعاد)[41]:

لاَ تَأْخُذَنّي بِأَقْوَالِ الوُشَاةِوَلَمْ أُذْنِبْ، وَإِنْ كَثُرَتْ فِيَّ الأَقَاوِيلُ

فقد ذكر ابن هشام أن قوله: «**ولم أذنب**» جملة حالية، وهو يتنصل فيها مما نسب إليه، ثم ذكر أن الجملة قد تكون صالحة للعطف، فيتسلط العامل قبلها عليها، ولكن المعنى يوجب أن تكون حالية؛ لأن العطف خلاف المعنى، لأن «**لا تأخذني**» مقيد بأقوال الوشاة، فلو عطف عليه «**ولم أذنب**» شاركه في القيد، فيكون المعنى: لم أذنب بسبب أقوال الوشاة، بل بسبب آخر، فيلزم من هذا الاعتراف بالذنب، وهو غير المراد، وإنما المراد التنصل منه. ونظّر ابن هشام لذلك بقول الشاعر:

بِأَيْدِي رِجَالٍ لَمْ يَشِيموا سُيوفَهم وَلَمْ تَكْثُرِ القَتْلَى بِهاَ حِينَ سُلَّتِ[42]

فقوله « **وَلَمْ تَكْثُرِ القَتْلَى**» حال، مع أنه صالح لأن يكون عطفًا على قوله:

«لَمْ يَشِيموا سُيوفَهم» صناعة؛ لأن الجملتين خبريتان، ولكن المعنى يفسد بهذا العطف؛ إذ سيكون فيه وصف الرجال بأنهم لم يشيموا سيوفهم، أي: لم يسلوها من أغمادها، وبأنها لم تكثر القتلى بها حين تسل، وهذا لو تأملته وجدته ذمًّا[43]، مع أن الشاعر يريد مدحًا، إذ مقصوده: «**أنهم لم يَغْمِدُوها والقَتْلَى بها لم تَكْثُر، وإنَّما يَغْمِدُونَها بعد أن تكثر بها القَتْلَى، كما تقول: لم أضربك ولم أجن عليك، أي: إلا بعد أن جنيت عليَّ. وقال آخرون: أراد لم يسلّوا سيوفهم إلا وكثرت بها القتلى، كما تقول: لم ألقك، ولم أحسن إليك، أي: إلا وقد أحسنت إليك، والقولان جميعًا صحيحان؛ لأنه، أي: يشيموا، من الأضداد**»[44] وكلا المعنيين لا يصح إلا إذا كانت «**الواو**» واو الحال، لا العطف، وكأننا حين نخطئ في وصف هذه الواو، وبيان دلالتها، نكون قد قلبنا المعنى في البيتين وصيرناه إلى النقيض، **والترخص في ذلك هدم للمعاني التي عقد عليها الكلام**.

ومن ذلك، قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾[45]، فقد ذهب النحاة إلى أن ﴿ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ ﴾: مستأنف، وليس عطفًا على «لَا يَغْفِرُ» الأول؛ لفساد المعنى»[46]؛ إذ الظاهر أنه لو عطف قوله: «وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ» على قوله «لَا يَغْفِرُ» الأول، لصار داخلًا معه في قيد النفي؛ لأن العطف يجعل «**الشيئين شيئًا واحدًا**» كما يقول سيبويه[47] فيصير المعنى، **والله** أعلم: إن **الله** لا يغفر الشرك، ولا يغفر ما دون ذلك، فتكون الآية للتسوية بين الشرك وما دونه، لا للتفرقة، ولا يخفى أن ذلك من تحريف كلام **الله** تعالى، ووضعه في غير مواضعه[48].

ومن ذلك قول سيبويه، معلقًا على بيت امرئ القيس[49]:

فَلَو أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي، وَلَم أَطْلُبْ، قَلِيلٌ مِنَ المَالِ

«إنما رفع (**قليل**) لأنه لم يجعل القليل مطلوبًا، وإنما كان المطلوب عنده

(الملك) وجعل القليل كافيًا، **ولو لم يرد ذلك ونصب فسد المعنى**»[50] أي: أنه جعل «**قليل**» تبعًا للبنية العاملية «**كفاني**» ولم يجعله تبعًا للبنية العاملية «**ولم أطلب**» حتى لا يفسد المعنى، إذ يصير التقدير: فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ لَمْ أَطْلُبْ قَلِيلًا مِنَ المَالِ، وهذا معنى فاسد.

كما رأينا سيبويه يوجه الرفع في (نُقِرُّ) من قوله تعالى بعد بيانه أطوار خلق الإنسان: ﴿لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ ۚ وَنُقِرُّ فِي ٱلْأَرْحَامِ مَا نَشَآءُ﴾[51] أنه على معنى الاستئناف؛ لأنه تعالى ذكر الحديث للبيان، ولم يذكره للإقرار[52] أي أنه ليس علة لبيان أطوار الخلق، وغير مشترك في التبيين، حتى يعطف عليه، بل هو مستأنف.

ومنه: حمل (حتى) على الابتداء، وعدم نصب ما وليها من الفعل، في قول حسان بين ثابت:

يُغشَونَ حَتّى ما تَهِرُّ كِلابُهُم لا يَسأَلونَ عَنِ السَوادِ المُقبِلِ[53]

لأن المقام مقام مدح، وغرض الشاعر تقرير كرم آل ممدوحيه عند السامع، فاتخذ من عدم نباح كلابهم، كناية عن كثرة ضيوفهم، ولو نصب «ما تَهِرُّ» لجعله غاية للغشيان، وهو مناف لمراد المتكلم[54].

ونظير ذلك، قول الشاعر:

عَلَى الحَكَمِ المَأْتِيِّ يَوما إِذا قَضَى قَضيَّتَه أَنْ لا يَجُورَ وَيَقْصِدُ[55]

فقد ذكر النحاة أن عطف (**يقصد**) على (**يجور**) غير مستقيم؛ لأن غرض الشاعر أن ينفى الجور، ويثبت القصد، ولو عطف لانتفى القصد أيضًا؛ إذ العطف يجعله شريكا في النفي، فيلزم التناقض؛ لأن نفى الجور يقتضي العدل، وقد نفاه ثانيًا، فوجب أن يحمل على أنه مستأنف؛ ليكون مثبتًا فيكون «**الجور**» منفيًّا و«**القصد**» مثبتًا، فيحصل المقصود، ويرتفع التناقض[56].

ومن دقيق ذلك ما ذكره الإمام الزركشي(ت:794هـ) من أن جميع ما في القرآن الكريم، من لفظ «**الذين**» و«**الذي**» يجوز فيه «**الوصل**» باعتباره من البنية العاملية لما قبله نعتًا له، كما يجوز فيه «القطع» على أنه من بنية جديدة، خبرُ مبتدأ محذوف، إلا في سبعة مواضع، فإن «**القطع**» بها هو المعين، وهي[57]:

– قوله تعالى: ﴿ وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ ٱلْيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ ۗ قُلْ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰ ۗ وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم بَعْدَ ٱلَّذِى جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ ۙ مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴿١٢٠﴾ ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَتْلُونَهُۥ حَقَّ تِلَاوَتِهِۦٓ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِۦ ۗ وَمَن يَكْفُرْ بِهِۦ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ﴾[58].

– قوله تعالى: ﴿وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ ۙ إِنَّكَ إِذًا لَّمِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٤٥﴾ ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ ۖ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ ٱلْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾[59].

– قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ وَإِنَّنِى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ﴿١٩﴾ ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمُ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾[60].

– قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٢٧٤﴾ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰا۟ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ ۚ ﴾[61].

– قوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٩﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَهَاجَرُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ أَعْظَمُ دَرَجَةً عِندَ ٱللَّهِ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ ﴾[62].

– قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا ﴿٣٣﴾ الَّذِينَ يُحْشَرُونَ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ أُولَٰئِكَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضَلُّ سَبِيلًا ﴾[63].

– قوله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّهُمْ أَصْحَابُ النَّارِ ﴿٦﴾ الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ ﴾[64].

فالمتأمل في مواضع «**الذين**» في هذه الآيات السبع، يجد أن في وصلها بما قبلها وجعلها من ذيول بنية ما قبلها، فسادًا في المعنى، وقلبًا للمقصود؛ ومن ثم كان الوجه فيها «**القطع**» ابتداء وائتنافًا.

فهذا، ونظائره كثيرة، يؤكد أن جميع ما يمكن أن تُحدِّث به عن «**البنية العاملية**» في الدرس النحوي أصله المعنى، وجميع ما يمكن أن يقال عن المعنى، أساسه «**البنية العاملية**» حتى لكأن التمييز بين «**استقلال البنية العاملية واستقلال المعنى إثنينية مفتعلة؛ فالظاهرة ظاهرة واحدة.... وبالتالي يمكن أن تبني حديثك على الجمع بين العمل والمعنى دون تفريق، ولو رمت الفصل بينهما لفصلت بين ما لا يقبل الفصل، ولضاعفت بذلك الخسارة أضعافًا**»[65].

***

(4)

منازل الكلام بين حركة اللفظ ومنطق المعنى:

لقد وفر مفهوم «**البنية العاملية**» بهذه المفاهيم المحورية، مكتسبات نظرية لا يستهان بها في تحليل النص/ الخطاب؛ إذ مكن أبا جعفر النحاس من أمرين كان لهما غاية الأثر في فتح الباب لدراسة دلالية تخاطبية لبنية أي نص/ خطاب:

أولًا – تقطيع النص/الخطاب[66]:

فاعتبار الفكر النحوي النص/ الخطاب مجموعة من البنى العاملية المتتابعة للدلالة على مرادات المتكلم من كلامه، وصرامته في بيان حدود البنية العاملية، وما كان من متعلقاتها وداخلًا في حيزها، وكان من جملة ذيولها، وما خرج عنها، وكان من حيز بنية أخرى، وتفطنه للأصول الدلالية التي تربط بين البني العاملية في النص/ الخطاب، فتوجب العطف والاتصال أو القطع والائتناف، وإدراكه تعددَ احتمالات البنى واختلافَ وُجوهها، كل ذلك أدى إلى أن يغنم النحوي القدرة على تقطيع النص/ الخطاب، بإرجاعه إلى بناه العاملية المختلفة واحتمالاتها من ناحية، كما أداه إلى الوقوف على ما يحيط بالنص/ الخطاب من مقامات توضح مرادات المتكلم ومقاصده في كلامه من ناحية ثانية؛ **فكل لفظة في النص/ الخطاب هي من بنية عاملية، ولها معنى يختلف متى جعلتها من بنية عاملية أخرى مستقلة عنها، والبنية العاملية لها معنى وهي معطوفة على أختها فترث منها بعض قيودها، وهو معنى يختلف متى ما قطعتها عن غيرها واستأنفت بها؛ مما يدل على أن الاهتمام بالبنية التركيبية في النحو لم يكن مقتصرًا على جوانبها الشكلية الخالصة، وإنما تخطى ذلك للاهتمام بجوانبها الدلالية وطرق تشكل المعنى فيها.**

وهذا التقطيع للنص/الخطاب، وبخاصة القرآن الكريم، يستوجب النظر الدقيق في طرائق «**تشكُّل**» المعاني و«**صناعتها**» تجميعًا وتفريقًا؛ ومن ثم رأينا أبا جعفر النحاس يتدسس في أعطاف النص القرآني الشريف؛ لاستخراج ما خفي من مراداته، يتدسس داخل الألفاظ، وداخل المباني، تدسسًا يكشف له عن خباياها، وسرها، وفقهها، ومقاصدها، فيوجب هنا وصلًا، ويوجب هناك قطعًا، ويبين هنا معنى، ويجعل هناك معنى آخر يغاير الأول، **وفق منهج مشدود بثوابت مرتبطة باللسان العربي ومقتضياته في تشكيل الخطاب من جهة،**

ومحتكمة إلى مقاصد المتكلم وغاياته من جهة ثانية، على نحو يروق ويعجب ويدهش.

ففي قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ﴾[67] يبين النحاس منازل الكلام في تلك الآية الكريمة، وأنه يحتمل أن يكون:

أولًا – من ثلاث بنى عاملية، والقطع على تمام[68] كل بنية منها هكذا:

ذَلِكَ الْكِتَابُ/لَا رَيْبَ/ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ.

ثانيًا – من بنيتين، والتمام في كل منهما هكذا:

ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ/فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ

ثالثًا – من بنيتين، والتمام في كل منهما هكذا:

ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ/هُدًى لِلْمُتَّقِينَ

رابعًا – من بنيتين، والتمام في كل منهما هكذا:

ذَلِكَ الْكِتَابُ/لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ

وكل بيان لمنازل الكلام في تلك الآية الكريمة ترى فيه مدخلًا جديدًا لمعنى جديد[69].

وفي قوله تعالى: ﴿وَإِذۡ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمۡ ذُرِّيَّتَهُمۡ وَأَشۡهَدَهُمۡ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ أَلَسۡتُ بِرَبِّكُمۡۖ قَالُواْ بَلَىٰۛ شَهِدۡنَآۛ أَن تَقُولُواْ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنۡ هَٰذَا غَٰفِلِينَ﴾[70] اختلف العلماء في «**شَهِدْنَا**»:

- هل هو خارج عن قول بني آدم، بل من كلام **الله** تعالى، فيكون كلام بني آدم قد انتهى عند قولهم بلى، ويكون التمام عليه؛ إذ ليس «**شَهِدْنَا**» من بنية ما قبله ولا من جملة ذيوله فيجب قطعه عنه والوقف دونه. ويؤكده

قراءة الجمهور: «**أَنْ تَقُولُوا**» بالتاء المعجمة، فيكون منفصلاً من جملة (**بَلَى**) متصلًا بـ (**أَنْ تَقُولُوا**) بعده.

- أو هو من كلامهم إقرارًا منهم بأخذ الميثاق عليهم، فيكون التمام على «**شَهِدْنَا**» إذ هو من جملة قولهم ومن ذيوله، ويكون قوله (**أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ**) متعلقًا بمحذوف أي: فعلنا ذلك لئلا تقولوا، أو كراهة أن يقولوا، ويؤكده قراءة أبي عمرو وغيره: (**أَنْ يَقُولُوا**) بالياء التحتية.

قال النحاس:» (**وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى**)، قال أبو عبدالله: هذا التمام. وقال الأخفش: التمام (**قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا**) وهو قول أبي حاتم وأحمد بن موسى، قال أبو جعفر: وفي هذا إشكال نشرحه إن شاء الله تعالى. قرأ الحسن ومجاهد وابن كثير والأعرج ونافع وعاصم والأعمش وحمزة والكسائي (**أَنْ تَقُولُوا**) بالتاء معجمة من فوق، فعلى هذه القراءة يجب أن يكون الوقف (**قَالُوا بَلَى**) على ما بينه أهل التأويل؛ لأن مجاهدًا والضحاك والسدي يذهبون إلى أن المعنى: (**قَالُوا بَلَى**)، فقال الله –جل وعز–: (**شَهِدْنَا**). قال أبو جعفر: فعلى قول أهل التأويل (**شَهِدْنَا**) ليس من كلام الذين قالوا بلى. وروي عن ابن عباس وسعيد بن جبير وعاصم الجحدري وابن محيصن وهي قراءة أبي عمرو وعيسى (**أَن يَّقُولُوا**) بالياء معجمة من تحت، فأكثر أهل العربية «يقولوا؛ والتقدير: وأشهدهم على أنفسهم أن يقولوا، أي كراهة أن يقولوا، أو لأن يقولوا»[71].

وفي قوله تعالى في تيه بني إسرائيل: «﴿ قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ فَلَا تَأْسَ عَلَى الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ ﴾[72] يبين النحاس الاختلاف في تحديد «**البنية العاملية**» التي منها الظرف «**أربعين**» في الآية الكريمة، هل هو من بنية «**مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ**»؟ فيكون التمام هكذا:

فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً/ يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ

ويكون المعنى أن الأرض المقدسة حرمت على بني إسرائيل هذه المدة، ثم يدخلونها بعدها.

أو من بنية « **يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ** »؟ فيكون التمام هكذا:

فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ/ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ

ويكون الظرف تقييدًا لمدة التيه، لا للتحريم، وتكون الأرض محرمة عليهم أبدًا، يقول النحاس: «إذا وقف على «**فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً** » كان المعنى أنها (أي: الأرض المقدسة) حرمت عليهم هذه المدة، وإذا وقف على «**فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ**» كان المعنى أنها محرمة عليهم أبدًا، وأنهم يتيهون في الأرض أربعين سنة»[73].

وفي قوله تعالى على لسان نبيه يوسف –عليه السلام– مخاطبًا إخوته بعد أن تعرفوا عليه، واعترفوا بذنبهم: ﴿ قَالَ لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ ۖ يَغْفِرُ ٱللَّهُ لَكُمْ ۖ وَهُوَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ ﴾[74] يبين النحاس أن هنا بنيتين «**لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ**» و«**يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ**» ولفظة «**الْيَوْمَ**» إما أن تكون من بنية الأولى متعلقة بـ «**تَثْرِيبَ**» أي: لا توبيخ ولا تقريع، وتكون هي تمام البنية والقطع عندها هكذا:

قَالَ لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ / يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ

ويكون المعنى: لا تثريب عليكم اليوم فيما صنعتم، ثم استأنف بالدعاء لهم «**يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ**». وإما أن تكون منقطعة عن البنية قبلها بل هي من بنية «**يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ**» والقطع على قوله «**عَلَيْكُمُ**» ثم يستأنف: «**الْيَوْمَ يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ**» هكذا:

قَالَ لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ/ الْيَوْمَ يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ

فيكون قد نفى عنهم التوبيخ والتقريع، ثم أعلمهم بأن الله يغفر لهم تلك الساعة؛ لأنها ساعة توبتهم وندمهم، يقول النحاس: «(**لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ**) فإن الأخفش زعم أن هنا القطع، ثم قال: (**الْيَوْمَ يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ**) وفيما رُوِّينا عن نافع قال: (**لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ**) تم، وتابعه على هذا محمد بن عيسى، وأحمد ابن جعفر: قال (**لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ**) تم، ثم دعا لهم فقال: (**يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ**) والتفسير يدل على هذا»[75].

وفي قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَٰنَهُۥٓ أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّيَ ٱللَّهُ وَقَدْ جَآءَكُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ مِن رَّبِّكُمْ ﴾[76] يحتمل أن يكون «**مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ**» متعلقًا بـ «**رَجُلٌ**» فيكون بيانًا إلى أنه «**مُؤْمِنٌ**»، وأنه من قوم فرعون (القبط)، وأنه كان يكتم إيمانه عنهم، فهي أوصاف ثلاثة، ويحتمل أن يكون متعلقًا بـ «**يَكْتُمُ إِيمَانَه**» لا في موضع الصفة لرجل، فهما وصفان: «**مُؤْمِنٌ**» و«**يَكْتُمُ إِيمَانَهُ**» وفي الكلام تقديم وتأخير، والأصل: «**وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ**» فيكون بيانًا إلى أنه مؤمن من بني إسرائيل وليس من قوم فرعون، يقول النحاس: «فأما قوله جل وعز: ﴿ **وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ** ﴾ فقد تكلم أصحاب التمام في الوقوف عليه، فقال أبو حاتم: (**وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ**) وقف البيان وليس بتمام[77]، وقال أحمد بن موسى من جعله من غير آل فرعون جعل الوقف (**وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ**) والمعنى: (**مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ**) أي: كتم إيمانه من آل فرعون. ومن جعله من آل فرعون فالوقف عنده: (**وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ**)»[78].

وترى تقطيعًا للنص/ الخطاب وبيانًا دقيقًا لبناه العاملية وتمامها، وما يترتب على ذلك من معان في بيان النحاس لمنازل الكلام في قوله تعالى:

﴿ مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا ۖ سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ ۚ وَمَثَلُهُمْ فِى ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ ﴾[79].

- فقوله تعالى: « مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ » يحتمل أن يكون بنية تامة من مبتدأ وخبر، وقد تم الكلام، وهو رد على الكفار الذين أنكروا رسالته صلى الله عليه وسلم، فجاء الكلام تعظيمًا وتنويهًا بشأنه –صلى الله عليه وسلم– ثم استأنف في بيان صفة أصحابه، فقوله «وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ» كلام مستأنف وتمامه «أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ». ويحتمل أن يكون قوله «مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ» بنية غير مكتملة فهي من مبتدأ «مُحَمَّدٌ» ونعته «رَسُولُ اللَّهِ» وتمام الكلام قوله: «أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ». فعلى القول الأول يكون القطع على قوله «رَسُولُ اللَّهِ»، ويكون النبي –صلى الله عليه وسلم– اختص بوصفه، واختص أصحابه بوصفهم. وعلى القول الثاني يكون القطع على قوله «رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ» وقد اشترك النبي مع أصحابه في الوصف بالشدة والرحمة.
- وفي قوله تعالى: «ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ» يحتمل أن يكون تمام الكلام والقطع عند قوله «فِي التَّوْرَاةِ» أي ما تم من أوصاف للنبي –صلى الله عليه وسلم– ولأصحابه جاءت بها البشارة في التوراة، ثم استأنف وصفًا جديدًا لهم في الإنجيل، فتكون الواو في قوله «وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ» لاستئناف بنية جديدة وليست للعطف، ويحتمل أن يكون تمام الكلام عند قوله «فِي الْإِنْجِيلِ» أي ما تم من أوصاف موجود لهم في الكتابين معًا التوراة والإنجيل، ويكون

قوله «**كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ**» ابتداء تمثيل ثالث لهم، أي: هم كزرع، قال النحاس:» وأكثر أهل العلم على أن التمام (**ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَاةِ**) كما روى سعيد بن جبير عن ابن عباس، أي: كذا هم، ومثل آخر في الإنجيل ...وأما مجاهد فالتمام عنده (**وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ**) كما قُرئ على عبد **الله** ابن أحمد بن عبدالسلام عن أبي الأزهر: حدثنا روح بن عباده حدثنا شبل عن ابن أبي نجيح عن مجاهد: ذلك مثلهم في التوراة ومثلهم في الإنجيل واحدٌ»[80].

وفي قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصِّدِّيقُونَ ۖ وَٱلشُّهَدَآءُ عِندَ رَبِّهِمْ لَهُمْ أَجْرُهُمْ وَنُورُهُمْ ۖ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَآ أُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلْجَحِيمِ﴾[81] اتفقت كلمتهم على أن الواو في قوله: «**وَالَّذِينَ كَفَرُوا**» هي لاستئناف بنية جديدة؛ إذ تم الكلام قبلها فكان القطع والائتناف، ولكن اختلفوا في الواو في قوله: «**وَالشُّهَدَاءُ عِنْدَ رَبِّهِمْ**» أهي لعطف المفردات فيكون الكلام متصلًا من بنية عاملية واحدة و«**الشهداء**» معطوفًا على «**الصِّدِّيقُونَ**» أي أن الذين آمنوا هم الصديقون وهم الشهداء و«**لَهُمْ أَجْرُهُمْ وَنُورُهُمْ**» من تمامه فيكون القطع عنده، أم هي للاستئناف فيكون الكلام من بنيتين مختلفتين الأولى تم الكلام فيها عند قوله «**الصِّدِّيقُونَ**» فقطع، ثم استأنف ببنية عاملية أخرى فيها بيان أجر الشهداء فقال: «**وَالشُّهَدَاءُ عِنْدَ رَبِّهِمْ**» ويكون قوله: «**لَهُمْ أَجْرُهُمْ وَنُورُهُمْ**» خبرًا عنه وحده، يقول النحاس: «وقد اختلف أهل العلم من أهل التأويل وأهل العربية في الوقف على ما بعدها، قال أبو حاتم: (**وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ أُولَئِكَ هُمُ الصِّدِّيقُونَ**)، وتابع في هذا القول أستاذه الأخفش، وهو قول يعقوب، وكذا قال الفراء، وتكلم على أن ما بعده مقطوع مما قبله، قال: والشهداء الأنبياء صلى **الله** عليهم، وهو قول عاصم. وقال بهذا جماعة من أهل التأويل أن التمام (**أُولَئِكَ هُمُ الصِّدِّيقُونَ**) كذا يروى عن ابن عباس. وقال

مسروق: هي خاصة للصديقين، وقال الضحاك: (**وَالشُّهَدَاءُ**) منفصل مما قبله، فهذا قول. وقال مجاهد: هو متصل وكل مؤمن شهيد، والكلام عنده متصل، أي: (**وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ أُولَئِكَ هُمُ الصِّدِّيقُونَ وَالشُّهَدَاءُ عِنْدَ رَبِّهِمْ**) يقف هنا على هذا القول، ويكون التمام (**لَهُمْ أَجْرُهُمْ وَنُورُهُمْ**)»[82].

ثانيًا – بيان منازل القرآن الكريم في الوقوف:

لقد اتخذ أبو جعفر النحاس في كتابه (**القطع والائتناف**) من مفهوم «**البنية العاملية**» مقياسًا صارمًا في بيان منازل القرآن الكريم في الوقف والابتداء، فحيث كان العامل فلا وقف قبل تمام استيفائه معمولاته وما كان من ذيولها، وحيث استقلت البنية العاملية وانقطعت عما قبلها لفظًا ومعنى كان القطع والائتناف، وما بين «**التمام**» و«**القطع والائتناف**» منازل ذكرها النحاس، فهو يذكر: «**التمام** في القرآن العظيم، وما كان الوقف عليه **كافيًا**، أو **صالحًا**، وما **يَحسن** الابتداء به، وما **يُجتنب** من ذلك»[83] ويقول في موضع آخر: «قد ذكرنا ما تقدم من السور على تقص وشرح، وكان في ذلك دليل على كثير مما يرد من **القطع التام**، **والحسن**، **والكافي**، **والصالح**، فقس على ذلك»[84].

والقياس على ذلك لا يكون إلا ببيان صلابة هذا المنهج في تحليل النص/الخطاب، القائم على «**البنية العاملية**» و«**منازل الكلام**» وصلًا وقطعًا، وبيان مقولاته التي متى ما ضممت بعضها إلى بعض تحصلت على جملة من الأصول يمكن أن تمثل «**دستورًا**» لنحو النص/الخطاب في العربية وهو ما سيأتي إيضاحه:

***

(5)

التمام

لم يضع النحاس تعريفًا لـ(**التمام**) ولكن المتأمل في كتاب (القطع والائتناف) يلاحظ جملة من المقولات يعلل بها النحاس القول بـ(التمام) وصلًا أو قطعًا، وهي مقولات تتضامن جميعًا لتُكوِّن جهازًا مفهوميًّا يصلح لرصد المظهر الاصطلاحي الذي اكتسبه «التمام» في نظرية الوقف والابتداء عند النحاس من جهة دلالته على: **الوقف على كلام تام البنية العاملية، منعقدٍ بأجزائه، متُجَرِّدٍ عما بعده، لفظًا ومعنًى، أو على كلام في وصله بما بعده تَوهمُ معنى يستحيل به الكلام وينتفي القصد الذي يُؤَمُّ**[85].

ويمكن إجمال تلك المقولات في ثلاثة أصول أقام عليهما النحاس القول بـ «التمام» وهي:

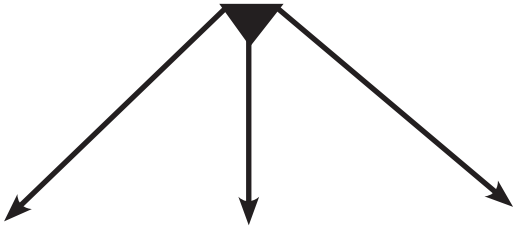

اكتمال البنية العاملية وانغلاقها | **التباس الكلام بالكلام واقتضاؤه إياه** | **عقد الإخبار وانقطاع المعنى**

أولًا – اكتمال البنية العاملية وانغلاقها (عدم إخراج قول من قول هو منه):

فقد أقام الدرس النحوي مفهوم الكلام، كما تقدم على ركنين: «تمام العمل» و» تمام الفائدة» وهذان الركنان لا يكونان إلا بتمام البنية العاملية وانغلاقها باستيفاء العوامل فيها معمولاتِها وما كان من قيودها، وهذه القيود التي لا تتم

البنية العاملية إلا باستيفائها قد تكون داخل البنية الواحدة، كالقيد بالمفعول، والصفة، والحال، ومقول القول، ونحو ذلك، وقد تكون بنًى تضامت وتداخلت وصارت كأنها بنية عاملية واحدة لا يجوز قطع الكلام دون استيفائها جميعَها على نحو ما نراه في الجمل التي لها محل من الإعراب؛ ذلك أن البنية العاملية قد تأتي خبرًا، أو بيانًا، أو تأكيدًا، أو حالًا، أو تابعة لما قبلها، فتتعلق بها، وتصير معها «**كالشيءِ الواحدِ، وكان منزلتُها منها منزلة المفعول والظرفِ وسائرِ ما يجيءُ بعدَ تمام الجملةِ من مَعْمولاتِ الفعل، مما لا يمكنُ إفرادُه عن الجملة، وأن يعتد كلامًا على حدته**»[86]. وهذا هو معنى اكتمال البنية العاملية وانغلاقها؛ فعلى الرغم من انغلاق البنية العاملية في الجمل التي لها محل من الإعراب واستقلالها، كان ذلك من حيث عدم تأثرها لفظًا بالعوامل قبلها، ولكنها تتأثر بها محلًا وموضعًا، ومعناها مسكوب في معنى ما قبلها، ما دام العامل قبلها يطلبها؛ فلا يوقف عليه دونها.

وقد اتخذ النحاس من هذا الأصل معيارًا صارمًا في القول بالتمام، وفي رد كثير من الوقوف؛ لانعدام اكتمال البنية العاملية فيها، فرأيناه يعلل عدم «التمام» في هذه الوقوف بمقولات من نحو: «**ليس بتمام لأنه كلام واحد**» و«**لأن ما بعده متعلق به**» و«**مرتبط به لفظًا**» و«**بعض الكلام مربوط ببعض**» و«**قد عمل فيه ما قبله**» و«**هو مقتضاه معنى**» **كما تقول: (أنت كزيد أو أخيه) ولو قلت: أنت، تريد ذلك المعنى (أي: الشك)، أنت كزيد، ولم تذكر الأخ، لم يجز السكوت عليه، ولم يكن تامًا**»[87]..

ويتضح هذا في سورة الفاتحة فقد جعل «**التمام**» فيها في ثلاث وقفات فقط:

- «**الدِّينِ**»
- «**نَسْتَعِينُ**»
- «**الضَّالِّينَ**»[88]

ويعلل النحاس ذلك بقوله: «**لأن التمام الأول هو آخر ما لله -جل وعز- خالصًا وهو (مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ)، والتمام الثاني هو آخر ما بين الله -جل وعز- وبين عبده وهو (وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ)، والتمام الثالث آخر ما سأل العبد، وهو (وَلَا الضَّالِّينَ)**[89] ... ولا يقف على (**الحمد**) لأنه مبتدأ لم يأت خبره، والوقف على (**الله**) جائز إلا أنه لا ينبغي أن يفعل ذلك؛ لأن قوله (**رَبِّ الْعَالَمِينَ ، الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ**) نعت وهذا التمام، ولا يقف على (إياك) لأنه في موضع نصب بـ (**نعبد**) ولا (**نعبد**) لأن ما بعده معطوف عليه، والتمام (**نستعين**)، ولا يقف على (**اهدنا**) لأن الصراط منصوب به، ولا على (**الصراط**) لأن المستقيم نعت له، ولا على (**المستقيم**) لأن ما بعده بدل، ولا على (**الذين**) لأن ما بعده من صلته، ولا على (**عليهم**) لأن (**غير**) بدل من (**الذين**) أو نعت، ولا على (**المغضوب**) لأن الذي يقوم له مقام الفاعل بعده، والتمام (**وَلَا الضَّالِّينَ**)»[90].

وفي قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَلْبِسُواْ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُواْ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٤٢﴾ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱرْكَعُواْ مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ﴾[91] ذهب الإمام يعقوب الحضرمي(ت: 205هـ) إلى أن التمام في الوقف على (**بِالْبَاطِلِ**) ورده النحاس وجعل التمام في الوقف على قوله (**مَعَ الرَّاكِعِينَ**) قال النحاس: «قال يعقوب ومن التمام الكافي (**وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ**) قال أبو جعفر: في هذا غلط بيِّن، ليس هذا بتمام ولا كاف؛ لأن (**وَتَكْتُمُوا**) لا يخلو من أحد الجهتين، إما أن يكون معطوفًا(فيكون النهي عن كل فعل على حدته) فلا يتم الوقف على ما قبله، وإما أن يكون جوابًا(أي: جواب النهي، فيكون النهي عن الجمع بين الفعلين معًا) فيكون القطع على ما قبله أبعد، كما قال الشاعر:

لا تنه عن خلق وتأتيَ مثله عار عليك إذا فعلت عظيمُ[92]

فلو وقف على (**لا تنه عن خلق**) لفسد المعنى، وكذا قول العرب: (**لا تأكل السمك وتشربَ اللبن**) لو وقف على (**لا تأكل السمك**) لفسد المعنى، على أن يعقوب لما ذكر أن (**وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ**) تام كاف، قال: ثم تجعل الكتمان جوابًا، فجاء بأبعد الوجهين!! والقطع التام (**وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ**)»[93].

ونظير هذا في عدم التمام في الوقف على أحد الشريكين دون الآخر قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ نَبَاتَ كُلِّ شَىْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا نُّخْرِجُ مِنْهُ حَبًّا مُّتَرَاكِبًا وَمِنَ ٱلنَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّٰتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلرُّمَّانَ مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَٰبِهٍ ﴾[94] فقد ذهب الإمام يعقوب الحضرمي إلى أن الوقف على (**قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ**) كاف، ثم قال –جل وعز–: (**وَجَنَّاتٍ مِنْ أَعْنَابٍ**) فكسر التاء، وهي في موضع نصب؛ لأنها معطوفة على قوله متراكبًا، قال النحاس: «الذي قاله يعقوب غلط عند أهل العربية، وقد بينه هو ذاك بقوله (**وَجَنَّاتٍ**) معطوف على قوله (**مُتَرَاكِبًا**) فكيف يكفي الوقوف على المعطوف عليه قبل المعطوف، وهما شريكان عند سيبويه[95].. وقول الجماعة **إن كل واحد منهما داخل فيما دخل فيه الآخر**؟»[96].

ونظيره في عدم التمام على المعطوف عليه دون المعطوف قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَتِ ٱلتَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ حَتَّىٰٓ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ إِنِّى تُبْتُ ٱلْـَٰٔنَ وَلَا ٱلَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾[97] فقد ذهب الأخفش الأوسط (ت: 215 هـ) إلى أن التمام على قوله:(**إِنِّي تُبْتُ الْآنَ**) قال النحاس: «وهذا غلط بَيِّنٌ؛ لأن (**وَلَا الَّذِينَ يَمُوتُونَ**) معطوف على ما قبله، فلا يتم الكلام حتى يأتي بالمعطوف، ولا سيما في المخفوض لأن التقدير في العربية: وليست التوبة للذين يعملون السيئات ،ولا للذين يموتون وهم كفار، والتمام: (**أُولَئِكَ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا**)»[98].

وفي قوله تعالى: ﴿قُلْ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ فَإِنَّهُۥ نَزَّلَهُۥ عَلَىٰ قَلْبِكَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَهُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾[99] ذهب أحمد بن موسى البصري (ت: 223هـ) إلى أن الوقف على قوله (**بِإِذْنِ اللَّهِ**) تمام، قال النحاس: «وهذا غلط؛ لأن (**مُصَدِّقًا**) منصوب على الحال المؤكدة، والعامل فيها ما قبلها، فكيف يكون ما قبلها تمامًا؟! والتمام (**وَهُدًى وَبُشْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ**)»[100].

وفي قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ثُمَّ لَا يُتْبِعُونَ مَآ أَنفَقُوا۟ مَنًّا وَلَآ أَذًى ۙ لَّهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[101] ذهب الإمام نافع المدني (ت: 169هـ) إلى أن التمام على قوله (**مَنًّا وَلَا أَذًى**) قال النحاس: «وظاهر هذا القول غلط؛ لأن (**الَّذِينَ**) إذا كان في موضع رفع بالابتداء فلم يأت خبره، ومحال أن يتم الكلام وقد نفى خبر الابتداء، إلا أن فيه حيلة يجوز أن يكون الذين بدلا من الذين قبله. والوقف على (**وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ**) أحسن وأولى»[102].

وفي قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَقْتُلُوا۟ ٱلصَّيْدَ وَأَنتُمْ حُرُمٌ ۗ وَمَن قَتَلَهُۥ مِنكُم مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ هَدْيًۢا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّٰرَةٌ طَعَامُ مَسَٰكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَٰلِكَ صِيَامًا لِّيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِۦ ۗ عَفَا ٱللَّهُ عَمَّا سَلَفَ ۚ وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ ذُو ٱنتِقَامٍ﴾[103] ذهب الأخفش الأوسط إلى أن "التمام» عند قوله تعالى: «**أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا**» قال النحاس: «هذا ليس بتمام ولا كاف؛ لأن (**لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِ**) متعلق بما قبله، فلا يتم الكلام على ما قبله، ولكن التمام (**وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ**)[104].

وذهب ابن قتيبة (ت: 276هـ) في قوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ وَطَعَامُهُۥ مَتَٰعًا لَّكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ ۖ وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ ٱلْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا ۗ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِىٓ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾[105] إلى أن الكلام قد تم عند قوله: (**وَطَعَامُهُ**) ويبتدئ

بقوله: (**مَتَاعًا لَكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ**) قال النحاس: «قال القُتَبيُّ: (**أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ**) تم الكلام. وهذا غلط؛ كيف يُبتدأ بمنصوب يعمل فيه ما قبله؟! والقول ما قال الأخفش، قال: (**أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ**) كلام واحد، أي أُحل لكم متاعًا، والمعنى: جُعل لكم متاعًا، أي تتمتعون به متاعًا، قال أبو جعفر: وهذا من أحسن الكلام في النحو»[106].

وذهب الإمام يعقوب الحضرمي في قوله تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضَ مَدَدْنَٰهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَٰسِيَ وَأَنۢبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ شَيْءٍ مَّوْزُونٍ ﴿١٩﴾ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ﴾[107] إلى أن قوله: (**فِيهَا مَعَايِشَ**) وقف، قال النحاس: «هذا غلط؛ لأن (**وَمَنْ**) لا تخلو من إحدى جهتين: إما أن تكون في موضع نصب معطوفة على (**مَعَايِشَ**) أي: وجعلنا لكم من لستم له برازقين من العبيد والإماء، فلا يكفي الوقوف على ما قبلها، أو تكون في موضع خفض عطفًا على الكاف والميم (في قوله: لَكَمْ) وإن كان هذا بعيدًا.. قال أبو جعفر: القول كما قال الأخفش وأبو حاتم: إن التمام (**وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ**)»[108].

وفي قوله تعالى في صفة أهل الجنة: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَٰنًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَٰبِلِينَ ﴿٤٧﴾ لَا يَمَسُّهُمْ فِيهَا نَصَبٌ وَمَا هُم مِّنْهَا بِمُخْرَجِينَ﴾[109] رُوِيَ عن الإمام نافع المدني أن «التمام» على قوله: (**مِنْ غِلٍّ**) ورده النحاس «لأن (**إِخْوَانًا**) منصوب على الحال مما قبله. وسيبويه ربما سمى الحال خبرًا؛ لما فيها من الفائدة. والتمام (**وَمَا هُمْ مِنْهَا بِمُخْرَجِينَ**)»[110].

وما ذهب إليه النحاس هنا في غاية الدقة؛ فسيبويه يطلق الخبر ويريد به الحال في أكثر من موضع من كتابه، نحو قوله: «**هذا باب ما يرتفع فيه الخبر؛ لأنه مبنى على مبتدأ، أو ينتصب فيه الخبر؛ لأنه حال لمعروفٍ مبنى على مبتدأ**»[111] ويقول في موضع آخر: «**باب ما ينتصب فيه الخبر؛ لأنه خبر**

لمعروف يرتفع على الابتداء، قدمته أو أخرته، وذلك قولك: فيها عبد الله قائمًا، وعبد الله فيها قائمًا»[112] و يقصد بـ«الخبر» هنا ما انعقد عليه معنى الكلام وكان مقتضى الإخبار، والمقصد الذي يؤم، فكانت الحال خبرًا بهذا المعنى لا يتم الكلام دونها إن قصدها المتكلم، وهذا مبني على أصل من أصول النحو العربي، وهو أن كل زائد في التركيب عن جزأي الكلام لابد أن تكون زيادته مقتضية لأهميته الإخبارية، بل هو محط الفائدة، وكان أدخل في عناية المتكلم، يقول الجرجاني: «**وجملةُ الأَمْرِ أَنَّه ما مِنْ كلام كانَ فيه أمرٌ زائدٌ على مجرَّدِ إثباتِ المعنى للشيء، إلاَّ كان الغرضَ الخاصَّ من الكلام، والذي يُقْصَد إليه ويُزَجَّى القولُ فيه. فإذا قلت: «جاءني زيد راكبًا»، و«ما جاءني زيدٌ راكبًا» كنتَ قد وضعْتَ كلامَكَ لأن تثبت مجيئه راكبًا أو تنفي ذلك، لا لأن تُثْبِتَ المجيءَ وتنْفِيَه مطلقًا. هذا ما لا سبيلَ إلى الشَّكَّ فيه**»[113].

ولأن الحال في معنى الخبر وعليه معقد الكلام لم يجعل النحاس التمام دونها، كما في قوله تعالى ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ فِى غَمَرَٰتِ ٱلْمَوْتِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَاسِطُوٓاْ أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوٓاْ أَنفُسَكُمُ ۖ ٱلْيَوْمَ﴾[114] قال: «(**وَلَوْ تَرَى إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ**) ليس بتمام.. **وإنما لم يكن تمامًا لأن ما بعده مبتدأ وخبره في موضع الحال**»[115].

ونظير هذا ما ذهب إليه نُصير بن يوسف النحوي (ت: 240هـ) من أن التمام الوقف على «**فِي الْأَرْضِ**» من قوله تعالى: ﴿قُلْ أَنَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُنَا وَلَا يَضُرُّنَا وَنُرَدُّ عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِنَا بَعْدَ إِذْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ كَٱلَّذِى ٱسْتَهْوَتْهُ ٱلشَّيَٰطِينُ فِى ٱلْأَرْضِ حَيْرَانَ لَهُۥٓ أَصْحَٰبٌ يَدْعُونَهُۥٓ إِلَى ٱلْهُدَى ٱئْتِنَا ۗ قُلْ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰ ۖ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[116] قال النحاس: «قال نُصير: (**كَالَّذِي اسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ فِي الْأَرْضِ**) تمام، قال أبو جعفر: خالفه في هذا

الأئمة والنحويون؛ لأن (حَيْرَانَ) منصوب على الحال من (الهاء) أو من (الذي) فلا يتم الكلام على ما قبله، والتأويل على ذلك، قال مجاهد: كرجل حيران يدعونه أصحابه إلى الطريق، وكذا مثل من ضل بعد إذ هُدي. والتمام على ما رُوِّينا عن نافع وأبي حاتم وأحمد بن موسى: (**كَالَّذِي اسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ فِي الْأَرْضِ حَيْرَانَ**)»[117].

وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿١٩﴾ ٱلَّذِينَ يُوفُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ وَلَا يَنقُضُونَ ٱلْمِيثَٰقَ ﴿٢٠﴾ وَٱلَّذِينَ يَصِلُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ وَيَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ وَيَخَافُونَ سُوٓءَ ٱلْحِسَابِ ﴿٢١﴾ وَٱلَّذِينَ صَبَرُواْ ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِمْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنفَقُواْ مِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً وَيَدْرَءُونَ بِٱلْحَسَنَةِ ٱلسَّيِّئَةَ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ عُقْبَى ٱلدَّارِ ﴿٢٢﴾ جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ مِنْ ءَابَآئِهِمْ وَأَزْوَٰجِهِمْ وَذُرِّيَّٰتِهِمْ ۖ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ﴿٢٣﴾ سَلَٰمٌ عَلَيْكُم بِمَا صَبَرْتُمْ ۚ فَنِعْمَ عُقْبَى ٱلدَّارِ﴾[118] يرى النحاس أن التمام في هذه الآيات لا يكون إلا عند قوله تعالى: (**بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ**) إذ الكلام كله بعضه مرتبط ببعض، وداخل فيما دخل فيه الأول، فبناه العاملية بني بعضها على بعض، ولو وقفت على واحدة منها دون الأخرى لسقطت الفائدة،، يقول: «(**إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ**) كاف عند العباس بن الفضل، وخولف في ذلك؛ لأن (**الَّذِينَ يُوفُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ**) بدل من (**أُولُو الْأَلْبَابِ**) فلا يكفي الوقوف على المبدل منه. (**وَلَا يَنْقُضُونَ الْمِيثَاقَ**) وقف عند أبي حاتم، وخولف فيه؛ لأن (**وَالَّذِينَ يَصِلُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ**) عطف من صلة الأول. (**وَيَخَافُونَ سُوءَ الْحِسَابِ**) وقف عند أبي حاتم، وخولف فيه؛ لأن (**وَالَّذِينَ**) بعده داخل فيما دخل فيه الأول. (**أُولَئِكَ لَهُمْ عُقْبَى الدَّارِ**) قال العباس بن الفضل: (**عُقْبَى الدَّارِ**) تمام، فإن كان أراد هذا فليس بتمام لأن (**جَنَّاتُ عَدْنٍ**) بدل من (**عُقْبَى**). (**وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ وَأَزْوَاجِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ**) تمام عند نافع وأبي عبد الله. (**وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ**) تمام عند الأخفش وأحمد بن موسى. (**فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ**) قطع تام»[119].

وفي قوله تعالى: ﴿وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِن وَرَائِي وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝٥ يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ ۖ وَاجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا﴾[120] ذهب الإمام يعقوب الحضرمي إلى أن الوقف على «**وَلِيًّا**» كافٍ، ورده النحاس، قال: «قال يعقوب: ومن الوقف (**فَهَبْ لي من لَّدُنْكَ وَلِيًّا**) وهذا الكافي من الوقف. وقال أبو جعفر: ليس هذا بكافٍ؛ لأنك إن قرأت (**يَرِثْنِي**) بالجزم[121] فهو جواب، فلا يكن القطع على ما قبله، وإن قرأت (**يَرِثُنِي**) بالرفع فهو نعت لولي، والنعت تابع للمنعوت، والتمام عند أبي حاتم: (**وَاجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا**)»[122].

وفي قوله تعالى: ﴿فَاصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا ۖ وَمِنْ آنَاءِ اللَّيْلِ فَسَبِّحْ وَأَطْرَافَ النَّهَارِ لَعَلَّكَ تَرْضَىٰ﴾[123] يرى النحاس أنه لا تمام على قوله (**وَقَبْلَ غُرُوبِهَا**) لأن الكلام بعده (**وَأَطْرَافَ النَّهَارِ**) منصوب عطفًا على (**قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ**) داخل فيما دخل فيه، فلا وقف دونه، يقول النحاس: «وعن نافع (**قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا**) تم، وخولف في هذا؛ لأن بعض الكلام متصل ببعض»[124].

وفي قوله تعالى: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا ۚ وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ ۝٣٩ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَن يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ ۗ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا ۗ وَلَيَنصُرَنَّ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُ ۗ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ ۝٤٠ الَّذِينَ إِن مَّكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنكَرِ ۗ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ﴾[125] يرجح النحاس أن التمام فيها كلها عند قوله: (**وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ**) لأن الكلام متشابك بعضه في بعض، مبني بعضه على بعض من بنية عاملية واحدة؛ فـ (**الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ**)

و(الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ) كلاهما بدل من (أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ) في أول الآيات، فلا يكون التمام إلا على قوله (وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ) قال النحاس: «والمعنى على هذا القول عند أهل التأويل وأهل النظر، كما روي عن عثمان –رضي الله عنه– أنه خاطب الذين أرادوا قتله فقال: فينا نزلت (أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا) إلى (وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ) فقال: نحن الذين قوتلنا وظلمنا وأخرجنا من ديارنا بغير حق إلا أن قلنا ربنا الله، فنصرنا الله –جل وعز– ومكننا في الأرض، فأقمنا الصلاة، وآتينا الزكاة، وأمرنا بالمعروف، ونهينا عن المنكر، وهذه لي ولأصحابي، وليست لك .. **فعلى قول أهل التأويل أن الكلام كله متصل متعلق بعضه ببعض ..، والتمام على هذا (وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ)**»[126].

ومن التمام ألا يوقف على القول حتى يُستوفى المقول، ففي قوله تعالى: ﴿قُلْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُم مَّا حُمِّلْتُمْ وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُواْ وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾[127] لا يكون التمام إلا (**وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ**)؛ لأن ما تقدم هو مقول القول الذي أُمر النبي –صلى الله عليه وسلم– بمخاطبة قومه به فلا يوقف إلا بعد تمامه، يقول النحاس: «فأما (**قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ**) فليس بتمام ولا كاف؛ لأن الذي بعده داخل في الخطاب، وربما غلط في هذا الضعيف في العربية فيتوهم أَنَّ (**فَإِنْ تَوَلَّوْا**)، لغائب، فإنه منقطع مما قبله. وليس الأمر كذلك، والتقدير: فإن تتولوا حذفت إحدى التاءين، وحذفت النون للجزم، والدليل على هذا أن بعده (وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ)، ولو كان لغائب كان (وعليهم ما حملوا) **فدل هذا على أن الخطاب كله واحد متصل وبعده.. والتمام: (وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ)**»[128].

ونظيره في عدم الوقف على القول حتى يُستوفى المقول، قوله تعالى في مخاطبة قوم بلقيس لها: ﴿ قَالُوا۟ نَحْنُ أُو۟لُوا۟ قُوَّةٍ وَأُو۟لُوا۟ بَأْسٍ شَدِيدٍ وَٱلْأَمْرُ إِلَيْكِ فَٱنظُرِى مَاذَا تَأْمُرِينَ ﴾[129] فالتمام على (**فَانْظُرِي مَاذَا تَأْمُرِينَ**)؛ **لأنه داخل في القول ومن جملة خطابهم**، وما كان داخلًا في القول لا يتم الوقف دونه، قال النحاس: «(**قَالُوا نَحْنُ أُولُو قُوَّةٍ وَأُولُو بَأْسٍ شَدِيدٍ**) ليس بتمام؛ لأن الكلام متصل، والتمام (**وَالْأَمْرُ إِلَيْكِ فَانْظُرِي مَاذَا تَأْمُرِينَ**)»[130].

ومنه أيضًا قوله تعالى: ﴿ وَقَالُوا۟ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِى نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ ﴿٦﴾ لَّوْ مَا تَأْتِينَا بِٱلْمَلَٰٓئِكَةِ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴾[131] لم يجعل النحاس التمام على (**إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ**)؛ لأن الكلام بعده من جملة القول قبله، بل التمام قوله (**إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ**) قال: «(**وَقَالُوا يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ**) ليس بتمام. قال أبو حاتم: (**إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ**) انقضى الكلام»[132].

***

وهكذا فإن لهذا الأصل اكتمال البنية العاملية وانغلاقها شأنًا مهمًّا في تأصيل منزلة «التمام» في وقوف القرآن الكريم، فلا قول به إلا متى انغلق الكلام، واستوفى العامل معمولاته، وأخذت البنية العاملية قيودها، فكان أصل أصولهم في هذا الباب ما أجمله الأشموني (ت: 1100هـ) بقوله: «**اعلم أن كل كلمة تعلقت بما بعدها، وما بعدها من تمامها لا يوقف عليها**»[133]. غير أنه لم يكن هذا هو الأصل الوحيد الذي قام عليه مفهوم «التمام» بل تجاوزه النحاس إلى أصل آخر مكين تعدّى مفهوم «**البنية العاملية**» الواحدة إلى مظهر آخر من مظاهر التمام يقوم على الربط بين كلام مستقل وكلام آخر يليه هو من مقتضاه معنى ومن جملة ذيوله، فكان ذلك بابًا من الأبواب الفاتحة للعناية بالعلاقات بين البنى في النص/ الخطاب، على نحو ما سيأتي بيانه.

ثانيًا- التباس الكلام بالكلام (تفرع المعنى على المعنى[134] واقتضاؤه إياه):

فالتمام، عند النحاس، لا يكون بانغلاق البنية العاملية باستيفاء العوامل فيها معمولاتِها وقيودَها فحسب، بل يكون أيضًا باستيفاء الكلام ما كان من جملة ذيوله المعنوية المتعالقة فيما بينها عقدًا واقتضاءً؛ أقصد بذلك: ما كان عقد الكلام عليه، واقتضاه مراد المتكلم، وتشوفه السامع بحيث إذا عرف الأول عناه أن يعرف الثاني، فالكلام هنا وإن كان منقطعًا عامليًّا عما قبله لفظًا، غير أنه مرتبط به معنًى، فهو مع ما قبله بنية معنوية واحدة لا تكون الفائدة التي يحسن السكوت عليها إلا بتمامها، كبنية مقول القول فهي بنية عاملية مكتملة، ولكن قد يأتي بعدها رد على هذا القول فلا يكون «**التمام**» إلا بذكر الرد، أو أن يأتي الكلام تفسيرًا، أو اعتراضًا، أو وصفًا مقابلًا لوصف آخر، فلا يكون التمام إلا بذكره؛ **لأنه من تمام البنية الأولى معنى**؛ **إذ المعنى فيه مفرع على معنى ما قبله ومن جملة ذيوله، والتطالب هنا ليس من قبيل التطالب العاملي، وإنما من قبيل التطالب المعنوي**، وهذا يعد أصلًا من الأصول الدلالية التي يتم بها الربط في النص/ الخطاب بين البنى العاملية، وبخاصة الجمل التي يصنفها النحاة بغير ذات المحل الإعرابي.

وقد رأينا النحاس يوظف هذا المفهوم «**التباس الكلام بالكلام**» في مواضع شتَّى لتفسير طرق الربط بين كلام تام وكلام تام آخر يليه، ويعلل «التمام» في كثير من الآيات باقتضاء الكلامِ الكلامَ، وانعقادِ المعنى عليه، واشتداد ارتباط ثان منه بأول[135]، كما رأيناه يرد القول بالتمام في بعض الوقوف بقوله: «**وليس بتمام؛ لأن المعنى واقع على ما بعده**» وقوله: «**وليس هنا التمام؛ لأن ما بعده متصل به معنى**».

ففي أول عشرين آية من سورة البقرة ينقل النحاس عن ابن مجاهد (ت:324) أن «**التمام**» فيها في ثلاثة مواضع «**من أول البقرة أربع آيات في نعت المؤمنين، وبعدها آيتان في نعت الكافرين، وبعدهما ثلاث عشرة آية في نعت المنافقين**»[136]. ويجعل الوقف على «عَظِيمٌ» في قوله تعالى في أوصاف الكافرين: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ ۖ وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾[137] من أحسن التمام «**لأنه قد انقضت القصة في الكافرين وابتدأت قصة المنافقين**»[138].

ولا يرى «**تماما**» في الوقف على «مُصْلِحُونَ» من قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ قَالُوٓا۟ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾[139] مع أن مقول القول قد تم؛ لأن ما بعده وهو قوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ﴾[140] رد على قولهم؛ فلا يوقف على القول دون الرد عليه؛ إذ إنه من جملة ذيوله معنًى ومتعلق بالبنية قبله عقدًا واقتضاءً، يقول النحاس «**وكذا قول أصحاب التمام يقولون: (مُصْلِحُونَ) ليس بتمام، ولا يقفون عليه، وهكذا سبيل الكلام إذا حكى عن قوم وهو مردود عليهم، والتمام بعدُ أن يأتي الرد عليهم**»[141].

وفي قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّى جَاعِلٌ فِى ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوٓا۟ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۖ قَالَ إِنِّىٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾[142] ذهب الأخفش إلى أن التمام على قوله: (**جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً**)، ورده النحاس بأنه متعلق بما بعده معنى ويقتضيه؛ فقد رُوي عن ابن عباس وابن مسعود: قال **الله** –جل وعز– للملائكة: (**إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً**) قالوا: ما ذلك الخليفة؟ قال: يكون له ذرية يفسدون في الأرض، ويتحاسدون، ويقتل بعضهم بعضًا، قالوا:

(أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ) قال النحاس: «فعلى هذا القول لا يتم الكلام عند قوله (إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً)؛ لأنه متعلق بما بعده، وما بعده دال على المحذوف...ومثل هذا الحذف موجود في كلام العرب، كما قال[143]:

فَلا تَدْفِنُونِي إِنَّ دَفْنِي مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ، وَلَكِن خَامِرِي أُمَّ عَامِرِ

أي: ولكن دعوني للتي يقال لها إذا أريد صيدها: خامري أم عامر.. فالتمام عند قوله –جل وعز–: (إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ)»[144].

ونظيره الوقف على «صَادِقِينَ» من قوله تعالى: ﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ فَقَالَ أَنۢبِـُٔونِى بِأَسْمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴾[145] يقول النحاس: «وأما (فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ) فوقف حسن، وليس بتمام؛ لأن الجواب بعده، وهو متعلق بـ (قَالُوا سُبْحَانَكَ)»[146].

وفي قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ تَهْتَدُواْ ۗ قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ حَنِيفًا ۖ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾[147] يرى الأخفش أن الوقف على (تَهْتَدُوا) هو التمام، ورده النحاس، قال: «**هذا على مذهب سيبويه ليس بتمام، وله فيه قول حسن؛ وذلك أنه لما قيل لهم: كونوا هودًا أو نصارى، فكأنه قيل: اتبعوا اليهودية أو النصرانية، فقالوا: بل نتبع ملة إبراهيم، فبعض الكلام مربوط ببعض**[148]؛ **فلهذا لم يكن ما قبله تمامًا**»[149].

وفي قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُبْطِلُواْ صَدَقَٰتِكُم بِٱلْمَنِّ وَٱلْأَذَىٰ كَٱلَّذِى يُنفِقُ مَالَهُۥ رِئَآءَ ٱلنَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۖ فَمَثَلُهُۥ كَمَثَلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ تُرَابٌ فَأَصَابَهُۥ وَابِلٌ فَتَرَكَهُۥ صَلْدًا ۖ لَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَىْءٍ مِّمَّا كَسَبُواْ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾[150] ذهب الإمام نافع إلى أن في الآية الكريمة

تمامين: الأول عند قوله تعالى: (**بِالْمَنِّ وَالْأَذَى**)، والثاني عند قوله تعالى: (**فَتَرَكَهُ صَلْدًا**)، وقد رد النحاس القول بالتمام في الموضعين؛ لأن الكلام مرتبط بعضه ببعض ويقتضي بعضه بعضًا، وهذا يقتضي اتصاله، وأن يكون التمام على رأس الآية (**وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ**) لا قبله، يقول النحاس:» (**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى**) قال نافع: تم، وخولف في هذا؛ لأن المعنى: لا تبطلوا صدقاتكم بأن تمنوا بها على من أعطيتموه إياها وتؤذوه بالشكوى فتقولوا لم يفعل فيها ما نحب، فتبطل الصدقة كما يبطل عمل المرائي؛ لأنه لم يخلص لله –جل وعز– (**فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ تُرَابٌ فَأَصَابَهُ وَابِلٌ فَتَرَكَهُ صَلْدًا**) قال نافع: تم، وخولف في ذلك؛ **لأن بعض الكلام متصل ببعض**.. وبعده (**لَا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِمَّا كَسَبُوا وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ**)، أي: لا يقدرون على ثواب شيء مما عملوه؛ لأنهم لا يخلصون لله –جلّ وعزّ– فبطل، والتمام: (**وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ**) أي: لا يسددهم ولا يوفقهم له جل وعز»[151].

وفي قوله –تعالى– في صفة المتقين: ﴿**وَٱلَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا۟ فَٰحِشَةً أَوْ ظَلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ ذَكَرُوا۟ ٱللَّهَ فَٱسْتَغْفَرُوا۟ لِذُنُوبِهِمْ وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا۟ عَلَىٰ مَا فَعَلُوا۟ وَهُمْ يَعْلَمُونَ**﴾[152] نرى أن قوله: «**وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ**» بنية عاملية مكتملة، ولكن لا يرى النحاس فيها التمام؛ لتعلقها بما بعدها، وانعقاد الكلام عليها، واقتضائه إياها، فيرد على من أجاز الوقف على «**فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ**» وكذلك على من جعل التمام على «**وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ**» ويجعل التمام في الآية بعدها على «**وَنِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ**» من قوله تعالى: ﴿**أُو۟لَٰٓئِكَ جَزَآؤُهُم مَّغْفِرَةٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَجَنَّٰتٌ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۚ وَنِعْمَ أَجْرُ ٱلْعَٰمِلِينَ**﴾ يقول النحاس: «قال أبو حاتم: (**فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ**) وقف كاف. وغُلِّط في هذا؛ **لأن الكلام متعلق بما بعده**، والمعنى: فاستغفروا لذنوبهم، ولم

يصروا على ما فعلوا، وهم يعلمون؛ لأن الاستغفار مع الإصرار غير ممدوح صاحبه. (**وَمَن يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ**) عن نافع: تم، وخولف في هذا؛ لأن ما بعده متعلق بما قبله (**وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَى مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ**) قطع حسن، والتمام: (**وَنِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ**)»[153].

وفي قوله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْ كَانُوا۟ مُسْلِمِينَ ﴿٢﴾ ذَرْهُمْ يَأْكُلُوا۟ وَيَتَمَتَّعُوا۟ وَيُلْهِهِمُ ٱلْأَمَلُ ۖ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾[154] منع النحاس أن يكون التمام على قوله تعالى: (**وَيُلْهِهِمُ الْأَمَلُ**) لأن الكلام بعده (**فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ**) تهديد، فهو من جملة ذيول ما قبله معنى ومتفرع عليه، يقول النحاس: «(**ذَرْهُمْ يَأْكُلُوا وَيَتَمَتَّعُوا وَيُلْهِهِمُ الْأَمَلُ**) تمام عند أبي حاتم، وخولف في ذلك؛ لأن بعده تهديدًا متصلًا بما قبله، والتمام: (**فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ**)»[155].

وفي قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا۟ وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُم مِّنْ عَذَابِهَا ۚ كَذَٰلِكَ نَجْزِى كُلَّ كَفُورٍ ﴿٣٦﴾ وَهُمْ يَصْطَرِخُونَ فِيهَا رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَٰلِحًا غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ ۚ أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُم مَّا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَن تَذَكَّرَ وَجَآءَكُمُ ٱلنَّذِيرُ ۖ فَذُوقُوا۟ فَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِن نَّصِيرٍ﴾[156] ذهب الإمام نافع إلى أن التمام على قوله: (**وَهُمْ يَصْطَرِخُونَ فِيهَا**)، ورده النحاس؛ لأن ما بعده (**رَبَّنَا أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ**) قول متفرع على ما قبله ملتبس به فلا يكون التمام دونه، وإنما التمام على قوله: (**فَذُوقُوا فَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ نَصِيرٍ**) لأنه تذييل مؤذن بانتهاء الكلام وابتداء كلام جديد، يقول النحاس: «عن نافع (**وَهُمْ يَصْطَرِخُونَ فِيهَا**) تم، وخولف في هذا؛ لأن المعنى: وهم يصطرخون، وهم يقولون، فيحتاج إلى ما بعده، وكذا إن أضمرت القول؛ لأن ما قبله دال عليه، والقطع الكافي (**غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ**)، والتمام عند أحمد ابن موسى، وأبي حاتم: (**وَجَاءَكُمُ النَّذِيرُ فَذُوقُوا**)، وعند غيرهما (**فَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ نَصِيرٍ**)»[157].

ومن التباس الكلام بالكلام وكونه من سببه حديث النحاس عن التمام قبل الاستثناء المنقطع، فهو وإن كان خارجًا عن جنس ما قبله ومنقطعًا عنه، فإن النحاس لا يجعل الوقف دونه تمامًا ولا كافيًا؛ إذ يأتي دائمًا للمقارنة بين شيئين متقابلين، أو حالين متناقضين، فالثاني منهما بسبب من الأول ومن جملة ذيوله، فيقول في معنى قوله تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾[158]: «لا عاصم اليوم من أمر **الله** لكن من رحمه **الله** فإنه يعصم [159]، **والاستثناء المنقطع لا يتم الكلام على ما قبله؛ لأنه لا بد أن يكون الثاني فيه سبباً**»[160].

وفي قوله تعالى: ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْهُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَٱخْشَوْنِى﴾[161] يقول النحاس: «(**لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ**) ليس بتمام ولا كاف؛ لأن ما بعده، وإن كان استثناء ليس من الأول(أي: منقطعًا)، فإنه متعلق به راجع إليه.. قال أبو جعفر: والتقدير في العربية على مذهب سيبويه: لكن الذين ظلموا من الناس فإنهم يحتجون عليكم، **فالاستثناء الذي ليس من الأول لا بد أن يكون متعلقًا بالأول**»[162].

وفي قوله تعالى: ﴿فَذَكِّرْ إِنَّمَآ أَنتَ مُذَكِّرٌ ﴿٢١﴾ لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ ﴿٢٢﴾ إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ ﴿٢٣﴾ فَيُعَذِّبُهُ ٱللَّهُ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَكْبَرَ﴾[163] يقول النحاس: «الآيات الأربع بعضها معطوف على بعض داخلة في النظر؛ فهي متصلة و(**لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيْطِرٍ**) ليس بوقف؛ لأن بعده استثناء، ولا يخلو من إحدى جهتين: **إما أن يكون استثناء ليس من الأول، فلابد أن يتعلق بما قبله فلا يجوز الابتداء به،** وإما أن يكون المعنى: عظهم وتقدم إليهم وذكرهم إلا من لا يطمع فيه ممن تولى عن الحق وكفر. وهذا أجدر لئلا يبتدئ بالاستثناء»[164].

وفي قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ قَالَ أَصْحَٰبُ مُوسَىٰٓ إِنَّا لَمُدْرَكُونَ ﴿٦١﴾ قَالَ كَلَّآ ۖ إِنَّ مَعِىَ رَبِّى سَيَهْدِينِ ﴾[165] قال النحاس: «لا يجوز لأحد أن يقف على (**قَالَ أَصْحَابُ مُوسَى إِنَّا لَمُدْرَكُونَ**) قال: لأنه لم يأت بما بعد القول، فهذا ما لا يعرف معناه سواء كان قبله رأس آية أو غير ذلك»[166].

ومن دقيق ما تنبه إليه النحاس في التباس الكلام بعضه ببعض وكونه من ذيوله: حديثه عن التمام في قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُوا۟ بِهِۦ ۖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ ۗ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَٰنَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾[167] فقوله تعالى (**إِلَّا قَلِيلًا**) لا يكون استثناء مما قبله؛ لأن الحقيقة أنه لولا فضل **الله** علينا ورحمته لاتبعنا الشيطان جميعًا لا استثناء في ذلك؛ ومن ثم ذكر النحاس أقوال العلماء في ذلك وأقربها أن قوله (**إِلَّا قَلِيلًا**) مزحزح[168] عن موضعه، وفي أصل موضعه قولان:

أولهما: ما روي عن ابن عباس من أن الأصل: (**أَذَاعُوا بِهِ إِلَّا قَلِيلًا**).

ثانيهما: ما روي عن قتادة من أن الأصل: (**لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ إِلَّا قَلِيلًا**).

قال النحاس: «فعلى القول الأول لا يتم الكلام على (**أَذَاعُوا بِهِ**) ولا على (**لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ**) حتى يبلغ (**إِلَّا قَلِيلًا**)، وعلى القول الثاني يقف على: (**أَذَاعُوا بِهِ**) ولا يقف على (**لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ**).. وأما قول من قال: الاستثناء مما يليه، فبعيد؛ لأنه لولا فضل **الله** ورحمته لاتبع الجماعة الشيطان»[169].

***

وهكذا فإن هذا الضرب من الترابط بين الكلام وكلام آخر يليه، وإن لم يكن يدخل في بنية عاملية تركيبية واحدة، فإنه في حقيقته قائم على مقتضيات المعنى، وأصوله الدلالية التي يقتضيها الكلام، والمقصد الذي يُؤَمُّ، وهو أصل له أهمية بالغة، في بناء مصطلح التمام عند النحاس، ومن جاء بعده؛ إذ اعتُبر عاملًا معنويًّا به علل الوصل بين كلام مستغن وكلام آخر هو ملتبس به، متفرع عنه، ومن مقتضياته معنًى، وقد روى النحاس أنه «سئل علي بن أبي طالب –رضي **الله** عنه– عن قول **الله** –عز وجل–: (**وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا**)[170]، وقد رأينا الكافر يقتل المؤمن؟ فقال علي رضي **الله** عنه: اقرأ ما قبلها (فَاللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) يعني يوم القيامة، قال أبو جعفر: **لما اتصل الكلام بما قبله تبين المعنى وعُرف المشكل**»[171].

***

ثالثًا– عَقد الإخبار وانقطاع المعنى (عدم إدخال قول في قول ليس منه)[172]:

وهذا هو الأصل الثالث الذي يقوم عليه (التمام) عند النحاس، فإذا كان (التمام) فيما تقدم، منزلة تقوم على تمامية البنية العاملية وما يناسبها من مقتضيات المعنى؛ فإن (**التمام**) هنا منزلة تقوم على القطع بين البنى العاملية والتفريق بين المعاني؛ وإذا كان (**التمام**) فيما تقدم وصلًا يُطلب في الكلام منعًا من إخراج قول من قول هو منه، فيتفكك النظم ويتفلت الكلام بعضه من بعض، فإن (**التمام**) هنا قطعٌ يحول بين اللفظ وتبعيته لما قبله، وذلك حينما يتعنَّد اللفظ على معنى ما قبله، ويخرج عن مقتضياته، فيجب أن يوضع موضعًا يكون به خارجًا عن «**جملة الأول وذيوله**»؛ فليس منه، ولا من سببه لفظًا ومعنى، حتى وإن أوهم ظاهر الكلام اتصاله[173] بل هو استئناف مرتبط ببنية عاملية أخرى، توجه المعنى وجهة مختلفة عن التي تكون مع «**الارتباط**» وفي

ذلك من الدقة واللطف والخفاء، ما يروق ويروع ويدهش، في كثير من الأحيان! وهذا يتضح في موضعين:

(أ) استحالة الكلام:

حيث يكون في (**الوصل**) تدافع بين المعاني، فيُفهم من آخر الكلام نقيض ما يُفهم من أوله، فتتوه (**الفائدة**) وتلتبس (**المقاصد**) ويكون النص/ الخطاب بمثابة كلام لا يقول شيئًا، ولا معنى له![174] ومن ثم يتعين (**التمام**) ويكون **القطع والائتناف**[175].

وهذا واضح في باب العطف، إذ الأصل في هذا الباب: أن **المعطوف في حكم المعطوف عليه، فيما يجب له ويمتنع عليه، لفظًا ومعنى**[176] وأن الكلام المعطوف يرث شيئًا من معنى المعطوف عليه، ويدخل فيما دخل فيه من قيود إثباتًا ونفيًا، وهذا يقتضي أن إجراء العطف بين المعاني رهينٌ بـ «**وحدة الشرع**»[177] بين ألفاظها، فإذا «**فسد الشرع**» بينها تعين القطع؛ إيذانًا بانقطاع المعاني وأن ما بعده ليس عطفًا، فلا هو منه ولا من جملة ذيوله، بل استئنافًا يُبْتدأ فيه بكلام آخر من بنية أخرى لا سلطان للبنية العاملية قبله عليه[178].

فالتمام في هذا النمط، إذًا، قطع وائتناف يؤذن بالانقطاع بين معانٍ وصلها يَفسد به الكلام، وقد أجمل النحاس بيان ذلك، ففي قوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿٣٠﴾ يُدۡخِلُ مَن يَشَآءُ فِي رَحۡمَتِهِۦ ۚ وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمۡ عَذَابًا أَلِيمًا﴾[179] يقول:»ينبغي للقارئ أن يقطع على الآية التي فيها ذكر الجنة والثواب، ويفصل ما بعدها إن كان بعدها ذكر النار أو العقاب: نحو (**يُدْخِلُ مَن يَشَاءُ في رَحْمَتِه**) ولا ينبغي أن يقول (**وَالظَّالمينَ**) لأنه منقطع عما قبله؛ لأنه منصوب بإضمار فعل، أي: ويعذب الظالمين أو وعذب الظالمين»[180].

وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ ٱلَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَٱلْمَوْتَىٰ يَبْعَثُهُمُ ٱللَّهُ ثُمَّ إِلَيْهِ يُرْجَعُونَ﴾[181] يكون القطع على قوله: (**الَّذِينَ يَسْمَعُونَ**) أو على (**ثُمَّ إِلَيْهِ يُرْجَعُونَ**) ولا يجوز أن يقطع على قوله: (**يَسْمَعُونَ وَالْمَوْتَى**) إذ في العطف والقطع على ذلك إيهام بأن الموتى يسمعون، وهم لا يسمعون ولا يستجيبون، بل أخبر **الله** عنهم أنهم يبعثون؛ ومن ثم كان التمام عند النحاس على قوله: (**الَّذِينَ يَسْمَعُونَ**) منعًا من هذا الإيهام، يقول: «**والتمام على ما رُوِّينا عن نافع والأخفش وأبي حاتم والقُتَبيّ (الَّذِينَ يَسْمَعُونَ)**»[182].

وفي قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلْأَرْضَ مِنۢ بَعْدِ أَهْلِهَآ أَن لَّوْ نَشَآءُ أَصَبْنَٰهُم بِذُنُوبِهِمْ ۚ وَنَطْبَعُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ﴾[183] يرى النحاس، نقلًا عن الفراء(ت: 207هـ)[184] أن التمام على قوله (**أَصَبْنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ**) وأن الجملة بعدها مقطوعة عنها ولا يجوز عطفها على (**أَصَبْنَاهُمْ**) إذ إنها ليست بداخلة في جواب (**لو**) فلا هي من شرعها ولا جملة ذيولها[185]، فـ(لو) حرف شرط يفيد تعليق امتناع حصول جوابه لامتناع حصول شرطه، وقوله تعالى: (**لَّوْ نَشَآءُ أَصَبْنَٰهُم**) معناه: لم نأخذهم بذنوبهم في الماضي لانتفاء مشيئتنا ذلك؛ ومن ثم فعطف جملة: (**وَنَطْبَعُ عَلى قُلُوبِهِمْ**) على جملة (**أَصَبْنَاهُمْ**) يفسد به المعنى ويستحيل، إِذْ يَقْتَضِي العَطفُ كونه من جملة ذيول حرف الشرط (لو) وهذا يقتضي أمرين:

- **انتفاء أخذهم بذنوبهم.**
- **وانتفاء الطبع على قلوبهم.**

وهذا معنى فاسد؛ لأَنَّ «**هَؤُلَاءِ الَّذِينَ وَرِثُوا الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ أَهْلِهَا قَدْ طُبِعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ**؛ فَلِذَلِكَ لَمْ تُجْدِ فِيهِمْ دَعْوَةُ –مُحَمَّدٍ صَلَّى **اللهُ** عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– مُنْذُ بُعِثَ إِلَى زَمَنِ نُزُولِ هَذِهِ السُّورَةِ، **فَلَوْ كَانَ جَوَابًا لِـ (لَوْ) لَصَارَ الطَّبْعُ عَلَى قُلُوبِهِمْ مُمْتَنِعًا**

وَهَذَا فَاسِدٌ، فَتَعَيَّنَ: إِمَّا أَنْ تَكُونَ جُمْلَةُ (وَنَطْبَعُ) مَعْطُوفَةً عَلَى جُمْلَةِ الاسْتِفْهَامِ بِرُمَّتِهَا فَلَهَا حُكْمُهَا مِنَ الْعَطْفِ عَلَى أَخْبَارِ الْأُمَمِ الْمَاضِيَةِ وَالْحَاضِرَةِ. وَالتَّقْدِيرُ: وَطَبَعْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ، وَإِمَّا أَنْ تَجْعَلَ (الْوَاوَ) لِلاسْتِئْنَافِ وَالْجُمْلَةَ مُسْتَأْنَفَةً، أَيْ: وَنَحْنُ نَطْبَعُ عَلَى قُلُوبِهِمْ فِي الْمُسْتَقْبَلِ كَمَا طَبَعْنَا عَلَيْهَا فِي الْمَاضِي»[186].

كما يتضح هذا اللون من القطع في النفي أو النهي الداخل على كلام به قيد بالحال أو الوصف، كما في قوله تعالى في إمهاله الكافرين في الدنيا: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ لَمۡ يَكُونُواْ مُعۡجِزِينَ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَمَا كَانَ لَهُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِنۡ أَوۡلِيَآءَۘ يُضَٰعَفُ لَهُمُ ٱلۡعَذَابُۚ مَا كَانُواْ يَسۡتَطِيعُونَ ٱلسَّمۡعَ وَمَا كَانُواْ يُبۡصِرُونَ﴾[187] فقد نقل النحاس عن الإمام نافع أن التمام على قوله: (**وَمَا كَانَ لَهُم مِّن دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ**) والمعنى : أن هؤلاء المعاندين ليس لهم أي ولي أو نصير يمنعهم من **الله** في الدنيا. وقد تم الكلام[188]، ثم استأنف ببيان أن إمهالهم في الدنيا لا عن عجز منه، جل وعز، وإنما ليكون عذابهم في الآخرة مضاعفًا، وهذا يقتضي وجوب القطع والوقف على (**أَوْلِيَاءَ**)؛ إذ الوصل يوهم أن جملة (**يُضَاعَفُ لَهُمُ الْعَذَابُ**) من ذيول (**أَوْلِيَاءَ**) قيدًا فيه ووصفًا له، وحينئذ يكون المنفي أن يكون لهم أولياء تلك صفتهم، لا مطلق الأولياء، وهذا معنى فاسد، بل هو ابتداء كلام جديد.

ولتوضيح ذلك أقول: إن النفي أو النهي إذا دخل على كلام مقيَّد، كان الغالب توجهه إلى ذلك القيد؛ إذ هو مناط الفائدة في الكلام، مع إثبات أصل الفعل، يقول الإمام عبد القاهر الجرجاني: «هـهنا أصلٌ، وهو: **أَنَّه من حُكم النفي إذا دخلَ على كلام، ثمَّ كان في ذلكَ الكلام تقييدٌ على وَجْه من الوجوه أن يتوجَّه إلى ذلكَ التقييد، وأن يقعَ له خصوصًا**. تفسيرُ ذلك أنَّك إذا قلتَ: (**أتاني القومُ مجتمعين**) فقالَ قائلٌ: (**لم يأتك القومُ مجتمعين**) كانَ نفيهُ ذلك متوجِّهًا إلى الاجتماعِ الذي هو تقييدٌ في الإتيان دونَ الإتيان نفسِه، حتى إنه إنْ أرادَ أنْ

ينفيَ الإتيانَ من أصلهِ كان من سبيلِه أن يقولَ: (**إنهم لم يأتوكَ أصلًا**) فما معنى قولِكَ : (**مجتمعين**)؟! هذا مما لا يَشُكُّ فيه عاقل»[189].

ولهذا رأى علماء الوقف والابتداء القطع على قوله (**إِلَـهًا آخَرَ**) من قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَدۡعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَۘ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۚ كُلُّ شَيۡءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجۡهَهُۥۚ لَهُ ٱلۡحُكۡمُ وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ﴾[190]؛ لأن الكلام به تم، وقوله: «**لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ**» كلام منقطع عما قبله عامليًّا، فليس منه، ولا من جملة ذيوله «ولا يوصل بما بعده؛ لأن وصله يوهم أن (**لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ**) صفة لـ (**إِلَـهًا آخَرَ**) وليس كذلك»[191] وإنما فسد أن يكون قوله: (**لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ**) صفة لـ (**إِلَـهًا آخَرَ**) لأن ذلك يؤدي إلى أن يكون النهي في قوله: (**وَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَـهًا آخَرَ**) متجهًا إلى الصفة لا إلى الموصوف، فيكون المنهي عنه أن تدعو مع **الله** إلهًا آخر صفته أنه: **لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ**، وهذا معناه أنك إذا دعوت مع **الله** إلهًا آخر ليست تلك صفته فلا بأس، وهذا معنى تستحيل به حقيقة الألوهية التي جاء بها القرآن الكريم.

***

(ب) انقضاء ما بعضه متعلق ببعض:

فالقطع في هذا الموضع يأتي دفعًا لتوهم دخول كلام في بنية عاملية ليس منها ولا من جملة ذيولها، مع أنه إخبار مستأنف، وفي وصله بما قبله معنى ليس من مرادات الكلام ولا عُقِد عليه الإخبار، والمتكلم مدعو إلى أن يتفقد مقاطع كلامه بما يمكِّن المخاطب من إدراك فحوى الخطاب دون لبس أو تشويش؛ ضمانًا للإفهام والتأثير في آن.

فمن ذلك القطع على: (**قَوْلُهُمْ**) من قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَحۡزُنكَ قَوۡلُهُمۡۘ إِنَّ ٱلۡعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًاۚ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ ﴾[192]، ومن قوله تعالى: ﴿ فَلَا يَحۡزُنكَ قَوۡلُهُمۡۘ إِنَّا نَعۡلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعۡلِنُونَ ﴾[193] لانتهاء كلام الكفار وانقضاء ما

بعضه متعلق ببعض؛ والوصل يُتوهم معه أن قوله: «**إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ** «**وقوله**: «**إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ**» داخل في قول الكفار الذي يحزن النبي –صلى الله عليه وسلم– **وفي هذا إدخال لقول في قول ليس منه وبه يستحيل الكلام وينتقض القصد**[194].

ومنه أيضًا قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ أَن يَضۡرِبَ مَثَلٗا مَّا بَعُوضَةٗ فَمَا فَوۡقَهَاۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَيَعۡلَمُونَ أَنَّهُ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّهِمۡۖ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلٗاۘ يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرٗا وَيَهۡدِي بِهِۦ كَثِيرٗاۚ وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلۡفَٰسِقِينَ ﴾[195] إذ رجح النحاس أن يكون التمام على قوله تعالى: (**مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا**)[196]؛ ليفصل بين كلام الكفار الذي انتهى عند قوله (**مَثَلًا**) وبين كلام **الله** –جل وعز–: (**يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلاَّ الْفَاسِقِينَ**) فتكون جملة: (**يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلاَّ الْفَاسِقِينَ**) **جملة مستأنفة ليست من جملة ما قبلها**؛ إذ لو وصل الكلام لتوهم أنه صفة لكلمة (مَثَلًا) وأنه من كلام الكفار، وهذا إلباس في التركيب[197].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَقَوۡلِهِمۡ إِنَّا قَتَلۡنَا ٱلۡمَسِيحَ عِيسَى ٱبۡنَ مَرۡيَمَ رَسُولَ ٱللَّهِ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَٰكِن شُبِّهَ لَهُمۡۚ ﴾[198] فقد نقل النحاس عن بعض القراء أن التمام والقطع على قوله تعالى: (**عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ**) إذ قوله (**رَسُولَ اللهِ**) ليس من حكاية كلام اليهود فهم لم يقروا له بالرسالة، بل هو من كلام **الله**، جل وعز؛ ثناء على عيسى –عليه السلام– وبيانًا لجرم فعلتهم، فيكون نصبه على المدح بتقدير أعني، وليس على النعت أو البدلية، يقول النحاس: «ممن قرأنا عليه يقول التمام (**وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ**) قال: **لأنهم لم يقروا بأنه رسول الله فيكون متصلا**»[199].

وفي قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ تَتَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ ۖ فَأَلْقَوُا۟ ٱلسَّلَمَ مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِن سُوٓءٍ ۚ بَلَىٰٓ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾[200] نقل النحاس اختلاف أصحاب(التمام) في هذه الآية، فذهب جمهورهم إلى أن التمام فيها عند قوله (**مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِنْ سُوءٍ**) وذهب الإمام نافع إلى أن التمام على قوله (**مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِنْ سُوءٍ بَلَى**) قال النحاس: «والأول أولى؛ لأنه قد انقضى كلامهم وتم، ثم قال **الله** –جلّ وعز– ردًا عليهم (**بَلَى إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ**)، أي: بل عملتم»[201].

وفي قوله تعالى: ﴿وَجَٰوَزْنَا بِبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱلْبَحْرَ فَأَتْبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ وَجُنُودُهُۥ بَغْيًا وَعَدْوًا ۖ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَدْرَكَهُ ٱلْغَرَقُ قَالَ ءَامَنتُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِىٓ ءَامَنَتْ بِهِۦ بَنُوٓا۟ إِسْرَٰٓءِيلَ وَأَنَا۠ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿٩٠﴾ ءَآلْـَٰٔنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنتَ مِنَ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾[202] قال النحاس: «(**وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ**) قطع تام؛ لأن ما بعده ليس من كلامه. قال **السُّدّي**: بعث **الله**، –جلّ وعز– ميكائيل –صلى **الله** عليه وسلم– فقال له: (**آلْآنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ**)»[203].

وفي قوله تعالى:﴿ وَنُفِخَ فِى ٱلصُّورِ فَإِذَا هُم مِّنَ ٱلْأَجْدَاثِ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يَنسِلُونَ ﴿٥١﴾ قَالُوا۟ يَٰوَيْلَنَا مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا ۜ هَٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَصَدَقَ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾[204] يقول النحاس: «(**مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدِنَا**) تام، ويستحب الوقوف عليه؛ لأنه كلامان على ما روي في التفسير أن الكفار قالوا: «(**مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدِنَا**) فقالت لهم الملائكة: (**هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ**)»[205].

***

هذه هي الأصول الثلاثة التي يمكن القول إن النحاس أقام عليها مفهوم (التمام):

- **تمام البنية العاملية وانغلاقها.**
- **التباس الكلام بالكلام.**
- **عقد الإخبار وانقطاع المعنى.**

وتدور كلها حول ضابط واحد يمثل مبدأ الوقف والابتداء ومنتهاه، وهو: **عدم إخراج قول من قول هو منه، وعدم إدخال قول في قول ليس منه.**

إن تمثل النحاس لهذه الأصول الثلاثة التي أقام عليها القول بـ(التمام) هو ما مكنه من تصور واف لمفهومه، فلا يُنظر إليه في ضوء اكتمال البنية العاملية وانغلاقها فحسب، بل ينظر إليه أيضًا في ضوء **العلاقات التي يتنزل فيها الكلام**؛ مقالًا ومقامًا، ومراعاة المخاطب، والمتكلم، ودلالة بعض الكلام على بعض، وهذا ما يعرف في الدرس النحوي بـ (**قوة الكلام**)، و(**قوة الكلام**) كما يقول علماؤنا –رحمهم **الله**– تصير كأنها ألفاظ تدل على المعاني «**وكأن للكلام في تحركه وانطلاقه ودفقه وزيفانه قوة، وحدها، تفري عن وجوهٍ من المعاني لا تفري عنها الكلمات ولا التراكيب**»[206].

***

وهنا أمور ثلاثة تجدر الإشارة إليها:

أولًا – أن القطع قد يكون تمامًا على وجه وغير تمام على وجه آخر:

ففي قوله تعالى: ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ ﴿٢٦﴾ ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مِيثَٰقِهِۦ وَيَقْطَعُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾[207] يرى النحاس أن الوقف على(**الْفَاسِقِينَ**) يتنزل في مراتب ثلاثة: التمام، والكافي، والناقص، وذلك وفق وجوه تقدير الكلام على (**الَّذِينَ يَنْقُضُونَ**) بعده، قال: «(**مَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ**) فيه تقديرات ثلاثة:

- إن قدرت (**الَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ**) مبتدأ وجعلت خبره (**أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ**) كان (**إِلَّا الْفَاسِقِينَ**) قطعًا تامًا.
- وإن قدرت (**الَّذِينَ**) في موضع نصب، بمعنى: أعني، أو في موضع رفع على إضمار مبتدأ كان (**إِلَّا الْفَاسِقِينَ**) قطعًا كافيًا.
- وإن قدرت (**الَّذِينَ**) نعتًا للفاسقين لم يكن (**إِلَّا الْفَاسِقِينَ**) قطعًا تامًا ولا كافيًا»[208].

وفي قوله تعالى عن بني إسرائيل: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ لَعَنَّٰهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَٰسِيَةً يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ وَنَسُوا۟ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ﴾[209] يقول النحاس: «(**وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً**) معطوف على (**لَعَنَّاهُمْ**) وتم الكلام، إن جعلت (**يُحَرِّفُونَ**) مستأنفًا، وإن جعلته في موضع نصب على الحال لم يتم الكلام»[210].

وفي قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكَ مَثُوبَةً عِندَ ٱللَّهِ ۚ مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمُ ٱلْقِرَدَةَ وَٱلْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضَلُّ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ﴾[211] يتوقف القول بالتمام على إعراب (**مَنْ**) في قوله تعالى: (**مَن لَّعَنَهُ اللَّهُ**) ويبين ذلك النحاس فيقول: «(**قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِنْ ذَلِكَ مَثُوبَةً عِنْدَ اللَّهِ**) عن نافع تم، وقال الأخفش: التمام (**وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ**) قال: كما تقول: هل أعرفك بمن هو أكثر مالًا من فلان؟ فلان فعل كذا وكذا. قال أبو جعفر: إن جعلت (**مَنْ**) في موضع خفض بدلًا من (**بِشَرٍّ**) كان القول كما قال الأخفش، وكذا إن جعلتها في موضع نصب بـ (**أُنَبِّئُكُمْ**)، وإن جعلتها في موضع رفع جاز ما قال نافع»[212].

وفي قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْعَٰبِدِينَ ﴾[213] يجوز أن يكون التمام على (وَلَدٌ) ويكون معنى (إِنْ) للنفي، على معنى: ما كان للرحمن ولد، ويجوز أن يكون التمام على (أَوَّلُ الْعَابِدِينَ) وتكون (إِنْ) شرطية على معنى: إن كان لله أبناء لكنت أول العابدين، قال النحاس: «قال يعقوب: ومن الوقف: (قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ) فهذا الوقف التام عند قوم، ومعنى (إِنْ) عندهم معنى (ما). قال أبو جعفر: (إِنْ) ههنا بمعنى (مَا) يروى عن الحسن وقتادة وروى ابن أبي طلحة عن ابن عباس: (قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ) قال يقول: لم يكن للرحمن ولد. (فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ).. ويجوز أن يكون (إِنْ) ههنا للشرط، أي: إن كان للرحمن ولد على قولكم فأنا أول من عبد الله جل وعز»[214].

ومن ذلك أيضًا أن الكلام قد يكون تامًّا على قراءة وينتفي عنه التمام على غيرها؛ ففي قوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾[215] فعلى قراءة نصب (وَالأَرْحَامَ) يجوز أن يكون التمام على قوله (تَسَاءَلُونَ بِهِ) وعلى قراءة الجر[216] لا يكون التمام إلا على قوله (إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا) قال النحاس: «قال يعقوب: ومن الوقف (وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ) هذا الكافي من الوقف، وروى عن الحسن: (تَسَاءَلُونَ بِهِ) تمام وهو قول الأخفش، قال: (تَسَاءَلُونَ بِهِ) هذا التمام ؛ ثم قال (وَالْأَرْحَامَ) أي: وعليكم الأرحام فصلوها.. وعلى قراءة من قرأ بالخفض التمام: (كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا)»[217].

وفي قوله تعالى: ﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ وَٱلْعَيْنَ بِٱلْعَيْنِ وَٱلْأَنفَ بِٱلْأَنفِ وَٱلْأُذُنَ بِٱلْأُذُنِ وَٱلسِّنَّ بِٱلسِّنِّ وَٱلْجُرُوحَ قِصَاصٌ ۚ فَمَن تَصَدَّقَ بِهِۦ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَّهُۥ ۚ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾[218] فقد تعددت القراءات في هذه الآية[219]:

- فقرأ ابن كثير وأبـو عمرو وابن عامر: (**أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ**) ينصبون ذلك كله، ويرفعون: (**وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ**)، فالتمام عندهم (**وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ**) وما بعده مقطوع مستأنف.
- وأما نافع وعاصم وحمزة فيقرؤون بنصب الجميع، فالتمام عندهم (**وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ**) إذ هو كلام مرتبط بعضه ببعض ومتصل به، ولم يقطع الكلام مما قبله.
- وقرأ الكسائي: (**أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ**) نصبًا، ورفع ما بعد ذلك كله، فالتمام عنده (**النَّفْسَ بِالنَّفْسِ**) وما بعده مقطوع مستأنف.

وباختلاف التمام يختلف المعنى؛ ومن ثم عقب النحاس على اختلاف التمام في هذه الآية وفق اخنلاف القراءة: «**فقد صار في معرفة الوقف والائتناف التفريق بين المعاني**»[220].

وفي قوله تعالى: ﴿الٓرۚ كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ لِتُخۡرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذۡنِ رَبِّهِمۡ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ ١ ٱللَّهِ ٱلَّذِي لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۗ وَوَيۡلٞ لِّلۡكَٰفِرِينَ مِنۡ عَذَابٖ شَدِيدٍ﴾[221] قرأ نافع وأبو جعفر وابن عامر برفع الهاء من لفظ الجلالة (**اللَّهُ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ**) وقرأ الباقون بالجر[222] قال النحاس: «(**بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ**) وقف التمام فيمن رفع، ومن خفض فوقفه التام: (**لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ**)»[223].

وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوۡلُنَا لِشَيۡءٍ إِذَآ أَرَدۡنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾[224] يقول النحاس: «(**إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ**) تمام على قول سيبويه؛ لأن المعنى عنده: فَهُوَ يَكُونُ، منقطع مما قبله[225]. فإن قرأت بالنصب على قراءة ابن محيصن وابن عامر والكسائي، فالتمام: **فَيَكُونَ**»[226].

وفي قوله تعالى في قوم بلقيس: ﴿وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَعْمَٰلَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ ﴿٢٤﴾ أَلَّا يَسْجُدُوا۟ لِلَّهِ ٱلَّذِى يُخْرِجُ ٱلْخَبْءَ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ ﴿٢٥﴾ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ﴾[227].

- قرأ الكسائي وأبو جعفر ورويس[228] بتخفيف اللام من (**أَلَا يَسْجُدُوا**) و(**أَلَا**) حرف استفتاح (**يَا**) للتنبيه، أو(**يَا**) حرف نداء والمنادى محذوف، والمعنى: **أَلَا يا أيها الناس اسجدوا لله**[229].

- وقرأ الباقون بالتشديد، والكلام من (أَنْ) المصدرية و(لا) النافية، و(أَنْ) وما بعدها في موضع نصب مفعول (**يَهْتَدُونَ**) أو (**يَسْجُدُوا**) أو بدل من (**أَعْمَالَهُمْ**) وما بينهما اعتراض، على معنى: زين لهم الشيطان ألا يسجدوا **لله**[230].

فعلى القراءة الأولى يكون التمام على قوله: (**فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ**)، إذ كلامه انتهى عنهم، ثم ابتدأ بالأمر بالسجود **لله** جل وعز، وعلى القراءة الثانية لا يكون الوقف على : (**فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ**) تمامًا ولا كافيًا؛ لأن العامل في (أَنْ) من (**أَلَّا يَسْجُدُوا**) ما قبلها فلا يقطع منه، والتقدير: فصدهم لِأَجْلِ أَن لَّا يَسْجُدُوا **لِلَّهِ**، فَسَجَدُوا لِلشَّمْسِ. والكلام متصل بعضه ببعض حتى قوله: (**هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ**) فههنا التمام، يقول النحاس: «(**فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ**) ليس بكاف، إلا أن يقرأ بقراءة أبي جعفر وحميد والكسائي، فيقف على قول أبي عبيد: (**فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ**) ثم يبتدئ (**أَلَا يَسْجُدُوا**) ،والمعنى: **ألا يا أيها الناس اسجدوا لله**.. ومن قرأ (**أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ**) فالتمام عنده: (**رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ**) والكلام متصل»[231].

وفي قوله تعالى: ﴿أَتَدْعُونَ بَعْلًا وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ ٱلْخَٰلِقِينَ ﴿١٢٥﴾ ٱللَّهَ رَبَّكُمْ وَرَبَّ ءَابَآئِكُمُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾[232].

قرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم ويعقوب وخلف العاشر (**اللَّهَ رَبَّكُمْ وَرَبَّ آبَائِكُمُ**) نصبًا[233] على أنه كلام واحد فهو بدل مما قبله فلا تمام دونه، وقرأ الباقون بالرفع على الاستئناف، فتم الكلام قبله، ومن رفع استأنف، وحسن الاستئناف لتمام الكلام الأوّل، قال النحاس: «(**وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ**) تمام إذا قلت: (**اللَّهُ رَبُّكُمْ**) على الابتداء.. وإن نصبت على البدل لم يكف الوقف على ما قبله»[234].

وفي سورة الجن يتناول النحاس أوجه القراءات فيها، ثم يعقب على ذلك بقوله: «**وإنما ذكرنا كل ما بلغنا من القراءات في هذه السورة؛ لأن من أراد أن يعرف القطع والائتناف فيها احتاج إلى معرفة القراءات فيها**»[235].

***

ثانيًا – أن مفهوم «التمام» يقابله عند النحاس مفهوم «الناقص»[236]:

وهو: الوقف على كلام لم تكتمل بنيته العاملية، ولم تستوف ما هو من جملة ذيولها ومعمولاتها، فكان ما بعده متعلقًا به لفظًا ومعنى، والنقصان هنا وإن كان متعلقا بعدم تمامية البنية العاملية فهو أيضًا نقصان دلالي إخباري يعبر عن عدم تناسب البنية مع مقاصد المتكلم، أو انتظارات المُخَاطَب، ففي قوله تعالى: ﴿وَٱضۡرِبۡ لَهُم مَّثَلًا أَصۡحَٰبَ ٱلۡقَرۡيَةِ إِذۡ جَآءَهَا ٱلۡمُرۡسَلُونَ ﴿١٣﴾ إِذۡ أَرۡسَلۡنَآ إِلَيۡهِمُ ٱثۡنَيۡنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزۡنَا بِثَالِثٖ فَقَالُوٓاْ إِنَّآ إِلَيۡكُم مُّرۡسَلُونَ﴾[237] يقول النحاس: «وعن نافع (**وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلًا**) تم، وقال أحمد بن جعفر (**وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلًا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ**) وخولفا جميعا؛ لأن (**وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلًا**) كلام ناقص، والتقدير عند النحويين: اضرب لهم أصحاب القرية مثلًا، و(**إِذْ**) متعلقة بما قبلها فلا يتم الكلام دونها، وكذا (**الْمُرْسَلُونَ**) لأن (**إِذْ**) الثانية بدل من الأولى، والتمام (**فَقَالُوا إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ**)»[238].

والقراء يكرهون الوقف (**الناقص**) لما يؤديه ذلك، ضرورة، **إلى قطع كلام يأخذ بعضُه بحُجْزة بعضٍ لفظًا ومعنى، كما يؤدي إلى «تفكيك» المتلازمات**: والمراد بـ «**المتلازمات**» هنا: **التراكيب التي تتميز بوجود تلازم بين مكوناتها، فيصبح أحدهما مفتقرًا إلى الآخر لفظًا ومعنى، وكأنهما جزءا كلمة واحدة، فلا تذكر إحداهما إلا وتطلب الأخرى**[239] وذلك كالتلازم الواقع بين العامل ومعموله، والمضاف والمضاف إليه، والنعت والمنعوت، والمعطوف والمعطوف عليه، والموصول وصلته.. إلخ؛ إذ لما كانت هذه الأزواج مع نظيراتها كالشيء الواحد امتنع القطع على أحدها دون الآخر «**وَالْحَاصِلُ أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ كَانَ تَعَلُّقُهُ بِمَا قَبْلَهُ كَتَعَلُّقِ الْبَدَلِ بِالْمُبْدَلِ مِنْهُ أَوْ أَقْوَى لَا يَجُوزُ الْوَقْفُ عليه**»[240] **لما يؤديه ذلك القطع من تفكيكٍ بيِّنٍ لنظم الكلام**.

***

ثالثًا- أن بين «التمام» و«الناقص» مراتب أخرى، أدار النحاس عليها منازل القرآن الكريم في الوقوف، وهي:

(الكافي)

ويطلقه على القطع على كلام تام البنية العاملية، ولكن له ارتباط معنوي بكلام آخر يليه ملتبس به ومن جملة ذيوله معنى لا لفظًا، وكان كافيًا؛ لأنه قطع على كلام قائم بنفسه يفيد معنى يُكتفى به، ولم يكن تامًّا؛ لارتباط ما بعده به معنًى واقتضائه إياه، فهو منقطع عما بعده لفظًا، متصل به معنى.

ومن أمثلة ذلك: قوله تعالى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾[241] فقد جعل النحاس الوقف على (أَوْ مِثْلِهَا) كافيًا، وليس تمامًا؛ لأن الكلام بعده (**أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ**) مسوق لبيان حكمة النسخ والإتيان بما هو خير، فالاستفهام

تقريري والكلام متنزل مما قبله منزلة الدليل، فهو ملتبس بالكلام قبله ومن سببه وجملة ذيوله معنى، يقول النحاس: «(نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا) وقف كاف؛ لأن ما بعده (أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) أي: على كل شيء مما ينسخه وعلى جميع الأشياء، وهو متعلق بما قبله»[242].

وفي قوله تعالى: ﴿ وَسَارِعُوٓاْ إِلَىٰ مَغۡفِرَةٖ مِّن رَّبِّكُمۡ وَجَنَّةٍ عَرۡضُهَا ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلۡأَرۡضُ أُعِدَّتۡ لِلۡمُتَّقِينَ ﴾[243] يقول النحاس:» (عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ) وقف كاف، إن جعلت أعدت منقطعًا مما قبله (أي: منقطعًا عنه عامليًّا وإن كان من مقتضياته معنويًّا)، وإن جعلته نعتًا لـ (جَنَّةٍ) لم يكن ما قبله كافيًا»[244].

وفي قوله تعالى: ﴿ إِلَيۡهِ مَرۡجِعُكُمۡ جَمِيعٗاۖ وَعۡدَ ٱللَّهِ حَقًّاۚ إِنَّهُۥ يَبۡدَؤُاْ ٱلۡخَلۡقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ لِيَجۡزِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ بِٱلۡقِسۡطِۚ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَهُمۡ شَرَابٞ مِّنۡ حَمِيمٖ وَعَذَابٌ أَلِيمُۢ بِمَا كَانُواْ يَكۡفُرُونَ ﴾[245] الواو في قوله: (وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ شَرَابٌ مِنْ حَمِيمٍ) لاستئناف كلام منقطع عامليًّا عما قبله، ومع ذلك يجعل النحاس الوقف دونه على (بِالْقِسْطِ) كافيًّا لا تامًّا، لأن ما بعده متعلق به معنى وإن كان لا تعلق له به من جهة اللفظ، يقول النحاس «وليس بتمام؛ لأنه إخبار عما يُجزى به المؤمنون، ثم عطف عليه ما يُجزى به الكافرون، والتمام: (وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ شَرَابٌ مِنْ حَمِيمٍ وَعَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ)»[246].

وفي قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ شَقُواْ فَفِي ٱلنَّارِ لَهُمۡ فِيهَا زَفِيرٞ وَشَهِيقٌ ١٠٦ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلۡأَرۡضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَۚ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٞ لِّمَا يُرِيدُ ١٠٧ ۞ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِي ٱلۡجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلۡأَرۡضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ عَطَآءً غَيۡرَ مَجۡذُوذٖ ﴾[247] يرى النحاس أن الوقف على (إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ) الأولى كافٍ، وليس بكاف في الثانية، ويعلل ذلك بقوله: «إن

وقفت على «(إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ) في قصة أهل النار فهو كاف، وليس بكاف في قصة أهل الجنة؛ لأن بعده (عَطَاءً) منصوب على المصدر يعمل فيه معنى ما قبله»[248].

***

(الصالح)

وقد أداره النحاس حول منزلتين من منازل الوقف، هما:

- **الوقف دون كلام له ارتباط معنوي بكلام قبله فهو ملتبس به ومن جملة ذيوله**، وبهذا يوافق «**الكافي**»، وهذا نلاحظه كثيرًا في كتاب القطع والائتناف؛ إذ يتعاور فيه «**الكافي**» و«**الصالح**» في الدلالة على الوقف على كلام، يليه كلام آخر يرتبط به معنى لا لفظًا. ومن أمثلة ذلك:

قوله تعالى: ﴿قَالُواْ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا لَوْنُهَا ۚ قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَآءُ فَاقِعٌ لَّوْنُهَا تَسُرُّ ٱلنَّٰظِرِينَ﴾[249] جعل النحاس القطع على قوله تعالى (**مَا لَوْنُهَا**) قطعًا صالحًا مع أن ما بعده مرتبط به معنًى لا لفظًا[250].

وفي قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ لَوْلَا يُكَلِّمُنَا ٱللَّهُ أَوْ تَأْتِينَآ ءَايَةٌ ۗ كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّثْلَ قَوْلِهِمْ ۘ تَشَٰبَهَتْ قُلُوبُهُمْ ۗ قَدْ بَيَّنَّا ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾[251] يقول النحاس: «(تَشَابَهَتْ قُلُوبُهُمْ) قطع صالح، والتمام: (لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ)»[252] فالصالح هنا في معنى الكافي؛ لأن جملة (**قَدْ بَيَّنَّا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ**) منقطعة عما قبلها لفظًا، ولكنها مرتبطة بها معنى ومن جملة ذيولها فهي تعليل للإعراض عن جوابهم، بأنهم ليسوا أهلًا للجواب لكونهم لا يوقنون؛ ولذلك جعل النحاس التمام على (**لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ**).

وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقۡتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيۡرِ حَقّٖ وَيَقۡتُلُونَ ٱلَّذِينَ يَأۡمُرُونَ بِٱلۡقِسۡطِ مِنَ ٱلنَّاسِ فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ٢١ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ حَبِطَتۡ أَعۡمَٰلُهُمۡ فِي ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةِ وَمَا لَهُم مِّن نَّٰصِرِينَ﴾[253] يجعل النحاس الوقف على (**فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ**) وقفًا صالحًا، والتمام: (**وَمَا لَهُمْ مِنْ نَاصِرِينَ**) لأن الكلام بعده (**أُولَئِكَ الَّذِينَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا**) من جملة ذيوله ومقتضياته معنى[254].

وفي قوله تعالى: ﴿لَا يَغُرَّنَّكَ تَقَلُّبُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فِي ٱلۡبِلَٰدِ ١٩٦ مَتَٰعٞ قَلِيلٞ ثُمَّ مَأۡوَىٰهُمۡ جَهَنَّمُۚ وَبِئۡسَ ٱلۡمِهَادُ﴾[255] يجعل النحاس الوقف على (**فِي الْبِلَادِ**) وقفًا صالحًا، ويرد القول بالتمام؛ **لأن الكلام بعده متعلق به معنى، فيقول**: «**ليس بتمام، ولكنه وقف صالح؛ لأن ما بعده متعلق بما قبله، لأن المعنى: تقلبهم في البلاد وتصرفهم في متاع قليل ومنفعة يسيرة، ثم يصيرون إلى المجازاة بالأعمال والخلود في النار، والتمام: (وَبِئْسَ الْمِهَادُ)**»[256].

فهذا، ونظائره كثيرة، يدل على أن النحاس يعاور بين «**الكافي**» و«**الصالح**» في الدلالة على القطع على كلام يليه كلام ملتبس به معنى، وهو من سببه وجملة ذيوله، وهذا هو المعنى الأول لـ «**الصالح**».

- كما يطلق النحاس» الصالح» ويريد به: **الوقف على كلام تام البنية العاملية مستوفي المعنى ولكن تعلق به ما بعده لفظًا**، وهو بهذا يخالف الكافي؛ إذ الكافي يتعلق به ما بعده معنى لا لفظًا؛ وهو هنا دون الكافي في منازل الوقوف، وأكثر ما يكون في الكلام التام المعطوف عليه كلام تام آخر يليه، فيصلح الوقف على الأول دون الثاني؛ وإنما صلح الوقف هنا مع وجود العطف؛ لأنه تعلق ضعيف، إذ عطف الجمل يُترخص فيه ما لا يترخص في المفردات، فمن أصولهم في هذا الباب أن: «**عطف الجمل من مقتضيات الوقف**»[257].

ففي قوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴿٢٣﴾ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾[258] يقول النحاس: «(إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ) وقف صالح وليس بتمام؛ **لأن ما بعده متعلق بما قبله**»[259]. وفي قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ أَنبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَٰؤُلَاءِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾[260] يقول النحاس: «(وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا) قطع صالح وليس بتمام؛ **لأن ما بعده معطوف عليه**»[261]. وفي قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾[262] يقول النحاس: «(وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ) ليس بتمام؛ **لأن ما بعده معطوف عليه، وليس برأس آية، ولكنه صالح**»[263]. وفي قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنبِيَاءَ وَجَعَلَكُم مُّلُوكًا وَآتَاكُم مَّا لَمْ يُؤْتِ أَحَدًا مِّنَ الْعَالَمِينَ﴾[264] قال النحاس: «قال نافع: (وَجَعَلَكُمْ مُلُوكًا) تم، وقال غيره: ليس بتمام ولكنه قطع صالح؛ وما بعده معطوف عليه»[265]. وفي قوله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا مِن قَبْلُ وَأَضَلُّوا كَثِيرًا وَضَلُّوا عَن سَوَاءِ السَّبِيلِ﴾[266] يقول النحاس: «(قَدْ ضَلُّوا مِنْ قَبْلُ) عن نافع تم، قال غيره: **هو قطع صالح**؛ لأن ما بعده معطوف عليه. والتمام: (**وَضَلُّوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ**)»[267].

(الحسن)

وهو مفهوم أداره النحاس حول ثلاثة منازل من الوقوف:

- القطع على كلام تام البنية العاملية، وإن كان يليه كلام آخر مرتبط به، معنًى لا لفظًا، فهو من سببه وجملة ذيوله، فيكون بمعنى (**الكافي**)، ففي قوله تعالى: ﴿لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا ﴿١٤٨﴾ إِن تُبْدُوا۟ خَيْرًا أَوْ تُخْفُوهُ أَوْ تَعْفُوا۟ عَن سُوٓءٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَفُوًّا قَدِيرًا﴾[268] يرى النحاس أن قوله تعالى (**وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا**) وقف حسن، وليس بتمام؛ لأن الكلام بعده مرتبط به ومن سببه؛ فقوله (**إِنْ تُبْدُوا خَيْرًا أَوْ تُخْفُوهُ أَوْ تَعْفُوا عَنْ سُوءٍ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُوًّا قَدِيرًا**) من ذيول ما قبله معنى فالله -جلّ وعز- بعد أن أباح ورخص للمظلوم أن يجهر بالسوء فيمن ظلمه، ندب المرخَّص لهم في العفو وقول الخير، فكأن الكلام الثاني قيد في الأول، فالقطع دونه حسن وليس بتمام، يقول النحاس: « (**وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا**) قطع حسن وليس بتمام؛ **لأن ما بعده متصل به من جهة المعنى**. قال -جلّ وعز- (**إِنْ تُبْدُوا خَيْرًا**) أي قولًا جميلًا (**أَوْ تُخْفُوهُ**) فلا تظهروه (**أَوْ تَعْفُوا عَنْ سُوءٍ**) أي عن من ظلم فلا تذكروه بسوء ولا تدعوا عليه (**فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُوًّا قَدِيرًا**): أي عن مساويكم بعد قدرته على عقوبتكم»[269].

وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ ۚ وَلَا تَكُن لِّلْخَآئِنِينَ خَصِيمًا﴾[270] يقول النحاس: «(**لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ**) ليس بقطع حسن؛ لأن الباء (أي: **في قوله**: **بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ**) متصلة بقوله: (**لِتَحْكُمَ**) والقطع الحسن: (**بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ**)»[271].

وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَٰٓؤُا۟ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَسْعَوْنَ فِى ٱلْأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوٓا۟ أَوْ يُصَلَّبُوٓا۟ أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم

مِّنْ خِلَٰفٍ أَوْ يُنفَوْاْ مِنَ ٱلْأَرْضِۚ ذَٰلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِى ٱلدُّنْيَاۖ وَلَهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿٣٣﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِن قَبْلِ أَن تَقْدِرُواْ عَلَيْهِمْۖ فَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾[272] يبين النحاس منازل الوقوف في هاتين الآيتين الكريمتين، فيقول: (**ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا**) ليس بتمام، وكذا (**وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ**)، والقطع الحسن: (**إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ**) والتمام: (**فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ**)»[273] وإنما كان القطع على قوله تعالى: (**إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ**) حسنًا وليس تمامًا؛ لأن الكلام بعده (**فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ**) وإن كان بعد تمام الكلام قبله؛ فإن الفاء في (**فَاعْلَمُوا**) فصيحة تفصح وتنبئ عن كلام مقدر يفهم مما قبلها، والمعنى: إن كان عظم عندكم العفو عمن تاب قبل القدرة عليه من هؤلاء المفسدين فاعلموا أن **الله** غفور رحيم؛ فهو من كلام ملتبس بما قبله ومن جملة ذيوله فلا تمام دونه، وإن كان القطع دونه حسنًا وهذا هو معنى «**الكافي**».

– كما يطلق النحاس «**الحسن**» ويريد به: القطع على رؤوس الآيات، وهو شائع فاش في كتابه حتى غدا عنده أصلًا من أصول الوقف قوله: «**القطع على رؤوس الآيات حسن**»[274] **إذ رؤوس الآيات «في أنفسهن مقاطع، وأكثر ما يوجد التام فيهن؛ لاقتضائهن تمام الجمل، واستيفاء أكثرهن انقضاء القصص. وقد كان جماعة من الأئمة السالفين والقراء الماضين يستحبون القطع عليهن**»[275] حتى وإن تعلق الكلام بعضه ببعض، ففي قوله تعالى: ﴿وَإِذْ وَٰعَدْنَا مُوسَىٰٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ثُمَّ ٱتَّخَذْتُمُ ٱلْعِجْلَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَنتُمْ ظَٰلِمُونَ ﴿٥١﴾ ثُمَّ عَفَوْنَا عَنكُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾[276] يقول النحاس: «(**وَأَنْتُمْ ظَالِمُونَ**) **وقف حسن وإن كان ما بعده معطوفًا على ما قبله**؛ لأنه رأس آية، ولكن ليس بتمام، والقطع التمام: (**لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ**)»[277].

– قد يطلق النحاس» الحسن» ويريد به: القطع على كلام تام البنية العاملية، ولكن تعلق به ما بعده لفظًا ومعنى؛ ومن ثم لا يحسن الابتداء بما بعده، وهذا هو معنى الحسن الذي استقر وشاع لدى المتأخرين[278] وهو بهذا «**يشترك والناقص في التعلق اللفظي، ولكن تعلق الناقص قد يكون أقوى، فكل حسن ناقص بالنظر لتاليه، وليس كل ناقص حسنًا، وقد يشتد تعلقه بلاحقه حتى يقبح الوقف عليه**»[279].

ولم أر النحاس استخدمه إلا في موضع واحد عند بيان منازل الوقف في قوله تعالى: «**إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا**»[280] فـ (مَا) من قوله تعالى: (**أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً**) يجوز أن تكون زائدة للتأكيد، أو صفة للنكرة قبلَها لتزداد النكرة شِياعًا؛ ومن ثم ذهب أحمد بن جعفر الدينوري (ت: 289هـ) إلى أن القطع عليها دون (**بَعُوضَةً**) حسن، قال: «لو وقف واقف على (**إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا**) جاز، وكان حسنًا»[281] قال النحاس معقبًا ذلك: «والقطع على (**مَا**) لعمري حسن، كما قال: ..... **لِشَيءٍ مَا يُسَوَّدُ مَن يَسُودُ**[282] **ولكن الائتناف لما بعدها قبيح؛ لأنه منصوب مردود على ما قبله**»[283].

***

(المفهوم)

وهو مصطلح أقل شيوعًا في الاستخدام، عند النحاس، مما سبق، ويعني به: **القطع على كلام تامٍّ البنية العاملية، له ارتباط لفظي بكلام آخر، فهو مفهوم المعنى وإن انقطع عما بعده**. وهو بذلك يتفق مع «**الصالح**» في بعض وجوهه، ويخالف (الكافي) إذ الكافي وقف على ما له تعلق بما بعده معنًى لا لفظًا. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْـَٔلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾[284] قال النحاس: «(**وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ**) وقف مفهوم»[285] فـ(**وَلَا**

تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ) معطوف على الكلام قبله (لَهَا مَا كَسَبَتْ) ومن ثم كان القطع على المعطوف عليه دونه خروجًا عن «**التمام**» وإن كان مفهوم المعنى ويحسن الابتداء به.

وفي قوله تعالى: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَٰتُكُمْ وَعَمَّٰتُكُمْ وَخَٰلَٰتُكُمْ وَبَنَاتُ ٱلْأَخِ وَبَنَاتُ ٱلْأُخْتِ ﴾[286] يقول النحاس: «(**حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ**) ليس بتمام؛ **لأن ما بعده معطوف عليه، ولكنه وقف مفهوم المعنى وكذا ما بعده**»[287].

وفي قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ﴾[288] قال النحاس: «(**وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ**) **وقف مفهوم**»[289].

***

(البيان)

وهذا اللون من الوقف يُعنى به: **القطع على كلام والائتناف بما بعده؛ مع تعلق الكلامين؛ لبيان معنى لا يكون مع الوصل**[290]، فالمعاني هنا هي التي تأخذ بأعنة الوقف وتشكله وفق مقتضياتها حتى لو أدى ذلك إلى عدم اكتمال البنية العاملية، أو أدى إلى قطع كلام عن كلام هو منه معنى، ومن سببه وجملة ذيوله؛ مراعاة لفائدة لا تكون في الوصل، والفائدة من أهم مقاصد العرب في كلامها، فمتى ظفرت بها «**فالكلام جائز، وإلا فلا معنى له في كلام العرب، ولا في كلام غيرهم**»[291].

وقد ذكر النحاس هذا الوقف في موضعين نقلًا عن أبي حاتم السجستاني (ت: 255هـ) ففي قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ

إِيمَـٰنَهُۥٓ أَتَقۡتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّيَ ٱللَّهُ وَقَدۡ جَآءَكُم بِٱلۡبَيِّنَٰتِ مِن رَّبِّكُمۡۖ﴾[292] يحتمل، كما تقدم بيانه، أن يكون «**مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ**»:

- متعلقًا بـ «**رَجُلٌ**» فيكون بيانًا إلى أنه (**مُؤْمِنٌ**) وأنه من (**مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ**) وأنه كان (**يَكْتُمُ إِيمَانَهُ**) عنهم، فهي أوصاف ثلاثة.
- ويحتمل أن يكون متعلقًا بـ «**يَكْتُمُ إِيمَانَه**» فهما وصفان: «**مُؤْمِنٌ**» و«**يَكْتُمُ إِيمَانَهُ**» وفي الكلام تقديم وتأخير، والأصل: «**وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ**» فيكون بيانًا إلى أنه مؤمن من بني إسرائيل وليس من قوم فرعون.

ومن أراد الوجه الأول، أي: أنه من آل فرعون، وقف على (**مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ**) وإن كان ما بعده متعلقًا به؛ لبيان أنه من آل فرعون، ونفي احتمال تعلقه بما بعده وكونه من بني إسرائيل، يقول النحاس: «فأما قوله –جل وعز– (**وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ**) فقد تكلم أصحاب التمام في الوقوف عليه، فقال أبو حاتم: (**وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ**) وقف البيان، وليس بتمام»[293].

وفي قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمۡ أَوۡلِيَآءَ تُلۡقُونَ إِلَيۡهِم بِٱلۡمَوَدَّةِ وَقَدۡ كَفَرُواْ بِمَا جَآءَكُم مِّنَ ٱلۡحَقِّ يُخۡرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمۡ أَن تُؤۡمِنُواْ بِٱللَّهِ رَبِّكُمۡ إِن كُنتُمۡ خَرَجۡتُمۡ جِهَٰدٗا فِي سَبِيلِي وَٱبۡتِغَآءَ مَرۡضَاتِيۚ تُسِرُّونَ إِلَيۡهِم بِٱلۡمَوَدَّةِ وَأَنَا۠ أَعۡلَمُ بِمَآ أَخۡفَيۡتُمۡ وَمَآ أَعۡلَنتُمۡۚ وَمَن يَفۡعَلۡهُ مِنكُمۡ فَقَدۡ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ﴾[294] نقل النحاس عن أبي حاتم السجستاني أن الوقف على (**يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ**) لبيان أنه معطوف على (**الرَّسُولَ**) أي: **يخرجون الرسول ويخرجونكم، ثم يبتدئ بـ(أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ) مع أنه مرتبط بما قبله ومن جملة ذيوله فهو تعليل له؛ بيانًا وإشارة إلى عطف (وَإِيَّاكُمْ) على ما قبله، ولدفع توهم أنه نهي عما بعده**[295].

***

فعلى هذا النحو من النظر في «**اكتمال البنية العاملية**» للكلام من جهة، وارتباطه بكلام آخر يليه هو من سببه وجملة ذيوله أو انقطاعه عنه من جهة ثانية، أدار النحاس منازل القرآن الكريم في الوقوف من (**التمام**) و(**الناقص**) وما يتنزل بينهما من مفاهيم:

التمام	**الناقص**
الكافي	
الصالح	
الحسن	
المفهوم	
البيان	

فكلما كان التعلق أشد لفظًا ومعنًى كان (التمام) وحيث ضعف هذا التعلق، لفظًا أو معنًى، كانت المنازل الأخرى. وبهذا يصبح للكلام «**اتصال يقبح معه الوقف، وانفصال يحسن معه القطع**»[296]. وقد روى النحاس بسنده أن رجلين جاءا «**إلى النبي** –صلى **الله** عليه وسلم– فتشهد أحدهما، فقال: من يطع **الله** جل وعز ورسوله –صلى **الله** عليه وسلم– فقد رشد ومن يعصهما (ثم وقف) فقد غوى، فقال رسول **الله** –صلى **الله** عليه وسلم– بئس الخطيب أنت! فقم. قال أبو جعفر: **كان ينبغي أن يصل كلامه فيقول: ومن يعصهما فقد غوى، أو يقف على (رسوله فقد رشد)، فإذا كان هذا مكروهًا في الخطب وفي الكلام الذي يكلم به بعض الناس بعضًا، كان في كتاب الله –جل وعز– أشد كراهية وكان المنع من رسول الله في الكلام بذلك أوكد**»[297] ويعلق على ذلك أبو عمرو الداني(ت: 444هـ) فيقول: «ففي هذا الخبر أذانٌ بكراهية القطع على المستبشع من اللفظ، المتعلق بما يبين حقيقته، ويدل على المراد منه؛ لأنه –عليه السلام– إنما أقام الخطيب لما قطع على ما يقبح، **إذ جمع بقطعه بين حال من أطاع ومن عصى،**

ولم يفصل بين ذلك، وإنما كان ينبغي له أن يقطع على قوله: (**فقد رشد**) ثم يستأنف ما بعد ذلك، أو يصل كلامه إلى آخره، فيقول: (**ومن يعصهما فقد غوى**). **وإذا كان مثل هذا مكروهًا مستبشعًا في الكلام الجاري بين المخلوقين فهو في كتاب الله -عز وجل- الذي هو كلام رب العالمين، أشد كراهة واستبشاعًا، وأحق وأولى أن يتجنب** »[298].

***

(6)

الخاتمة

« ومن لم يعرف الفرق بين ما وصله الله -جل وعز- في كتابه وبين ما فصله لم يحل له أن يتكلم في القطع والائتناف »
النحاس، القطع والائتناف1/21.

وبعد، فأنت تقرأ في كتاب (**القطع والائتناف**) فتجد أن مفهوم (**البنية العاملية**) كان حاضرًا بقوة في بيان منازل القرآن الكريم في الوقوف، بين (**التمام**) و(**النقصان**) وما بينهما من مراتب أخرى، لكن يلفت نظرك، أيضًا، أن النحاس تجاوز مفهوم (**البنية العاملية**) إلى بيان (**العلاقات المعنوية**) التي يتنزل فيها الكلام، فيلتبس بعضه ببعض، أو ينقطع بعضه عن بعض، فكانت عنايته ببيان (**التمام**) الذي يقوم على (**التباس الكلام بالكلام وتفرع المعنى على المعنى**) تضاهي عنايته بـ (**التمام**) الذي يقوم على (**اكتمال البنية العاملية وانغلاقها**) بل تجاوز ذلك إلى بيان (**التمام**) الذي يتوقف على (**عقد الإخبار وانقطاع المعنى**) تجنبًا لإحالة المعنى أو إيهام ما ليس من مرادات القرآن ومقاصده.

فأصبح القول بـ (**التمام**) عنده وَفقًا لهذه الأصول الثلاثة، مفهومًا إجرائيًّا يقوم على تجزيء الكلام وتقطيعه، وبيان منازله التي تتراوح، كما بَيَّنَا من قبل، بين قطبين:

- **كلام يرتبط بعضه ببعض، ويجيء بعضه بسبب من بعض، فيكون التمام والوصل،**

- **وكلام يتعنت على معنى ما قبله ويخرج عن مقتضياته، فيكون القطع والائتناف.**

وقد مكنه ذلك كله من أمرين:

- **القدرة على معرفة العلاقات والمعاني النحوية القائمة بين الأجزاء المكونة للكلام، وبها يتحقق الاتساق النحوي.**
- **والتمكن من تحليل النص/ الخطاب إلى الجمل والأقوال التامة المستغنية، وتلك التي يؤتى بها مأتى ما يحتاج إلى ما قبله لفظًا ومعنًى، وبيان العلاقات بين كلام وكلام آخر يليه، وبها يتحقق الانسجام النصي.**

وذلك في مدونة واسعة وخطاب حيّ، هو القرآن الكريم، على نحو نزعم معه أنه لم يتح لأغلب محللي النص/ الخطاب المعاصرين الذين اقتصروا في الغالب على تحليل مجموعة من الأمثلة المصنوعة، أو أزواج من الجمل في خطاب لا يتسع سعة الخطاب القرآني وتنوعاته التي يحتاج القارئ معها إلى «**أن ينظر أين يقطع؟ وكيف يأتنف؟ فإن من الوقف ما هو واضح مفهوم معناه، ومنه مشكل لا يُدرى إلا بسماع وعلم بالتأويل، ومنه ما يعلمه أهل العلم بالعربية واللغة، فيدري أين يقطع؟ وكيف يأتنف؟**»[299]. وهذا كله عند النحاس، وامتداداته في العلوم المتصلة بالقرآن الكريم[300]، يمثل نضجًا بل ثقلًا معرفيًّا في تحليل النص/ الخطاب، من داخل النحو العربي، أصولًا ومفاهيم، وضمن معطياته الخاصة، وبأدواته المعرفية.

تقرأ هذا في كتاب (**القطع والائتناف**) للنحاس، فتعجب معه لهذه القطيعة بين كثير من الدارسين المعاصرين لـ (**لسانيات النص**) و(**تحليل الخطاب**) في العربية، وهذا العلم وسكوتهم عن استثمار منجزاته وتطوير مفاهيمه؛ تحيُّزًا إلى علوم الآخرين وتوظيف منجزاتهم ومفاهيمهم! يدفعهم ما يسميه شيخ العربية،

محمود محمد شاكر، بثقافة «**الاستهانة**»، ويسميه شيخنا عبد العزيز حمودة، بثقافة «**الشرخ**» فأطلقوا ألسنتهم في مواريث أربعة عشر قرنًا من الزمان، بالاستهانة والقدح والازدراء، فلم تبصر لتراثنا نفعًا وراء الحواشي والتقارير، فرمته بكل حجر، وكأنه لم يعد أهون على البعض من أن يشنع بالتراث، ويقدح في أهله، حيث كان ينبغي أن يُبنى عليه، وأن يُحمد ويُشرَّف أهله؛ لتفطنهم إلى ما لم يتفطن إليه غيرهم، ولخدمتهم للمعرفة الإنسانية من الجهة التي لم تخطر على بال!!

بل امتدت هذه القطيعة لكثير من مناحي تراثنا حتى رأينا، في زمننا هذا، كثيرًا من القراءات لتراثنا (فقهًا ونحوًا وتفسيرًا وبيانًا وأصولًا وسياسة واجتماعًا) تدعي تطويره بل (**تثويره**)، وفي الوقت نفسه تستمد آلياتها من خارج نطاق (**التداول العربي الإسلامي**) تحيُّزًا إلى علوم الآخرين ومفاهيمهم!! حتى إنه ليروع المتأمل صدور الأعمال إثر الأعمال، داعية إما إلى (**قطع الصلة**) بهذا التراث المتفرد، وأن يُقبر، وتنسب إليه أسباب التدهور الذي أصاب الوجود الإسلامي العربي، وإما إلى (**الاجتزاء**) بأقل نصيب منه، و بقاء ما يسمونه (**العناصر المختارة**) من علومنا، وكأن هذه العناصر بقايا سلالات منقرضة، وكأنه لم يعد أهون على البعض من أن يشنع بالتراث، ويقدح في أهله، وذلك يرجع في تقديري إلى أحد أمرين: إما لأن بعضًا من هذه القراءات كان منشغلًا بالنظريات اللغوية الغربية، التي ظهرت مبكرًا مع مطلع القرن العشرين، وذلك في ظل ثنائية: (**الانبهار**) بكل إنجازات العقل الغربي، و(**احتقار**) أي إنجاز للعقل العربي الإسلامي (**وهو ما يعرف بالازدراء «الإبستمولوجي» للتراث**)!! وإما لأن بعضًا غير قليل منها كان معنيًّا كل العناية بالتفتيش في تراثنا النحوي عما يوافق ما جاء في الدرس اللغوي الغربي، فأخذ يسقط عليه كثيرًا من المفاهيم اللسانية الحديثة[301]، **فكانت القراءة مسكونة بهاجس البحث عن**

تجليات فكر الآخرين في تراثنا، قراءة تتناول تراثنا النحوي بمنطق الدرس اللغوي الغربي وبمفاهيمه هو، لا بمنطق الفكر العربي الذي أنتج ذاك النحو وبمفاهيمه النابعة من نسقه المعرفي.

ولله الأمر من قبل ومن بعد،،

***

الـهوامش

(1) يعُنى بـ «نحو النص»: **ذاكم النحو الذي يهتم بعناصر الاتساق النصي، وهي العناصر النحوية التي يتحقق بها الترابط بين أجزاء النص**. لكن على الرغم من شيوع مصطلح «**نص**» في الدراسات اللغوية الحديثة لا يكاد الباحث يقف على تعريف واضح يصدر عنه، وإذا جهدنا لوضع تعريف محدد من مجمل ما ذكر نستطيع القول: إن مصطلح «**نص**» يطلق ويراد به: **تتابع من الجمل والأقوال التامة التي تحكمها علاقات تجعلها نسيجًا واحدًا متماسكًا**. (ينظر: باتريك شارودو، ودومينيك منغو، **معجم تحليل الخطاب**، بإشراف: وترجمة: عبدالقادر المهيري، وحمادي صمود، المركز الوطني للترجمة، تونس،2008، ص553) و«**النص**» **بهذا التعريف مرادف لـ«الكلام» أو «الخطاب» وهو ما نتبعه في بحثنا هذا، ومن ثم وضعنا شرطة مائلة(نص/الخطاب) إشارة إلى المراوحة بين المصطلحين في الدلالة على مفهوم واحد**، وإن كان بعض السياقات ترى أن النص قد يشير إلى الكلام المكتوب، وأن الخطاب يشير إلى الكلام المنطوق (ينظر: محمد عناني، **المصطلحات الأدبية الحديثة دراسة ومعجم**، الشركة المصرية العالمية للنشر/لونجمان، ط3،2003م، ص115) أما المتتبع لسيرورة مصطلح «**النص**» في تراثنا العربي الإسلامي، فقهًا ونحوًا وتفسيرًا، فإنه يلحظ أن مصطلح «**نص**» لم يكن يطلق ويراد به مفهومه في اللسانيات المعاصرة (متتالية من الجمل)، بل كان يطلق ويراد به أحد أمرين: **قول الشيء قولًا محكمًا، أي: صريحًا، لا يحتمل إرادة غيره، و لا يتطرق إلى فحواه إمكان التأويل**، سواء أكان جملة أم مجموعة من الجمل المتتابعة. كما يطلق ويراد به: مجرد **الخطاب الشرعي، كتابًا وسنة (سواء كان ظاهرًا، أو مفسرًا، أو نصًا، أو حقيقة، أو مجازًا)** فيقال: الدليل إما نص وإما معقول (فليس مطلق نص كما في المفهوم الغربي) (ينظر: الغزالي، المنخول من تعليقات الأصول، تحقيق: د. محمد حسن هيتو دار الفكر، دمشق، ط2، 1400 هـ، 165/1) **لكن ليس معنى ذلك أن «النص» بمفهومه الحديث كان غائبًا في تراثنا، بل كان المفهوم مشغولًا بمصطلحات أخرى من نحو: الكلام، والقول، والخطاب**. (ينظر: محمد الشاوش، **أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية**

العربية، تأسيس نحو النص، جامعة منوبة، كلية الآداب، تونس، والمؤسسة العربية للتوزيع، تونس،2001م.1/197).

(2) فقد وجدنا الإمام محمد بن الحسن الشيباني(ت: 189هـ) يقيم كثيرًا من المسائل الفقهية في كتاب (**الأيمان**) على كلام النحاة، ولابن جني(ت:392هـ) رسالة بعنوان: (**مسألتان من كتاب الأيمان لمحمد بن الحسن**) يدلل فيها على أن الفتاوى الفقهية المتعلقة بالأيمان مسوقة على كلام النحاة في الشرط وجوابه، وكذلك وجدنا أبا القاسم الزجاجي(ت:337) يضع كتابًا يعالج فيه تأثير التحليل النحوي في المسائل الفقهية سماه: «**الإذكار(أو الاذّكار) بالمسائل الفقهية**»، (وفيهه خمس عشرة مسألة أوردها السيوطي في كتابه الأشباه والنظائر في النحو)، وكذلك وضع أبو زيد البلخي(ت: 322هـ) كتاب «**البحث عن التأويلات**» يحاول فيه هدم تأويلات بإثبات خطأ القواعد اللغوية والنحوية التي بُنيت عليها، و «**إتحاف النبهاء بنحو الفقهاء**» لمحمد بن علي بن أحمد بن طولون(953 هـ). وفي ضوء هذا نستطيع فهم مقولة الجرمي «**أنا مذ ثلاثون عامًا أُفتي الناس في الفقه من كتاب سيبويه**» وقد نقل عبارته هاته أبو بكر الزُبيدي، في كتابه: طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف (سلسلة ذخائر العرب 50) القاهرة، ط2، ص75. قال الشاطبي في تفسير ذلك: «**وَكِتَابُ سِيبَوَيْهِ يُتَعَلَّمُ مِنْهُ النَّظَرُ وَالتَّفْتِيشُ، وَالمرَادُ بِذَلِكَ أَنَّ سِيبَوَيْهِ وَإِنْ تَكَلَّمَ فِي النَّحْوِ، فَقَدْ نَبَّهَ فِي كَلَامِه عَلَى مَقَاصِدِ الْعَرَبِ، وَأَنْحَاءِ تَصَرُّفَاتِهَا فِي أَلْفَاظِهَا وَمَعَانِيهَا، وَلَمْ يَقْتَصِرْ فِيهِ عَلَى بَيَانِ أَنَّ الْفَاعِلَ مَرْفُوعٌ وَالْمَفْعُولَ مَنْصُوبٌ وَنَحْوِ ذَلِكَ، بَلْ هُوَ يُبَيِّنُ فِي كُلِّ بَابٍ مَا يَلِيقُ بِهِ**».. وَمِنْ هُنَالِكَ كَانَ الْجَرْمِيُّ عَلَى مَا قَالَ، وَهُوَ كَلَامٌ يُرْوَى عَنْهُ فِي صَدْرِ كِتَابِ سِيبَوَيْهِ مِنْ غَيْرِ إِنْكَارٍ» وينقل الزُبيدي أيضا في كتابه طبقات النحويين واللغويين ص 220 أنه «**كانت لابن الحداد ليلة في كل جمعة يُتكلَّم فيها عنده في مسائل الفقه على طرائق النحو**» بل إن الإمام ابن حزم الأندلسي جعل التحليل الفقهي لنصوص الوحي قائماً على مبحثين: **علم دلالة الألفاظ**، **وعلم النحو**، فقال: «ففرض على الفقيه أن يكون **عالمًا بلسان العرب** ليفهم عن **الله** –عز وجل– وعن –النبي صلى **الله** عليه

وسلم– **ويكون عالمًا بالنحو** الذي هو ترتيب العرب لكلامهم الذي به نزل القرآن، وبه يفهم معاني الكلام التي يعبر عنها باختلاف الحركات وبناء الألفاظ؛ «**فمن جهل اللغة وهي الألفاظ الواقعة على المسميات، وجهل النحو الذي هو علم اختلاف الحركات الواقعة لاختلاف المعاني .. لم يحل له الفتيا فيه؛ لأنه يفتي بما لا يدري**» ابن حزم، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق: أحمد محمد شاكر، قدم له: الأستاذ الدكتور إحسان عباس، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 126/5.

(3) ابن يعيش، **شرح المفصل**، دار الطباعة المنيرية، مصر، 1928م، 14/1.

(4) من مثل قول أستاذنا د. سعد مصلوح «**لقد استنفد هذا النحو أغراضه، واستهلك نفسه أو استهلكه أصحابه، درسًا وتدريسًا، بعد أن أنضجه أسلافنا حتى احترق... إن تصور «نحو النص» لا وجود له في العربية ونحوها، بل إننا لا نكاد نجد لدى الباحثين إحساس الحاجة إليه أصلًا**» بل يذهب د. مصلوح بعيدًا في حكمه، فبعد استعراضه لبعض من قضايا النحو في كتب المتأخرين، ينفي عن النحو العربي أن تكون حتى معالجته لبنية الجملة العربية قد بلغت حد النظرية الكاملة، والوصف العلمي المتكافئ، فيقول: «**و حاصل القول أن النحو العربي هو أبعد شيء من أن يكون نحوًا جمليًا موفقًا، بله أن يكون صالحًا بصورته هذه لأن يكون نحوًا نصيًّا**» سعد مصلوح، **العربية من نحو الجملة إلى نحو النص**، (الكتاب التذكاري لجامعة الكويت، دراسات مهداة إلى ذكرى عبد السلام هارون) ط1، 1990م، ص416 وص431.. **وعندما تسمع مثل هذه الأحكام تشعر أنها تتعلق بنحو آخر في لغة أخرى في تراث قوم آخرين**.

(5) وفي هذا يقرر شيخنا محمد أبو موسى أنه «**يستحيل أن تفهم علمًا من علوم العربية إذا كنت لا تقرأ إلا هو، ولو حفظته عن ظهر قلب؛ لأن عروقه التي تمتص من الجهات المختلفة في البنية العقلية التي صاغته تائهة منك**» مدخل إلى كتابي عبد القاهر الجرجاني، مكتبة وهبة، القاهرة، ط1، 1418هـ/1998م، ص177 على أن هذه النظرة التجزيئية قد راجت و طغت طغيانًا في القراءة المعاصرة للتراث الإسلامي وإعادة تقويمه، مما استحال معها الفهم الدقيق لكثير من علوم

الإسلام وطرائقها في بناء المعرفة من ناحية، كما استحال معها التقويم العادل لنجاعتها والبناء عليها من ناحية ثانية. ينظر في نقد تلك النظرة التجزيئية في التعامل مع التراث العربي الإسلامي: طه عبد الرحمن، تجديد المنهج في تقويم التراث، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط2، ص75 وما بعدها.

(6) القطع والائتناف أو الاستئناف مصطلح يتعاور عند المتقدمين مع مصطلحي: (**الوقف والابتداء**) و(**المقاطع والمبادي**) في الدلالة على: **قطع الصوت زمنًا يُتَنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة والشروع في الكلام، إما بما يلي الحرف الموقوف عليه أو بما قبله** «وَأَمَّا عِنْدَ الْمُتَأَخِّرِينَ وَغَيْرِهِمْ مِنَ المُحَقِّقِينَ فَإِنَّ الْقَطْعَ عِنْدَهُمْ عِبَارَةٌ عَنْ قَطْعِ الْقِرَاءَةِ رَأْسًا، فَهُوَ كَالِانْتِهَاءِ، فَالْقَارِئُ بِهِ كَالْمُعْرِضِ عَنِ الْقِرَاءَةِ، وَالْمُنْتَقِلُ مِنْهَا إِلَى حَالَةٍ أُخْرَى سِوَى الْقِرَاءَةِ» ابن الجزري: تحقيق: د. أيمن سويد، إصدارات وزراة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ط1، 1439هـ/2018م، 781/2، 785.

(7) ينظر في ترجمته: الزبيدي، **طبقات النحويين واللغويين**، ص220 وما بعدها، ومحمد توفيق محمد، **معجم مصنفات الوقف والابتداء دراسة تاريخية تحليلية**، مركز تفسير للدراسات القرآنية، الإصدار (37) المملكة العربية السعودية، ط1، 1437هـ/2016م، 2185/5 وما بعدها.

(8) ومن ثم أثر كتاب «**القطع والائتناف**» بثقله العلمي فيما ألف في هذا الباب أمدًا بعيدًا، فجل ما ألف بعده كان مدينًا له، ولعل أهم ما يميزه: **إحاطته بأغلب مصطلحات هذا الباب، وكذلك إحاطته بأغلب آراء العلماء قبله في هذا العلم، وتناوله أنواع الوقف ومنازلها في القرآن الكريم استقصاء وتعليلًا وتأصيلًا على نحو لم يسبق إليه**، فترى فيه استيعابًا كاملًا للمسألة، وحصرًا بارعًا، وفهمًا عميقًا، ثم امتدادًا وتشقيقًا وتفريعًا مما جعله «**مصدرًا لجمهور المؤلفين في هذا الموضوع، ولم يتجاوزه إلا قليل منهم..؛ وهذا شأن كل عمل أصيل**»، أحمد نصيف الجنابي، **أهمية كتاب القطع والائتناف وأثره**، مجلة المورد العراقية، ج 8، ع 2، 1399هـ/ 1979م، ص52. وينظر: معجم مصنفات الوقف والابتداء، 2232/5.

(9) النحاس: **القطع والائتناف**، تحقيق: د. عبدالرحمن بن إبراهيم المطرودي، دار عالم الكتب – المملكة العربية السعودية، ط1، 1413 هـ – 1992 م، 1/ 2 وهي نسخة رديئة بها كثير من الخطأ والسقط، وللكتاب تحقيق آخر للدكتور أحمد خطاب العمر، طبع ببغداد، عام 1398 هـ – 1978 م ولم أتمكن من الوقوف عليه.

(10) كان الصحابي الجليل عبد **الله** بن مسعود –رضي **الله** عنه– يسمي الوقوف «**منازل القرآن**» فكأن المقاطع التي ينتهي إليها القارئ كالمنازل التي ينزلها المسافر، وهي مختلفة في الحسن والتمام، والجواز والكراهة، وكذلك القارئ الذي يعرف مقاطع القرآن ومبادئه بمنزلة المسافر الذي يعرف الطريق ومنازله. ينظر: محمد أبو حديد، **معجم مصنفات الوقف والابتداء**، 1/36.

(11) وذلك على سبيل الاستقصاء حتى نهاية سورة المائدة، ثم اقتصر في بيان تلك المنازل على ما يحتاج إلى نظر وطول تأمل، فقال في مفتتح سورة الأنعام: «**ذكرنا ما تقدم من السور على تقص وشرح وكان في ذلك دليل على كثير مما يرد من القطع التام، والحسن، والكافي، والصالح. فقس على ذلك؛ فإني لو أتيت بذلك إلى آخر الكتاب على تقص، طال، فرأيت ألا أذكر الواضح المفهوم المعنى، وأذكر المشكل وما لا يفهم إلا بفكر ونظر، ولا يعرف إلا بعلم في التأويل ودراية بالتفسير**» النحاس، **القطع والائتناف**، ص219.

(12) النحاس، **القطع والائتناف**: 1/18.

(13) المرجع السابق، 1/43.

(14) أحمد نصيف الجنابي، **نظرية النظم النحوي قبل عبد القاهر**، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، ج1، ع (53) 1398هـ/ 1978م ص44.

(15) سورة: الأنعام، الآية: 36.

(16) النحاس، **القطع والائتناف**: 1/20 وما بعدها.

(17) سورة: البقرة، الآيتان: 81 – 82.

(18) النحاس، **القطع والائتناف**: 1/ 15 – 16

(19) عبد القاهر الجرجاني، **المدخل في دلائل الإعجاز (ضمن دلائل الإعجاز)**، قرأه وعلق عليه الشيخ: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي ومطبعة المدني، القاهرة، 1412هـ/1992م، ص4–8.

(20) ويحكم تلك العلاقة بين العامل والمعمول مجموعة من الضوابط، والأصول، كما تخضع لجملة من المفاهيم الإجرائية في التحليل أساسها الأثر: الإعراب والمعنى في آن، ومن هذه المفاهيم التي تقوم عليها فكرة العامل في نظرية النحو العربي: (**العقد والتركيب/والاقتضاء والطلب/والاختصاص/والرتبة/والتسلط/ والمباشرة والوساطة/والأثر الإعرابي/والارتباط والانقطاع العاملي**). ينظر في بيان هذه المفاهيم كتابي: **ضوابط الفكر النحوي**، دار البصائر، ط1، 2006م، 2/7–178.

(21) وهذا قائم على أصل في غاية الأهمية وهو: عدم «**التدافع**» حسب اصطلاح ابن الخشاب (ابن خشاب، المرتجل في شرح جمل الجرجاني، تحقيق: علي حيدر، دمشق، 1392هـ/1972م، ص153)، أي: عدم اجتماع العاملين على المعمول الواحد؛ لأنه «**لا يُعْمَلُ في اسمٍ واحدٍ نصبٌ ورفعٌ**» كما يقول سيبويه (الكتاب، 74/1)، **فدخول العامل على المعمول إيذان بدلالة جديدة، فإذا دخل عامل آخر على المعمول نفسه كان ذلك أيضًا إيذانًا بدلالة أخرى، فتتدافع الدلالات في الكلام**.

(22) الرضي، **شرح الرضي على الكافية**، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، لبيا، ط2، 446/1.

(23) المرجع السابق، 1/ 194.

(24) المبرد، **المقتضب**، تحقيق شيخنا د. محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، 263/3.

(25) «**الاقتضاء**» و«**التسلط**» و«**الاستغناء**» مصطلحات تطلق في الفكر النحوي، ويراد بها: بعدٌ دلاليٌ يدل على حاجة العامل للمعمول، ليُتم به جزءًا من معناه لا يتم إلا إذا كان في العامل ما يقتضي المعمول، اقتضاء يفضي إلى قيام كلام

يحسن السكوت عليه، ونستطيع أن نصوغ هذا الأمر في قاعدة عامة على النحو الآتي: «**لا يطلب العامل معمولًا بالأصالة، إلا إذا كان في معناه ما يقتضي ذلك المعمول**» ينظر: لطيفة النجار، **منزلة المعنى في نظرية النحو العربي**، دار العالم العربي –دبي– 2003م.

(26) «**المفهوم المنظومة**» مصطلح يشير إلى أن «**المفهوم**» ليس مفردًا، بل يستبطن في بنائه «**منظومة**» متكاملة من المفاهيم، والدلالات، بحيث لا يمكن فهمه أو تلمس قيمته في بنية العلم إلا بتحليل ما يرتبط به من «**مقولات**» وما يتعالق معه من مفاهيم.

(27) يطلق «**الكلام**» في التراث العربي، ويراد به معنى الجنس، أي مطلق المنجز اللغوي الموجَّه للغير بقصد الإفهام، فيكون مرادفًا لمعنى النص والخطاب والقول، فيقال: كلام **الله** عز وجل، وكلام رسوله صلى **الله** عليه وسلم، وكلام العرب ومعهود خطابها. ويطلق ويراد به: **التركيب اللغوي المستغني المفيد وفق ثنائية العامل والمعمول**، فيكون وحدة وجزءًا ومكونًا من مكونات النص/ الخطاب، وهو المراد في هذا البحث.

(28) ويقصد بهما: **الجمع والتأليف، بين العامل والمعمول، بحيث يترتب على ذلك الاستقلال الإسنادي، وعدم احتياج الاسم إلى ما يتممه لتكوين المحلات الإعرابية**.

(29) سيبويه، **الكتاب**، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، 417/1.

(30) ابن جني، **الخصائص**، تحقيق: الشيخ محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986/1988م، 3/1.

(31) المرجع السابق، 18/1.

(32) يحيى بن حمزة، **المنهاج في شرح جمل الزجاجي**، دراسة وتحقيق: د. هادي عبد **الله** ناجي، مكتبة الرشد، السعودية، ط1، 1430هـ/2009م، 398/2.

(33) زاوج الدرس النحوي قديمًا بين المصطلحين: «**الجملة**» و«**الكلام**» حتى إن بعض النحويين يستخدمهما بمعنى واحد، كما رأينا في نصي ابن جني والزجاجي، وفرق جل النحاة المتأخرين بينهما؛ إذ جعلوا شرط الكلام «**الإفادة**» بخلاف «**الجملة**» إذ شرطها «**الإسناد**» فقط؛ «**ولهذا تسمعهم يقولون: جملة الشرط، وجملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيدًا، فليس بكلام**» الأمير، **حاشية الأمير على مغني اللبيب**، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، 42/2 وعليه، فشرط الجملة «**الإسناد**» الذي هو ائتلاف بين عنصرين، وشرط الكلام: قصد «**الإفادة**» وهو شيء زائد على الإسناد يقوم على الاستغناء، ومن ثم فكل كلام جملة، ولا ينعكس. ينظر: **شرح الرضي على الكافية**،33/1، والمنصف عاشور، **بنية الجملة العربية بين التحليل والنظرية**، جامعة تونس– كلية الآداب بمنوبة – سلسلة اللسانيات – رقم6 1991–م. ص41، وص53 .

(34) عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، قرأه وعلق عليه الشيخ: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ط3، 1413هـ/1992م ص 413 – 414.

(35) المبرد، **المقتضب**، 279/3.

(36) عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص231.

(37) المرجع السابق، ص236، وينظر: محمد الشاوش، **أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية**، 339/1.

(38) يميز الدرس النحوي بين نوعين من الجمل: **جمل لها محل من الإعراب**، وتشغل حيزًا تقع به موقع المفرد، فتكون به جزءًا مما قبلها مندمجة في بنية عاملية أكبر منها، كالجملة الواقعة خبرًا، أو حالًا، أو مفعولًا، أو عطفًا أو نعتًا أو بدلًا. إلخ، **وجمل ليست ذات محل من الإعراب**، فهي تشكل بنية مستقلة لا تتركب مع ما قبلها عامليًّا، كالجملة الابتدائية (أو المستأنفة) والاعتراضية والتفسيرية. إلخ. ينظر في بيان الجمل التي لها محل والتي محل لها في العربية: الأمير، **حاشية الأمير على مغني اللبيب**، 46/2 وما بعدها.

(39) سورة: البقرة، آية: 273.

(40) الأمير، **حاشية الأمير على مغني اللبيب**، 121/2.

(41) ينظر: **ديوان كعب بن زهير**: ص49، وروايته فيه: «ولو كثرت عني»، أما رواية «ولو كثرت في» فهي رواية ابن هشام والبغدادي في **حاشية على شرح بانت سعاد لابن هشام**، تحقيق: نظيف محرم خواجه، النشرات الإسلامية، جمعية المستشرقين الألمانية، بيروت، 1400هـ/1980م، 732/2.

(42) البيت للفرزدق في ديوانه: 139/1، وقال البغدادي: «ورأيته أنا مع أبيات منسوبة لسليمان بن قتيبة التابعي» **حاشية البغدادي على شرح بانت سعاد لابن هشام**»: 735/2.

(43) ابن هشام، **شرح قصيدة بانت سعاد، لابن هشام**: ص85، **وحاشية البغدادي على الشرح المذكور**: 235/2.

(44) ابن رشيق القيرواني، **العمدة في صناعة الشعر ونقده**، تحقيق: د. النبوي شعلان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1420هـ/2000م، 894/2.

(45) سورة: النساء، آية: 48.

(46) السمين الحلبي، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق: د. محمد أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط1، 1406هـ، 701/3.

(47) سيبويه، **الكتاب**، 51/2. وهذا مبني على أصل من أصول نظرية النحو العربي، وهو: «**أن امتصاص الكلمة من جاراتها شيئًا من الإعراب، يفتح الباب، ولابد، لامتصاصها شيئًا من معانيها ومتعلقاتها**».

(48) ذهبت بعض الفرق الكلامية إلى هذا، وقد ذكر الآلوسي مذهبهم والرد عليهم، ينظر: الآلوسي، **روح المعاني**، قرأه وصححه محمد حسين العرب، المكتبة التجارية، مصر، 1417هـ، 79/5.

(49) **ديوان امرئ القيس وملحقاته**، بشرح أبي سعيد السكري، دراسة وتحقيق: أنور عليان أبو سليم، ومحمد علي الشوابكة، إصدارات مركز زايد للتراث والتاريخ، أبو ظبي، ط1، 1421هـ/2000م، 360/1.

(50) سيبويه، **الكتاب**، 79/1.

(51) سورة: الحج، آية: 5.

(52) سيبويه، الكتاب، 53/3.

(53) من قصيدة لحسان بن ثابت، في ديوانه، تحقيق: د. وليد عرفات، دار صادر، بيروت، ط1، 74/2006، وهو من شواهد الكتاب، 19/3، وينظر: البغدادي، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 412/2.

(54) ينظر: سيبويه، **الكتاب**، 194/3.

(55) من شواهد سيبويه ونسبه لعبد الرحمن بن عبد الحكيم، (الكتاب: 56/3). قال البغدادي: «والبيت من قصيدة عدتها تسعة عشر بيتا لأبي اللحام التغلبي، أوردها أبو عمرو في أشعار تغلب له، وانتخبها أبو تمام فأورد منها خمسة أبيات هو رابعها» البغدادي، **خزانة الأدب**: 557/8.

(56) يراجع: سيبويه، **الكتاب**، 56/3، **وشرح الرضي على الكافية**، 74/4، **والمغني**، 33/2، ويمكن أن يقال، إن العطف يجوز هنا على أن يكون من عطف الجمل، لا المفردات، قال الدسوقي نقلًا عن الدماميني «**ولك أن تجعل جملة (ويقصد) عطفًا على جملة (الحكم المأتي) كما تقول، على زيد الصلاة ويزكي**» **حاشية الدسوقي على مغني اللبيب**، مطبعة المشهد الحسيني، القاهرة، 21/2.

(57) ينظر: الزركشي، **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه، ط1، 1376 هـ – 1957م، 357/1.

(58) سورة: البقرة، الآيتان: 120–121.

(59) سورة: البقرة، الآيتان: 145–146.

(60) سورة: الأنعام، الآيتان: 19–20.

(61) سورة: البقرة، الآيتان: 274–275.

(62) سورة: التوبة، الآيتان: 19–20.

(63) سورة الفرقان، الآيتان: 33–34.

(64) سورة: غافر: الآيتان: 6–7.

(65) محمد الشاوش، **أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية**، 249/1.

(66) ينظر: عز الدين المجدوب، **المنوال النحوي العربي: قراءة لسانية جديدة**، منشورات كلية الآداب، سوسة – تونس، ط1، 1998، ص143 وما بعدها.

(67) سورة: البقرة، آية: 2.

(68) المراد بـ «**التمام**» في اصطلاح أهل هذا الفن: **الوقف على كلام تام منعقد بأجزائه، مستغن عما بعده**، والمراد بـ «**الائتناف**»: الشروع في الكلام بعد قطع أو وقف. ويسمى أيضًا: «**الاستئناف**» و«**الابتداء**» كما سيأتي بيانه.

(69) ينظر: النحاس، **القطع والائتناف**، 32/1–34.

(70) سورة: الأعراف، آية: 172.

(71) النحاس، **القطع والائتناف**، 265/1–266.

(72) سورة: المائدة، آية: 26.

(73) النحاس، **القطع والائتناف**، 19/1 ونظائر هذا كثيرة في القرآن الكريم فيما عرف بوقف «**المراقبة**» أو «**المعانقة**» أو «**التجاذب**» وَهُوَ: «**أَنْ يَكُونَ الْكَلَامُ لَهُ مَقْطَعَانِ عَلَى الْبَدَلِ كُلُّ وَاحِدٍ منهما إذا فرض فيه الوقفُ وَجَبَ الْوَصْلُ في الْآخَرِ، وَإِذَا فُرِضَ فِيهِ الْوَصْلُ وَجَبَ الْوَقْفُ فِي الْآخَرِ**» الزركشي، البرهان في علوم القرآن، 365/1.

(74) سورة يوسف، آية: 92.

(75) النحاس، **القطع والائتناف**، 335/1–336.

(76) سورة: غافر، آية: 28.

(77) أي بيان تعلق «**مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ**» بما قبله، ولم يكن تمامًا لما فيه من الوقف على القول دون المقول، ولهذا يقول النحاس: «**وهذه الأقوال كلها تعارض بأنها غلط؛ فالكلام غير تام لأنه لم يُؤت بما قال**» النحاس، **القطع والائتناف**، 617/2.

(78) النحاس، **القطع والائتناف**، 616/2.

(79) سورة: الفتح، آية: 29.

(80) النحاس، **القطع والائتناف**، 673/2 وقد نقل ابن عطية قولًا ثالثًا وهو أن يكون الكلام تم عند قوله: «**ذَلِكَ**» أي الأمر ذلك وتم الكلام، ثم استأنف «**مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ**» فيكون ما سبق من أوصاف ليس مذكورًا في أي من الكتابين بل المذكور هو «**كَزَرْعٍ**» ينظر: ابن عطية، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، تحقيق: مجموعة من الباحثين، إصدار وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بقطر، ط1، 1436هـ/2015/،9/88.

(81) سورة: الحديد، آية: 19.

(82) النحاس، **القطع والائتناف**، 718/2.

(83) المرجع السابق، 1/1.

(84) المرجع السابق، 219/1.

(85) وجدير بالذكر هنا أن النحاس يراوح بين مصطلحي «**التمام**» و«**التام**» في الدلالة على هذا النوع من منازل القرآن الكريم في الوقوف، فهما عنده بمعنى واحد، ففي قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُمۡ﴾ (البقرة: آية: 22) يقول النحاس: «**إن جعلت (الذي) نعت لربكم لم يكن تامًا ولا كافيًا**» **القطع والائتناف**، 42/1، وفي قوله تعالى: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾ (البقرة، آية: 285) يقول النحاس: (**آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّه**) قال نافع: تم، قال يعقوب: **ومن الوقف التام** (**آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّه**) قال: (**وَالْمُؤْمِنُونَ**) رفع بالابتداء لا بفعلهم، وقال الأخفش سعيد: (**آمَنَ الرَّسُولُ**) **فالتمام فيه** (**وَالْمُؤْمِنُونَ**) قال أبو جعفر: وهذا القول أولى من الأولى» النحاس، **القطع والائتناف**، 121/1.

(86) عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص244.

(87) النحاس، **القطع والائتناف**، 1/40.

(88) وذلك في عد المدنيين والبصريين الذين لم يعدوا البسملة آية من سورة الفاتحة، أما في عد الكوفيين الذين اعتبروها آية من السورة، فالتمام عنده أربع، هذه الثلاثة، والرابع: التمام على «**الرَّحِيمِ**» في نهاية البسملة – ينظر: النحاس، **القطع والائتناف**، 1/23–24.

(89) واستدل النحاس في ذلك بحديث النبي –صلى **الله** عليه وسلم–: «قَالَ **اللهُ** عَزَّ وَجَلَّ: قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي – وَقَالَ مَرَّةً: وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ –، فَإِذَا قَالَ: (**الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ**) قَالَ: حَمِدَنِي عَبْدِي، فَإِذَا قَالَ: (**الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ**) قَالَ: مَجَّدَنِي عَبْدِي أَوْ أَثْنَى عَلَيَّ عَبْدِي، فَإِذَا قَالَ (**مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ**) ، قَالَ: فَوَّضَ إِلَيَّ عَبْدِي، فَإِذَا قَالَ: (**إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ**) قَالَ: فَهَذِهِ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي، وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ – وَقَالَ مَرَّةً: مَا سَأَلَنِي – فَيَسْأَلُهُ عَبْدُهُ: (**اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ**) قَالَ: هَذَا لِعَبْدِي، لَكَ مَا سَأَلْتَ – وَقَالَ مَرَّةً: وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَنِي» مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرين، إشراف: د عبد **الله** بن عبدالمحسن التركي، مؤسسة الرسالة، دمشق، ط1، 1421هـ/2001م، 12/240.

(90) النحاس، **القطع والائتناف**، 1/ 24–28.

(91) سورة: البقرة، الآيتان: 42–43.

(92) هذا البيت من الأبيات الشاردة في أكثر من قصيدة؛ ومن ثم تعددت نسبته، يقول البغدادي:» هَذَا أشرد بيت قيل في تجنب إتْيَان مَا نهي عَنهُ. وَالْبَيْت وجد في عدَّة قصائد. ومنه اخْتلف في قَائله: فنسبه الإِمَام أَبُو عبيد الْقَاسِم بن سَلام في أَمْثَاله إِلَى المتَوَكل بن عبد **الله** اللَّيْثِيّ الْكنَاني... وَنسبه سِيبَوَيْهِ للأخطل. وَنسبه الْحَاتمِي لسابق الْبَرْبَري. وَنقل السُّيُوطِيّ عَن تَارِيخ ابْن عَسَاكِر أَنه للطرماح، وَالْمَشْهُور أَنه من قصيدة لأبي الْأسود الدؤَلِي. قَالَ اللَّخْمِيّ في شرح أَبْيَات الْجمل: الصَّحِيح أَنه لأبي الْأسود» البغدادي، **خزانة الأدب**، 8/565–568.

(93) النحاس، **القطع والائتناف**، 55/1.

(94) سورة: الأنعام، آية: 99.

(95) من ذلك قوله في باب النعت الواقع معطوفا ومعطوفًا عليه: «**واعلم أنّ المعرفة والنكرة في باب الشَّريكِ والبدلِ سواءٌ. واعلم أنّ المنصوب والمرفوع في الشركة والبدل كالمجرور**» سيبويه، **الكتاب**، 441/1.

(96) النحاس، **القطع والائتناف**، 234/1.

(97) سورة: النساء، آية: 18.

(98) النحاس، **القطع والائتناف**، 162/1.

(99) سورة: البقرة، آية: 97.

(100) النحاس، **القطع والائتناف**، 71/1.

(101) سورة: البقرة، آية: 262.

(102) النحاس، **القطع والائتناف**، 109/1–110.

(103) سورة: المائدة، آية: 95.

(104) النحاس، **القطع والائتناف**، 211/1.

(105) سورة: المائدة، آية: 96.

(106) النحاس، **القطع والائتناف**، 211/1–212.

(107) سورة: الحجر، الآيتان: 96–97.

(108) النحاس، **القطع والائتناف**، 355/1–356.

(109) سورة: الحجر، الآيتان: 47–48.

(110) النحاس، **القطع والائتناف**، 356/1.

(111) سيبويه، **الكتاب**، 86/1.

(112) المرجع السابق، 88/2.

(113) عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص 280.

(114) سورة: الأنعام، آية: 93.

(115) النحاس، **القطع والائتناف**، 231/1.

(116) سورة: الأنعام، آية: 71.

(117) النحاس، **القطع والائتناف**، 225/1–226.

(118) سورة: الرعد، الآيات: 19–24.

(119) النحاس، **القطع والائتناف**، 342/1–343.

(120) سورة: مريم، الآيتان: 5–6.

(121) قراءة أبي عمرو البصري والكسائي، ينظر: الشيخ: عبد الفتاح القاضي، **البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدرة**، راجعه وأعد شواهده وأدلته: الشيخ: صبري رجب كريم، دار السلام، القاهرة، ط7، 1436هـ/ 2015م، 540/2.

(122) النحاس، **القطع والائتناف**، 396/1.

(123) سورة: طه، آية: 130.

(124) النحاس، **القطع والائتناف**، 420/1.

(125) سورة: الحج، الآيات: 39–41.

(126) النحاس، **القطع والائتناف**، 447/2–448.

(127) سورة: النور، آية: 54.

(128) النحاس، **القطع والائتناف**، 474/2.

(129) سورة: النمل، آية: 33.

(130) النحاس، **القطع والائتناف**، 500/2.

(131) سورة: الحجر، الآيتان: 6، 7.

(132) النحاس، **القطع والائتناف**، 1/354–354.

(133) الأشموني، **منار الهدى في بيان الوقف والابتدا**، تحقيق: عبد الرحيم الطرهوني، دار الحديث، القاهرة، 2008هـ، 1/36.

(134) يعرف الجرجاني التفريع بأنه: «**جعل شيء عقيب شيء؛ لاحتياج اللاحق إلى السابق**» التعريفات، القاضي الجرجاني، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي – بيروت، ط1، 1405 هـ، ويبين الكفوي أوجه تفرع المعنى على المعنى بقوله: «التَّفْرِيع قد يكون تَفْرِيع السَّبَب على الْمُسَبّب، وَقد يكون تَفْرِيع اللَّازِم على الْمَلْزُوم، وكما يكون على تَمام الْعلَّة، كَذَلِك يكون على بَعْضهَا» أبو البقاء الكفوي، الكليات: معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق: عدنان درويش – محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1419هـ/ 1998م ص1012.

(135) والعلاقات التي تربط بين البنى العاملية هنا علاقات تتجاوز سلطان العمل، وتتنزل في مجال المعنى الذي يكون فيها الكلام المستغني وكلام آخر بمثابة الشيء الواحد «**وللمعنى في منوالهم سلطان يفوق سلطان العمل**» محمد الشاوش، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، 1/ 204.

(136) المرجع السابق، 1/35.

(137) سورة: البقرة، آية: 7.

(138) النحاس، **القطع والائتناف**، 1/ 36–37.

(139) سورة: البقرة، آية: 11.

(140) سورة: البقرة، آية: 12.

(141) النحاس، **القطع والائتناف**، 1/ 38.

(142) سورة: البقرة، آية: 30.

(143) الشنفرى الأزدي، وهو في المرزوقي، **شرح ديوان الحماسة**، نشره: أحمد أمين، وعبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، 1411هـ/1991م، 487/2 وروايته:

لا تَقْبُرُوني إنَّ قَبْرِي مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ، وَلَكِن أَبْشِرِي أُمَّ عَامِرِ

وأم عامر كنية الضبع، وذلك مما يقوله لها الصائد حين يريد صيدها، يغرها بذلك حتى يتمكن منها، فيقول لها: «أبشري أم عامر بشياه هزلى، وجراد عظلى، وكسر رجال قتلى» فتميل الضبع إليه فيصيدها.

(144) النحاس، **القطع والائتناف**، 52/1، ونظائر هذا الحذف في القرآن وأشعار العرب وكلامها أكثر من أن يحصى، ينظر: جامع العلوم الباقولي، **جواهر القرآن ونتائج الصنعة**، قرأه وشرحه وحقق ما فيه: د. محمد أحمد الدالي، دار القلم، دمشق، ط1، 1440هـ/2019م، 65/1–130.

(145) سورة: البقرة، آية: 31.

(146) النحاس، **القطع والائتناف**، 52/1.

(147) سورة: البقرة، آية: 135.

(148) لأن قوله تعالى: «مِلَّةَ» منصوب بفعل مضمر وهو «نَتَّبِعُ» وهو مفهوم من دلالة الكلام قبله، فهو مربوط به؛ ولهذا يقول سيبويه: «**أي بل نتبع ملَّةَ إبْراهِيمَ حَنِيفًا، كأنه قيل لهم: اتبعوا، حين قيل لهم: كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى**» الكتاب، 257/1.

(149) النحاس، **القطع والائتناف**، 81/1.

(150) سورة: البقرة، آية: 264.

(151) النحاس، **القطع والائتناف**، 110/1–111.

(152) سورة: آل عمران، آية: 135.

(153) النحاس، **القطع والائتناف**، 148/1.

(154) سورة: الحجر، الآيتان: 2–3.

(155) النحاس، القطع والائتناف، 354/1.

(156) سورة: فاطر، الآيتان: 36–37.

(157) النحاس، القطع والائتناف، 574/2.

(158) سورة: هود، آية: 43.

(159) تقدير الاستثناء المنقطع بـ(لكن) هو قول سيبويه واختيار الجمهور، يقول: «باب ما لا يكون إلا على معنى ولكن، فمن ذلك قوله تعالى: «**لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ**» أي: ولكن من رحم» الكتاب، 325/2، ويقول الطبري: «ويسمي ذلك بعض أهل العربية «استثناء منقطعا» لانقطاع الكلام الذي يأتي بعد «إلا» عن معنى ما قبلها. وإنما يكون ذلك كذلك، في كل موضع حسن أن يوضع فيه مكان (إلا) (لكن)؛ فيعلم حينئذ انقطاع معنى الثاني عن معنى الأول» الطبري، **تفسير الطبري = جامع البيان في تأويل القرآن**، تحقيق: محمود محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، دمشق، ط1، 1420 هـ – 2000 م، 264/2.

(160) النحاس، **القطع والائتناف**، 319/1.

(161) سورة: البقرة، آية: 150.

(162) النحاس، **القطع والائتناف**، 84/1.

(163) سورة: الغاشية، الآيات: 21–24.

(164) النحاس، **القطع والائتناف**، 802/2.

(165) سورة: الشعراء: 61–62.

(166) النحاس، **القطع والائتناف**، 405/1.

(167) سورة: النساء، آية: 83.

(168) يسمي شيخنا محمد أبو موسى هذا اللون من التباس الكلام بعضه ببعض بـ«**الجمل المزحزحة**» إذ تتزحزح الجملة عن مكانها الأصلي وتتأخر؛ لتفيد

معنى لا تفيده لو وقعت في موضعها الأصلي. ينظر: **مراجعات في أصول الدرس البلاغي**، مكتبة وهبة، القاهرة، ط1، 1426هـ/2005، ص294.

(169) النحاس، **القطع والائتناف**، 1/ 174–175.

(170) سورة: النساء، آية: 141.

(171) النحاس، القطع والائتناف، 1/ 15.

(172) (**عقد الإخبار**) مصطلح لابن جني في الخصائص، 339/3، ويعني به: **مناط الإخبار، ومقاصد الكلام التي يُشَكِّل المتكلم كلامه وفقا لمقتضياتها**، ويسمي ابن جني تلك المقاصد في موضع آخر بما «**عليه عَقدُ الكلام واستمراره**» ابن جني، **المحتسب، في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاحات عنها**، تحقيق: علي النجدي ناصف، وآخرين، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر، 1/ 37.

(173) ويطلق على هذا اللون (**الموصول لفظًا المفصول معنى**) **وَحَقِيقَتُهُ في أُسْلُوبِ الْقُرْآنِ: أَنْ تَجِيءَ الْكَلِمَةُ إِلَى جَنْبِ أُخْرَى كَأَنَّهَا في الظَّاهِرِ مَعَهَا وَهِيَ في الْحَقِيقَةِ غَيْرُ مُتَعَلِّقَةٍ بِهَا**» الزركشي، البرهان،294/3، وهنا تبرز أهمية الوقف في تبيين الكلام ومنع اللبس فيه، ففي قوله تعالى: «**إِنَّ السَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا لِتُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا تَسْعَى**» ذكر أبو الفتح ابن جني أن قوله تعالى: «**أُخْفِيهَا**» يحتمل معنى: (**أسترها وأكتمها**) كما يحتمل معنى: (أُظهرها) فتكون همزته همزة السلب، فأخفيته: سلبت عنه ما يخفيه ويستره، وإذا زال عنه ظهر لا محالة، ثم بيَّن، رحمه **الله**، أنه إذا كان «**أُخْفِيهَا**» «بمعنى أظهرها، فاللام في قوله: «**لِتُجْزَى**» متعلقة بنفس «**أُخْفِيهَا**» ولا يحسن الوقف دونها. وإذا كان من الإخفاء والستر، فاللام متعلقة بـ «**ءَاتِيَةٌ**»، أي: إن الساعة آتية لتجزى كل نفس بما تسعى، أكاد أخفيها. فالوجه أن نقف بعد «**أُخْفِيهَا**» وقفة قصيرة. «**أما الوقفة: فلئلا يُظن أن اللام معلقة بنفس** «**أُخْفِيهَا**» **وهذا ضد المعنى؛ لأنها إذا لم تظهر لم يكن هناك جزاء، إنما الجزاء مع ظهورها، فأما القصيرة فلأن اللام متعلقة بنفس** «**ءَاتِيَةٌ**» **فلا يحسن إتمام الوقف دونها؛ لاتصال العامل بالمعمول فيه. وهذه الوقفة القصيرة ما أحسنها وألطف الصنعة فيها!**»

وقول أبي الفتح: «**هذه الوقفة القصيرة ما أحسنها وألطف الصنعة فيها**» يدل على أن «الوقف بهذه الكيفية القصيرة أو اللطيفة» مما يتأكد استحبابه لبيان المعنى المقصود؛ إذ يمثل ضابطًا «إيقاعيًّا» للكلام، يُعالج فيه السامع المعنى في نفسه، و يتبين به «انقطاع» الكلام عن عامل، و«تعلقه» بعامل آخر، فلا يُسند معنى إلى قول ليس منه، فكان لحضور الوقف، في مثل هذه المواضع التي يكون فيها الكلام ملتبسًا، أثره المنظم للتركيب، والعلاقات بين الكلمات تعلُّقًا وقطعًا. ينظر نماذج لهذا الوقف في المحتسب، 45/2، و48، كما ينظر: مبارك حنون، **في التنظيم الإيقاعي للغة العربية، نموذج الوقف**، الدار العربية للعلوم، ناشرون، بيروت، ط1، 1431هـ/2010م. فقد أدار جزءًا كبيرا منه على بيان أهمية الوقف في إيضاح العلاقات التركيبية في الكلام.

(174) من أبرز الأبواب في ذلك، ما ورد في كتاب سيبويه(ت:180هـ) من مقارنة بين هيئة الكلام وتشكله على سنن العرب في كلامها، من ناحية، وانتظامه في مدارج العقل والفكر، من ناحية ثانية. فتحت عنوان: «**باب الاستقامة من الكلام والإحالة**» يقول: «فمنه **مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح**، وما هو **محال كذب**: فأما المستقيم الحسن، فقولك: (**أتيتك أمس وسآتيك غدًا**) **وأما المحال، فأن تنقض أول كلامك بآخره**، فتقول: (**أتيتك غدًا وسآتيك أمس**)...» (الكتاب،1/25–26، وينظر: خالد السويح: أسس الإخبار في الكلام: بحث في روافد إنتاج المعرفة ، كنوز المعرفة، الأردن، ط1، 1436هـ/ 2915م، 680/2، وحسن حمزة: أوجه الكلام في الإخبار من خلال كتاب سيبويه، حوليات الجامعة التونسية، تونس، ع36، سنة 1935م، ص117 وما بعدها.

(175) وقد أطلق الإمام السجاوندي (560هـ) على هذا اللون من الوقف، مصطلح: (اللازم) «**فاللازم من الوقف ما لو وصل طرفاه غيّر المرام وشَنّع الكلام**، كقوله تعالى: ﴿وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: 8] إذ لو وصل بقوله: ﴿ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ ﴾ [البقرة: 9] صارت الجملة صفة (**للمؤمنين**) فانتفى الخداع عنهم وتقرّر الإيمان خالصًا عن الخداع، كما تقول: ما هو بمؤمن مخادع. ومراد **الله** –جلّ ذكره–

نفي الإيمان وإثبات الخداع» السجاوندي، **علل الوقوف**، دراسة وتحقيق: د.محمد ابن عبد الله بن محمد العيدي، مكتبة الرشد، الرياض، ط2، 1427هـ/2009م، 63/1، و108/1.

(176) ينظر: الرضي، **شرح الكافية**، 466/1.

(177) هذا من حديث سيبويه عن العطف؛ إذ بين أنه جعل الشيئين شرعًا واحدًا، ينظر: سيبويه، **الكتاب**، 51/2.

(178) ومن ثم يسمي سيبويه الواو هنا واو الابتداء، فيقول: «أما قوله عزَّ وجلَّ: ﴿ يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ ﴾ [آل عمران: 154] **فإنما وجهوه على أنه يغشى طائفةً منكم، وطائفةٌ في هذه الحال، كأنه قال: إذ طائفةٌ في هذه الحال... ولم يُرِدْ أن يجعلها واوَ عطفٍ، وإنما هي واوُ الابتداء**» سيبويه، **الكتاب**، 90/1 أي: أنها لابتداء كلام جديد من بنية عاملية منقطعة عن البنية العاملية قبلها، فليس ما بعدها من باب عطف المفرد على المفرد، بل من باب عطف الجملة على الجملة أو القصة على القصة، وفائدتها: الربط بين أبنية عاملية يقتضيها خطاب واحد، يقول الزركشي: «واو الاستئناف وَتُسَمَّى وَاوَ الْقَطْعِ وَالابْتِدَاءِ وَهِيَ الَّتِي يَكُونُ بَعْدَهَا جُمْلَةٌ غَيْرُ مُتَعَلِّقَةٍ بِمَا قَبْلَهَا فِي الْمَعْنَى وَلَا مُشَارِكَةٍ فِي الْإِعْرَابِ وَيَكُونُ بَعْدَهَا الجملتان.. والظاهر أنها الواو العاطفة لكنها تعطف الجمل الَّتِي لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ لِمُجَرَّدِ الرَّبْطِ؛ وَإِنَّمَا سُمِّيَتْ وَاوَ الِاسْتِئْنَافِ لِئَلَّا يُتَوَهَّمَ أَنَّ مَا بَعْدَهَا مِنَ الْمُفْرَدَاتِ مَعْطُوفٌ عَلَى مَا قَبْلَهَا» البرهان في علوم القرآن 219/1، ونظيره، عند الكوفيين، مصطلح «**الخروج**» ويعنون به: «**مخالفة المعطوف لما قبله، إذا كان المعنى لا يستقيم بالعطف بينهما**» ومنه إعراب (قَادِرِينَ) في قوله تعالى: ﴿ أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ۝٣ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُۥ ﴾ (سورة: القيامة، الآيتان: 3، و4) قال الفراء: «وقوله: (قَادِرِينَ) **نصبت عَلَى الخروج من (نَجْمَعَ) كأنك قلت في الكلام: أتحسب أن لن نقوى عليك، بلى قادرين عَلَى أقوى منك. يريد: بلى نقوى قادرين، بلى نقوى مقتدرين عَلَى أكثر من ذا**» الفراء، **معاني القرآن**، تحقيق:

أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط1، 1979، 208/3، و«**الخروج**» هنا معناه: خروج الثاني «**قَادِرِينَ**» عن إعراب الأول «**أَلَّن نَجْمَعَ**» قطعًا؛ لاختلاف المعنى بينهما، فالأول منفي، والثاني مثبت، فلا يستقيم معه العطف، فهو على غير شكله؛ إذ لا يدخل عليه النفي كما دخل على ما قبله، كما يقول الفراء في موضع آخر من معانيه(68/2): «**فإذا رأيت الفعل منصوبًا وبعده فعل قد نُسِقَ عَلَيْهِ بواو أو فاء أو ثُمَّ أو أوْ فإن كَانَ يشاكل معنى الفعل الذي قبله نسقته عليه. وإن رأيته غير مشاكِل لمعناهُ استأنفته فرفعته**».

(179) سورة: الإنسان، الآيتان: 31–31.

(180) النحاس، **القطع والائتناف**، 13/1.

(181) سورة: الأنعام، آية: 36.

(182) النحاس، **القطع والائتناف**، 222/1 وذهب بعض من العلماء إلى أن التمام على قوله (**ثُمَّ إِلَيْهِ يُرْجَعُونَ**) لأن الموتى منصوب بإضمار فعل تقديره: ويبعث الموتى، والجملة عطف على (**يَسْتَجِيبُ**) قال جامع العلوم الباقولي: «**فإذًا الوصل أحسن من الوقف، أعني على (يَسْمَعُونَ)**» **جواهر القرآن ونتائج الصنعة**، 649/2.

(183) سورة: الأعراف، آية: 100.

(184) الفراء، **معاني القرآن**، 386/1.

(185) النحاس، **القطع والائتناف**، 258/1.

(186) الطاهر بن عاشور، **التحرير والتنوير**، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984هـ، 28/9.

(187) سورة: هود، آية: 20.

(188) النحاس، **القطع والائتناف**، 316/1.

(189) عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص 28. وما ذهب إليه الجرجاني وأصله هو الغالب في مثل تلك التراكيب؛ لأن هناك وجهًا آخر ذكره المفسرون، وهو: أن يكون النفي أو النهي مسلطًا على الفعل والقيد معا (ينظر: الدر المصون، 125/1). وإنما كان هذا الوجه أقل من الأول؛ لأن من يريد نفي أصل الفعل كان الأولى ألا يذكر القيد؛ لأن الفعل إذا انتفي من أصله انتفي بكل قيوده.

(190) سورة: القصص، آية: 88.

(191) الأشموني، **منار الهدى في بيان الوقف والابتدا**، 294/2.

(192) سورة: يونس، آية: 65.

(193) سورة: يسن، آية: 76.

(194) النحاس، القطع والائتناف، 306/1 ولذلك قال الرازي: «إن العزة بالألف المكسورة، وفي فتحها فساد يقارب الكفر؛ لأنه يؤدي إلى أن القوم كانوا يقولون: (**أَنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا**) وأن الرسول –عليه الصلاة والسلام– كان يحزنه ذلك، أما إذا كسرت الألف كان ذلك استئنافًا. وهذا يدل على فضيلة علم الإعراب» الرازي، **التفسير الكبير** (**مفاتيح الغيب**) دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ – 2000م، 105/17. 355/1).

(195) سورة: البقرة، آية: 26.

(196) النحاس، **القطع والائتناف**، 47/1.

(197) ينظر: السمين الحلبي، **الدر المصون**، 232/1.

(198) سورة: النساء، آية: 157.

(199) النحاس، **القطع والائتناف**، 191/1، وذهب بعض القراء إلى الوصل، وأنه من تتمة كلامهم، وإنما قالوه تهكمًا وسخرية، يقول الزمخشري: «فكيف قالوا (**إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ**)؟ قلت: قالوه على وجه الاستهزاء، كقول فرعون (إِنَّ رَسُولَكُمُ ٱلَّذِىٓ أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ)» (الشعراء، آية: 27) الكشاف، 587/1.

(200) سورة: النحل، آية: 28.

(201) النحاس، **القطع والائتناف**، 364/1.

(202) سورة: يونس، الآيتان: 90–91.

(203) النحاس، **القطع والائتناف**، 310/1.

(204) سورة: يس، الآيتان: 51–52.

(205) النحاس، **القطع والائتناف**، 582/2.

(206) من كلام شيخنا محمد أبو موسى، في كتابه: **الشعر الجاهلي، دراسة في منازع الشعراء**، مكتبة وهبة، القاهرة، ط2، 1433هـ/2012م ص210، ومصطلح (**قوة الكلام**) مما يكثر دورانه على ألسنة علمائنا رحمهم **الله**، ينظر مثلًا: ابن عطية، المحرر الوجيز،142/1، والرازي، **التفسير الكبير**، 126/15.

(207) سورة: البقرة، الآيتان: 26، 27.

(208) النحاس، **القطع والائتناف**، 48/1.

(209) سورة: المائدة، آية: 13.

(210) النحاس، **القطع والائتناف**، 198/1.

(211) سورة: المائدة، آية: 60.

(212) النحاس، **القطع والائتناف**، 207/1.

(213) سورة: الزخرف، آية: 81.

(214) النحاس، **القطع والائتناف**، 648/2.

(215) سورة: النساء، آية: 1.

(216) هي قراءة حمزة، وباقي العشرة بالنصب، ينظر: عبد الفتاح القاضي، **البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدرة**، 187/1.

(217) النحاس، القطع والائتناف، 159/1.

(218) سورة: المائدة، آية: 45.

(219) ينظر: الفارسي، **الحجة للقراء السبعة**، تحقيق: بدر الدين قهوجي – بشير جويجابي، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح – أحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث – دمشق / بيروت، ط2، 1413 هـ – 1993م، 223/3.

(220) النحاس، **القطع والائتناف**، 20/1.

(221) سورة: إبراهيم، الآيتان: 1، 2.

(222) ينظر: عبد الفتاح القاضي، **البدور الزاهرة**، 455/1.

(223) النحاس، **القطع والائتناف**، 347/1.

(224) سورة: النحل، آية: 40.

(225) ينظر: سيويه، **الكتاب**، 3/ 37–38.

(226) النحاس، **القطع والائتناف**، 366/1 فقراءة الرفع يجوز معها القطع على الاستئناف خبرا لمبتدأ محذوف أي: فهو يكون، كما يفهم من قول سيبويه؛ ومن ثم كان التمام على ما قبلها؛ وقراءة النصب تكون عطفًا على المنصوب قبلها، فلا تمام دون المعطوف. ينظر: السمين الحلبي، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، 87/2.

(227) سورة: النمل، الآيات: 24–26.

(228) عبد الفتاح القاضي، **البدور الزاهرة**، 652/2.

(229) ينظر: السمين الحلبي، **الدر المصون**، 601/8.

(230) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(231) النحاس، **القطع والائتناف**، 500/2، وقد اختلف في منتهى الآية على القراءتين: هل هو موضع سجود أولا؟ قال السمين: «وقد رتَّب أبو إسحاق على القراءتين حُكمًا، وهو وجوبُ سجودِ التلاوةِ وعَدَمُه؛ فأوجبه مع قراءةِ الكسائيِّ وكأنه لأجلِ الأمرِ به، ولم يُوْجِبْه في قراءة الباقين لعدمِ وجودِ الأمرِ فيها. إلاَّ أنَّ الزمخشريَّ لم

يَرْتَضِه منه فإنه قال: (فإنْ قلتَ: أَسَجْدَةُ التلاوةِ واجبةٌ في القراءتين جميعًا أو في واحدةٍ فيهما؟ قلت: هي واجبةٌ فيهما، وإحدى القراءتين أمرٌ بالسجودِ، والأخرى ذَمٌّ للتارك) فما ذكره الزجاج مِنْ وجوبِ السجدةِ مع التخفيفِ دونَ التشديدِ فغيرُ مرجوعٍ إليه» الدر المصون، 8: 603، وينظر: الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب – بيروت، ط1 ،1408هـ – 1988م/ 4/ 115، و الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1407هـ، 3/ 362.

(232) سورة: الصافات، الآيتان: 125–126.

(233) ينظر: عبد الفتاح القاضي، **البدور الزاهرة**، 760/2.

(234) النحاس، **القطع والائتناف**، 591/2.

(235) النحاس، **القطع والائتناف**، 766/2.

(236) ويسمى: (**الوقف القبيح**) ينظر: الداني، **المكتفى في الوقف والابتداء**، أبو عمرو الداني، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دار عمار، الأردن، ط1، 1422 هـ – 2001 م، ص11.

(237) سورة: يس، الآيتان: 13، 14.

(238) النحاس، **القطع والائتناف**، 577/2–578.

(239) ينظر: رشيد بلحبيب، **ضوابط التقديم وحفظ المراتب في النحو العربي**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، المغرب، 1998م، ص214.

(240) الزركشي، **البرهان في علوم القرآن**، 355/1.

(241) سورة: البقرة، آية: 106.

(242) النحاس، **القطع والائتناف**، 73/1.

(243) سورة: آل عمران، آية: 133.

(244) النحاس، **القطع والائتناف**، 147/1.

(245) سورة: يونس، آية: 4.

(246) النحاس، **القطع والائتناف**، 300/1.

(247) سورة: هود، الآيات: 106–108.

(248) النحاس، **القطع والائتناف**، 327/1.

(249) سورة: البقرة، آية: 69.

(250) النحاس، **القطع والائتناف**، 63/1.

(251) سورة: البقرة، آية: 118.

(252) النحاس، **القطع والائتناف**، 77/1.

(253) سورة: آل عمران، الآيتان: 21–22.

(254) النحاس، **القطع والائتناف**، 130/1.

(255) سورة: آل عمران، الآيتان: 196–197.

(256) النحاس، **القطع والائتناف**، 158/1.

(257) الأشموني، **منار الهدى**، 350/2.

(258) سورة: البقرة، آية: 23.

(259) النحاس، **القطع والائتناف**، 45/1.

(260) سورة: البقرة، آية: 31.

(261) النحاس، **القطع والائتناف**، 52/1.

(262) سورة: البقرة، آية: 35.

(263) النحاس، **القطع والائتناف**، 53/1.

(264) سورة: المائدة، آية: 20.

(265) النحاس، **القطع والائتناف**، 199/1.

(266) سورة: المائدة، آية: 77.

(267) النحاس، **القطع والائتناف**، 209/1.

(268) سورة: النساء، الآيتان: 148–149.

(269) النحاس، **القطع والائتناف**، 190/1.

(270) سورة: النساء، آية: 105.

(271) النحاس، **القطع والائتناف**، 181/1.

(272) سورة: المائدة، الآيتان: 33–34.

(273) النحاس، **القطع والائتناف**، 202/1.

(274) ينظر تمثيلًا لا حصرًا: النحاس، القطع والائتناف، 251/1، 256، 264، 288، 291، 300، 348، 356، 367، 370، 372، 391، 410، 2/ 427، 448، 502، 632.

(275) الداني، **المكتفى في الوقف والابتدا** ص11.

(276) سورة: البقرة، الآيتان: 51، 51.

(277) النحاس، **القطع والائتناف**، 1/ 58.

(278) الداني، **المكتفى في الوقف والابتدا**، ص11.

(279) القسطلاني، **لطائف الإشارات** لفنون القراءات، تحقيق: مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، السعودية، ط1، 1434هـ، 1/ 494.

(280) سورة: البقرة، آية: 25.

(281) النحاس، **القطع والائتناف**، 1/ 46، وهذا الموضع يحتاج إلى تحرير: أبالمعنى الذي شاع عند المتأخرين مصطلح الحسن هنا أم بمعناه اللغوي؟

(282) عجز بيت لأنس بن مُدرِك الخثعمي، وصدره: **عَزمتُ عَلى إقَامَةِ ذِي صَباحٍ**... وهو من شواهد سيبويه، ينظر: الكتاب، 227/1، وخزانة الأدب، 87/3، وروايته فيه: **لِأَمْرٍ مَا يُسَوَّدُ مَنْ يَسُودُ**.

(283) المرجع السابق، 47/1.

(284) سورة: البقرة، آية: 134.

(285) النحاس، **القطع والائتناف**، 81/1.

(286) سورة: النساء، آية: 23.

(287) النحاس، **القطع والائتناف**، 163/1.

(288) سورة: النساء، آية: 59.

(289) النحاس، **القطع والائتناف**، 169/1.

(290) ينظر: الأشموني، **منار الهدى في الوقف والابتداء**، 25/1، كما ينظر في بيان نماذج من هذا اللون من الوقف عند علماء الوقف والابتداء: محمد يوسف حبلص، أثر الوقف على الدلالة التركيبية، دار الثقافة العربية، القاهرة، القاهرة، ط1، 1414هـ/1993م، ص94 وما بعدها.

(291) الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق: مجموعة من الباحثين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث، جامعة أم القرى، مكة الكرمة، ط1، 1428هـ/2007م 24/3. وينظر:35/2، 39، 493، و7/3.

(292) سورة: غافر، آية: 28.

(293) أي بيان تعلق «**مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ**» بما قبله، ولم يكن تمامًا لما فيه من الوقف على القول دون المقول، ولهذا يقول النحاس: «**وهذه الأقوال كلها تعارض بأنها غلط: فالكلام غير تام لأنه لم يُؤت بما قال**» النحاس، القطع والائتناف، 2/ 617.

(294) سورة: الممتحنة، آية: 1.

(295) النحاس، القطع والائتناف، 731/2.

(296) القسطلاني، لطائف الإشارات لفنون القراءات، 490/2.

(297) المرجع السابق، 13/1.

(298) الداني، المكتفى في الوقف والابتداء، ص4.

(299) النحاس، القطع والائتناف، 21/1.

(300) ومن طريف هذا الباب أن تلك النظرة تعدت علماء الوقف والابتداء، إلى غيرهم ممن عنوا بمبادئ الكتابة في العربية، فقد ذكر أبو بكر الصولي(335هـ) أن من أدب الكاتب عند كتابته: ألا «ينقطع دعاء فيقع أوله في آخر السطر وبعضه في أول السطر الآخر، وكذلك الكنية والمضاف وغير ذلك، وما عمل بعضه في بعض، وما جعل اسمًا واحدًا وهو اثنان في الأصل، وذلك: مثل أعزه **الله** في الدعاء(فلا تفصل في الكتابة، فنكتب أعزه في آخر السطر، و**الله** في أول السطر الذي يليه) وعبد **الله** في الأسماء، وغلام زيد في الإضافة، وتأبط شرًا في العامل بعضه في بعض» الصولي، أدب الكتاب، تحقيق: أحمد حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1415هـ/1994م، 46/1.

(301) يراد بـ«**الإسقاط**» هنا: اقتباس مفهوم من نظرية حديثة، واستعماله في نظرية أخرى متقدمة عليه في الزمان، فيظل المفهوم، في الثانية، قلقًا نابيًا.

المراجع

أبو موسى، محمد محمد. *دلالات التراكيب*، مكتبة وهبة، القاهرة، ط2، 1408هـ/1987م.

مراجعات في أصول الدرس البلاغي، مكتبة وهبة، القاهرة، ط1، 1426هـ/2005م.

مدخل إلى كتابي عبد القاهر الجرجاني، مكتبة وهبة، القاهرة، ط1، 1418هـ/ 1998م.

الشعر الجاهلي، دراسة في منازع الشعراء، مكتبة وهبة، القاهرة، ط2، 1433هـ/ 2012م ص210.

الأستراباذي، رضي الدين محمد. *شرح الكافية*، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ليبيا، ط2، 1996م.

الأشموني، أحمد بن عبد الكريم. *منار الهدى في بيان الوقف والابتدا*، دار الحديث – القاهرة، 2008م.

الأمير، محمد الأزهري. *حاشية الأمير على مغني اللبيب*، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، د ت.

باتريك، شارودو، ودومينيك منغو. معجم *تحليل الخطاب*، ترجمة: عبد القادر المهيري، وحمادي صمود، المركز الوطني للترجمة، تونس،2008م.

الباقولي، أبو الحسن علي. *جواهر القران ونتائج الصنعة*، قرأه وشرحه وحقق ما فيه: د. محمد أحمد الدالي، دار القلم، دمشق، ط1، 1440هـ/ 2019م.

البغدادي، عبد القادر بن عمر. *حاشية على شرح بانت سعاد لابن هشام*، تحقيق: نظيف محرم خواجه، النشرات الإسلامية، جمعية المستشرقين الألمانية، بيروت، 1400هـ/1980م.

خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق الشيخ: عبد السلام محمد هارون، الخانجي، القاهرة، 1409هـ.

بالحبيب، رشيد. *ضوابط التقديم وحفظ المراتب في النحو العربي*، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، المغرب، 1998م.

الجرجاني، عبد القاهر. *دلائل الإعجاز*، قرأه وعلق عليه الشيخ: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي ومطبعة المدني، القاهرة، 1412هـ/ 1992م.

المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم المرجان، وزارة الثقافة والإعلام، العراق، 1982م.

ابن الجزري، محمد شمس الدين. *نشر القراءات العشر*، تحقيق: أيمن سويد، إصدارات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ط1، 1439هـ/ 2018م.

الجنابي، أحمد نصيف. *أهمية كتاب القطع والائتناف وأثره*، مجلة المورد العراقية، ج 8، ع 2، 1399هـ/ 1979م.

نظرية النظم النحوي قبل عبد القاهر، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، ج1، ع (53) 1398هـ/ 1978م.

ابن جني، أبو الفتح عثمان. *الخصائص*، تحقيق: الشيخ محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1986 – 1988.

المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاحات عنها، تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبدالحليم النجار، وعبد الفتاح شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر،1386هـ (الجزء الأول) 1389هـ (الجزء الثاني).

حبلص، محمد يوسف. *أثر الوقف على الدلالة التركيبية*، دار الثقافة العربية، القاهرة، القاهرة، ط1، 1414هـ/ 1993م.

حديد، محمد توفيق. معجم *مصنفات الوقف والابتداء دراسة تاريخية تحليلية*، مركز تفسير للدراسات القرآنية، الإصدار (37) المملكة العربية السعودية، ط1، 1437هـ/ 2016م.

ابن حزم، علي بن أحمد. *الإحكام في أصول الأحكام*، تحقيق: أحمد محمد شاكر، قدم له: إحسان عباس، دار الآفاق الجديدة، بيروت، د ت.

الحلبي، أحمد بن يوسف. *الدر المصون في علوم الكتاب المكنون*، تحقيق: محمد أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط1 1406هـ

حمزة، حسن. *أوجه الكلام في الإخبار من خلال كتاب سيبويه*، حوليات الجامعة التونسية، تونس، ع36، سنة 1935م.

حنون، مبارك. *في التنظيم الإيقاعي للغة العربية، نموذج الوقف*، الدار العربية للعلوم، ناشرون، بيروت، ط1، 1431هـ/2010م.

الخطيب، محمد عبد الفتاح. *ضوابط الفكر النحوي، دراسة تحليلية للأسس الكلية التي بنى عليها النحاة آراءهم*، تقديم الأستاذ الدكتور عبده الراجحي، دار البصائر، القاهرة، ط1، 2006م.

الداني، عثمان بن سعيد. *المكتفى في الوقف والابتدا*، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دار عمار، الأردن، ط1، 1422 هـ - 2001م.

الزُّبيدي، محمد بن الحسن. *طبقات النحويين واللغويين*، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف (سلسلة ذخائر العرب 50) القاهرة، ط2، د ت.

الزركشي، محمد بن عبد الله. *البرهان في علوم القرآن*، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، 1376هـ.

الزمخشري، محمود بن عمرو. *الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل*، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1407هـ، 3/362.

السجاوندي، محمد بن طيفور. *علل الوقوف*، دراسة وتحقيق: د. محمد بن عبد الله بن محمد العيدي، مكتبة الرشد، الرياض، ط2، 1427هـ/ 2009م.

السويح، خالد. *أسس الإخبار في الكلام: بحث في روافد إنتاج المعرفة*، كنوز المعرفة، الأردن، ط1، 1436هـ/ 2915م.

سيبويه، عمرو بن عثمان. *الكتاب*، تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1977م.

السيرافي، أبو سعيد الحسن. *شرح كتاب سيبويه*، الجزء الأول، حققه وقدم له وعلق عليه: رمضان عبدالتواب، ومحمود فهمي حجازي، ومحمد هاشم عبدالدايم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1986م. والجزء الثاني، حققه وعلق عليه: رمضان عبدالتواب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر 1990م.

الشاطبي، إبراهيم بن موسى. *المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية*، تحقيق: مجموعة من الباحثين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث، جامعة أم القرى، مكة الكرمة، ط1، 1428هـ/2007م.

الشاوش، محمد. *أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية*، تأسيس نحو النص، جامعة منوبة، كلية الآداب، تونس، والمؤسسة العربية للتوزيع، تونس،2001م.

الطبري، أبو جعفر محمد. *جامع البيان في تأويل القرآن*، تحقيق: محمود محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، دمشق، ط1، 1420هـ

ابن عاشور، الطاهر. *التحرير والتنوير*، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984م.

عاشور، المنصف. *بنية الجملة العربية بين التحليل والنظرية*، جامعة تونس – كلية الآداب بمنوبة – سلسلة اللسانيات – رقم6 – 1991م.

عبد الرحمن، طه. *تجديد المنهج في تقويم التراث*، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط2، د ت.

ابن عطية، عبد الحق بن غالب. *المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز*، تحقيق: مجموعة من الباحثين، إصدار وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بقطر، ط1، 1436هـ/ 2015م.

العلوي، يحيى بن حمزة. *المنهاج في شرح جمل الزجاجي*، دراسة وتحقيق: د. هادي عبد الله ناجي، مكتبة الرشد، السعودية، ط1، 1430هـ/2009م.

عناني، محمد. *المصطلحات الأدبية الحديثة دراسة ومعجم*، الشركة المصرية العالمية للنشر/ لونجمان، ط3، 2003م.

الغزالي، محمد بن محمد. *المنخول من تعليقات الأصول*، تحقيق: محمد حسن هيتو، دار الفكر، دمشق، ط2، 1400هـ.

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد. *الحجة للقراء السبعة*، تحقيق: بدر الدين قهوجي – بشير جويجابي، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح – أحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث – دمشق / بيروت، ط2، 1413 هـ – 1993م.

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد. *معاني القرآن*، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبدالفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط1، 1979م.

القاضي، عبد الفتاح. *البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدرة*، راجعه وأعد شواهده وأدلته: الشيخ: صبري رجب كريم، دار السلام، القاهرة، ط7، 1436هـ/ 2015م.

القسطلَّاني، أبو العباس أحمد بن محمد. *لطائف الإشارات لفنون القراءات*، تحقيق: مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، السعودية، ط1، 1434هـ.

القيرواني، الحسن بن رشيق. *العمدة في صناعة الشعر ونقده*، تحقيق: النبوي شعلان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1420هـ/ 2000م.

الكفوي، أبو البقاء الحسيني. *الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية*: تحقيق: عدنان درويش – محمد المصري، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط1، 1419هـ/ 1998م.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد. *المقتضب، تحقيق الشيخ*. محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة،

المجدوب، عز الدين. *المنوال النحوي العربي: قراءة لسانية جديدة*، منشورات كلية الآداب، سوسة – تونس، ط1، 1998م.

مصلوح، سعد. *العربية من نحو الجملة إلى نحو النص*، الكتاب التذكاري لجامعة الكويت، دراسات مهداة إلى ذكرى عبد السلام هارون، ط1، 1990م.

النجار، لطيفة. **منزلة المعنى** *في نظرية النحو العربي*، دار العالم العربي، دبي،2003م.

النَّحَّاس، أبو جعفر أحمد بن محمد. *القطع والائتناف*: تحقيق: د. عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودي، دار عالم الكتب – المملكة العربية السعودية، ط1، 1413 هـ – 1992 م.

النيسابوري، نظام الدين الحسن بن محمد. *غرائب القرآن ورغائب الفرقان*، تحقيق: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1416هـ.

ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي. *شرح المفصل*، دار الطباعة المنيرية، مصر، 1928م،

Abstract

This reading intended to prove through the Analytical and Descriptive Approach that the Arabic syntax theory was based on an unparalleled built in "Procedural Mechanism" that governed speech formations, controlled origins, analyzed speech and organized pause and continuation sentence connections. This mechanism embodied in the Holy Quran. Most contemporary scholars of text and speech analysis failed to deal with that vehicle and dwelt only on analyzing some artificial examples of a certain context that is far below the versatile vastness and variety of the Quranic context. In Alnahhas book the researcher employed the concept of "Structural Functionality" with all central implications as a strict measure to determine pause and continuation levels in the Quran. Thus, the research gave a great and equal concern to explain (Fulfillment) through either speech connections and interrelated meanings through total completion of the effects of functionality structure. Alnahhas cited various levels of fulfillment, pause and continuation. This reading fell into five chapters.The first chapter explained the text syntax in our culture and the second deals with the importance of Annahas book. The third chapter explained the concept of "functionality structure" and wits central implications. The fourth one explained the "Levels of Speech between Voicing Denominations and Semantic Logic", while the fifth and last chapter were prolonged explanation of the concept of "Fulfillment" and the levels of pause in the holy Quran.

Key words: Speech, Functionality Structure, Fulfillment, Pause and Continuation.

The Author:

Dr. Mohammed Abdel Fattah Al-Khatib

- PhD in Linguistics, Faculty of Arabic Language in Cairo, Al-Azhar University, with First Honors, in 2006 AD.
- Associate Professor of Linguistics, Faculty of Arabic Language in Cairo, Al-Azhar University.

Publications:

Books:

1- Standards of Grammatical Thought, An Analytical Study of the General Foundations on Which Grammarians Build Their Opinions, Dar Al-Basa'er, Cairo, 2007 AD.

2- Between the Grammatical Industry and the Meaning of "Al-Samin Al-Halabi" in His Book "Al-Durr Al-Mawsun fi Al-Kitab Al-Muqnoon", Dar Al-Basa'er, Cairo, 2009 AD.

3- Civilization Values in Islam, Towards a New Human Modernity, Kitab Al-Ummah, Qatar, Issue 139, 1431 AH.

4- The Accustomed of the Arabs in Speech, A Linguistic Study of the Principles That Govern the Jurisprudence of the Linguistic Rhetoric in the Arab Heritage (Under Printing).

Articles:

1- The Meaning and Its Formation in the Grammatical Lesson, Published in a Special Issue of the Legal Text, College of Sharia, University of Jordan, 2009 AD.

2- The Meaning and Its Formation in the Grammatical Lesson, Published in a Special Issue of the Journal of the Faculty of Dar Al Uloom, Cairo, 2010 AD.

3- The Fundamentals of the Grammatical Discourse, A Reading in the Book of Transforming Objectives in Explaining the Sufficient Summation of "Imam Al-Shatibi", Annals of Arts and Social Sciences, Kuwait University, Message 327, March 2011 AD.

4- The Problem of Bias and Methodology in Reading the Grammatical Heritage "Text Grammar" As an Example, Journal of Language Sciences, Cairo, Dar Gharib, Volume 32, Issue 2, 2013 AD.

5- The Saying "Words of Some Actions in Some" in the Book Sibawayh, A Project Reading Grammatical Statements in the Book, Journal of Research of the Faculty of Arts, Menoufia University, 2013 AD.

6- Fundamentals of the Grammatical Analysis of the Verses of the Noble Qur'an, Precaution of Deconstructing the Systems of the Noble Qur'an As a Model, Taibah University, Journal of Arts and Humanities, 6th year, Issue 12, 1438 AH.

Doi 10.34120/0757-043-951-003
Monograph (3)

Functional Structure and Speech Levels in Arabic: A Reading in Abu Jaafar Annahas

Mohammed Abdel Fattah Al-Khatib,Ph.D.
Faculty of Arabic Language in Cairo
Al-Azhar University
Egypt

ANNALS OF THE ARTS AND SOCIAL SCIENCES - KUWAIT UNIVERSITY

Editorial Board

- **Prof. Taghreed Alqudsi**
  Editor - in - Chief
  Department of Information Studies
  Kuwait University
- **Prof. Baqer Salman Alnajjar**
  Bahrain University - Bahrain
  Visiting Prof. Sociology and Social Service Department - Kuwait University
- **Prof. Numan M. Jubran**
  Irbid University - Jordan
  Visiting Prof. History Department - Kuwait University
- **Prof. Adnan Y. Alotoum**
  Psycology Department - Yarmouk University - Jordan
- **Prof. Mashael Al-Hamly**
  English Department and Literature
  Kuwait University
- **Dr. Abdullah Mohamed Aljasmy**
  Philosophy Department
  Kuwait University
- **Dr. Ibraheem Nagy Al-Hadban**
  Department of Political Science
  Kuwait University
- **Dr. Ahmed Mubarak AlHasem**
  Geography Department
  Kuwait University
- **Dr. Asad H. AL-Saleh**
  Arabic Department
  Indiana University - USA
- **Maha Ibrahim Al-Msad**
  Editorial Manager

Advisory Board

- **Prof. Basil Hatim**
  American University
  Sharjah - United Arab Emirates
- **Prof. Ibrahim Al-Sa'afin**
  Department of Arabic Language and Literature - Jordan University
- **Prof. Hamdi Hasan Abul Enein**
  Faculty of Mass Communication
  Misr International University
- **Prof. Sari Hanafi**
  President of the International Sociological Association - American University- Beirut
- **Prof. Mona Baker**
  Manchester University
  United Kingdom
- **Prof. Abdul Qader Al-Fasi Al Fehri**
  Department of Arabic Language and Literature -Mohammed V University
- **Prof. Abdullah Al-Walee'i**
  Geography Department
  King Saud University
- **Prof. Ma'moun Fandi**
  Director of London Institute of Strategic Studies - United Kingdom

ANNALS OF THE ARTS AND SOCIAL SCIENCES

Academic Publication Council - Kuwait University

REFEREED SCIENTIFIC QUARTERLY THAT PUBLISHES TOPICS IN THE HUMANITIES, SOCIAL SCIENCES & LITERATURE

Special Issuance (Language 3)

Rates:

Kuwait: K.D. 0.500, Bahrain: BD 1, Qatar: RQ 10, Emirates: DH 10,
Saudi Arabia: RS 10.

Cost per issue in Arab Countries: Equivalent to one US dollar

Cost per issue in other Countries: Equivalent to three US dollar

● Annual Subscription (individuals):

1 Year: Kuwait: 4 K.D., Arab Countries: 6 K.D., Foreign Countries 22 dollars.
2 Year: Kuwait: 7 K.D., Arab Countries: 10 K.D., Foreign Countries 37 dollars.
3 Year: Kuwait: 10 K.D., Arab Countries: 14 K.D., Foreign Countries 52 dollars.
4 Year: Kuwait: 13 K.D., Arab Countries: 18 K.D., Foreign Countries 67 dollars.

● Annual Subscription (institutions):

1 Year: Kuwait: 22 K.D., Arab Countries: 22 K.D., Foreign Countries 90 dollars.
2 Year: Kuwait: 37 K.D., Arab Countries: 37 K.D., Foreign Countries 150 dollars.
3 Year: Kuwait: 53 K.D., Arab Countries: 53 K.D., Foreign Countries 210 dollars.
4 Year: Kuwait: 67 K.D., Arab Countries: 67 K.D., Foreign Countries 270 dollars.

All correspondence and enquiries must be addressed to:

Editor

ANNALS OF THE ARTS AND SOCIAL SCIENCES
P.O.BOX 17370 EL-KHALDIAH - KUWAIT 72454
Tel: 24830256 - Fax: 24830256
ISSN 1560-5248 Key title: Hawliyyat Kulliyyat al-Adab
E-mail: aass@Ku.edu.Kw
http:// apc. kuniv.edu.kw/AASS/

تتوفر نصوص البحوث كاملة لدى:
EBSCO Publishing Products
دار المنظومة: www.mandumah.com

The Publications of The Academic publiction council

journal of the Social Sciences 1973, Kuwait Journal of Science and Engineering 1974, journal of the Gulf and Arabian Peninsula Studies 1975, Authorship Translation and Puplication Committee 1976, Journal of law 1977, Annals of the Arts and Social Sciences 1980, Arab Journal for the Humanities 1981, The Sducational Journal 1983, Journal of Sharia and Islamic Studies 1983, Arab Journal of Administrative Sciences 1991.

ANNALS OF THE
ARTS AND SOCIAL SCIENCES

A Refereed Academic Quarterly, Academic Publication Council - University of Kuwait

البنية العاملية ومنازل الكلام في العربية:
قراءة في كتاب القطع والائتناف لأبي جعفر النحاس

Functional Structure and Speech Levels in Arabic: A Reading in Abu Jaafar Annahas

Mohammed Abdel Fattah Al-Khatib,Ph.D.
Faculty of Arabic Language in Cairo
Al-Azhar University
Egypt

جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

Academic
Publication Council

ISSN: 1560 - 5248

Special Issuance - Arabic Language (3)

1445 A.H / 2023 A.D